www.kassioun.org

994

الاثنين 30 تشرين الثاني 2020

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

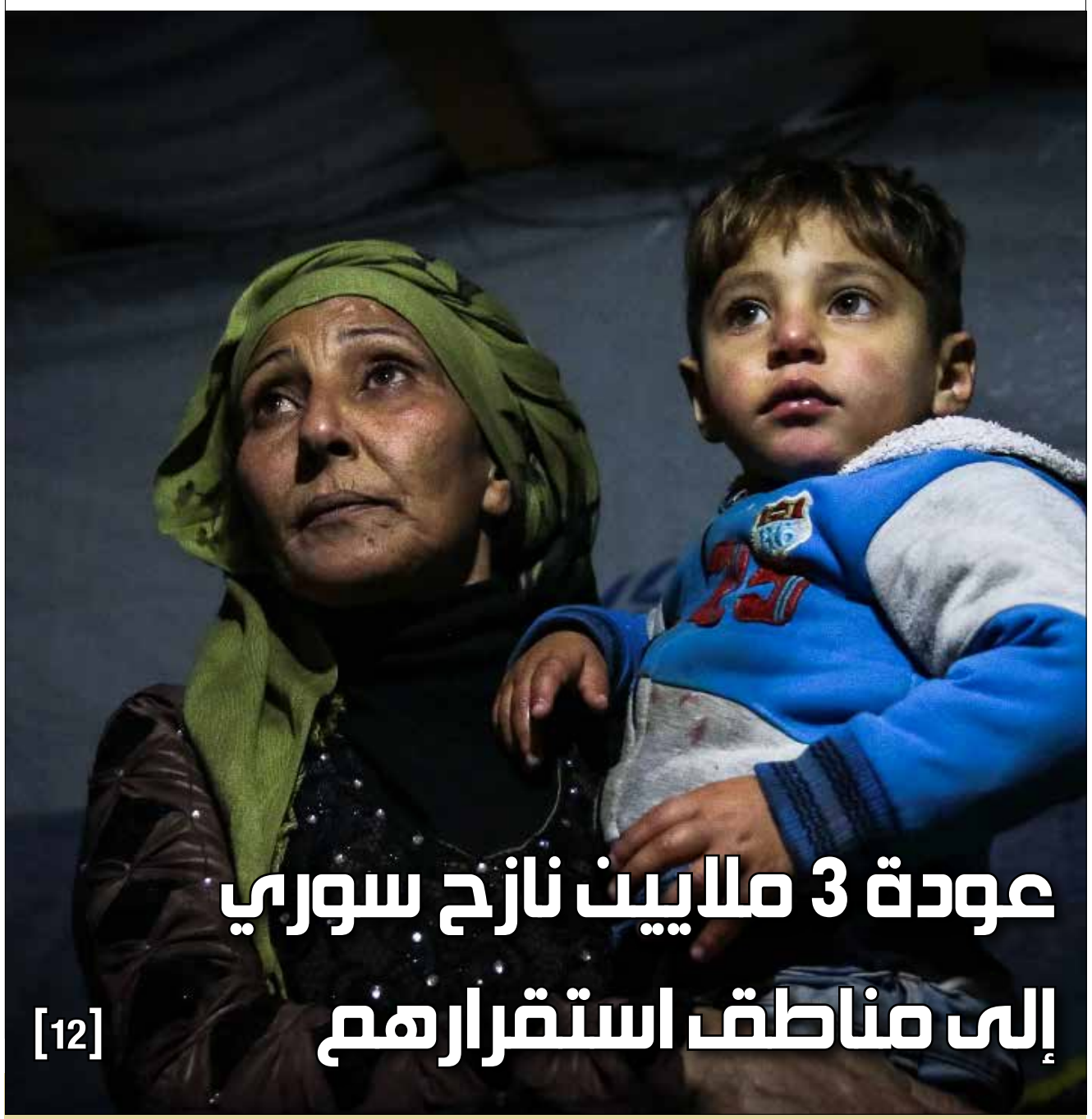

عودة 3 ملايين نازح سوري إلى مناطق استقرارهم

[12]

الافتتاحية

عوامل التقسيم وعوامل الوحدة

تتوزع الجغرافيا السورية منذ عدة سنوات بين ثلاث مناطق نفوذ أساسية. ويبدو ذلك بوصفه «أمراً واقعاً»!

ما ينبغي تثبيته قبل أي شيء آخر، هو أنّ مشروع تقسيم سورية هو في الأصل مشروع صهيوني- أمريكي قديم... والتصريحات الوقحة لجيفري بأنّ «الجمود/ الطريق المسدود هو الاستقرار»، ليست إلا تعبيراً مباشراً عن ذلك.

ولكن العوامل الخارجية الدافعة نحو التقسيم ليست الوحيدة، وأهم من ذلك أنها ليست الحاسمة؛ فالخارج يستند دائماً إلى الوضع الداخلي حتى يمرر خططه. ولذا فإنّ الأشد أهمية هو الوقوف عند عوامل التقسيم الداخلية التي تصنعها وتغذيها أطراف سورية متشددة.

عوامل التقسيم

السياسات الليبرالية المتوحشة المستمرة حتى اللحظة، والتي بدأت بشكل واسع منذ 2005، وما قامت به من التهام للمكتسبات الاجتماعية والاقتصادية، مسببة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بشكل كارثي، وتعميق الفجوة بشكل هائل بين عامة السوريين وبين النخبة الناهبة. وهذا كله أضر إضراراً جسيماً بالهوية الوطنية السورية.

الانخفاض الكبير في مستوى الحريات السياسية، والذي حبس وراكم آلام الناس في صدورهم، وأدى إلى انفجارها بأشكال عفوية وغير منظمة، وسهّل بالتالي اختراقها ومحاولات التلاعب بها، وصولاً إلى التسليح وإلى تفعيل ثنائيات زائفة من النمط الطائفي والقومي وإلخ...

ترافق مستوى الحريات المنخفض مع شكل اقتصادي وسياسي في إدارة الدولة أهمل الأطراف عموماً، والأرياف بشكل خاص، وأهمل التنمية، وكرّس فالقاً بين المدينتين الكبيرتين من جهة وبين بقية المناطق السورية من جهة أخرى.

وبعد 2011، فإنّ منطق الحسم والإسقاط الذي تبناه الطرفان المتشددان، وما رافقه من عنف هائل، أدى إلى تقطيع أوصال البلاد. وهذا المنطق لا يزال مستمراً بأشكال متعددة في السلوك العملي وفي التصريحات؛ حيث الهروب من أي حوار جدي، بل و«التكفير السياسي» بشتى أنواع التهم، وعلى رأسها الانفصالية والإرهاب.

المحافظة على تقسيم الأمر الواقع هي غاية مشتركة بين الأمريكي وبين المتشددين السوريين؛ فاستمرار هذا التقسيم يعني استمرار الأزمة، ويعني تالياً: استمرار الناهبين والفاسدين الكبار وأمراء الحرب في مواقعهم، وهذا هو أقصى غاياتهم. ليس غريباً بالتالي، أن يعبّر هؤلاء المتشددون عن رغبتهم، بين الحين والآخر، وبصيغ معلنة أو موارية، أن يكونوا مع الأمريكي في خندق واحد.

عوامل الوحدة

في المقابل، فإنّ عوامل وحدة السوريين ووحدة سورية، هي عوامل عديدة تضيق بها المساحة. ورغم أن لها جوانبها الأساسية، سواء ما يتعلق بالتاريخ، أو بالثقافة، أو بالدماء التي سكبت ابتداء من الشهيد يوسف العظمة وحتى الآن، إلّا أنّ كلمة السر الأساسية فيها هي: أنّ أكثر من 90% من السوريين توحدهم مصلحة واحدة في التخلص من الناهبين والفاسدين الكبار وتجار الحرب، من كل الأطراف.

هذه المصلحة بالتغيير الجذري الشامل لا يمكن أن تتحقق بغير تكريس سلطة الشعب في المركز، وفي المناطق على حد سواء، وفي رسمة واحدة للبلاد بأكملها تضمن صيغة متطورة للعلاقة بين المركزية واللامركزية، وتنهي أي كلام متطرف عن الفيدرالية من جهة، وعن مركزية مطلقة لقوى الفساد من جهة أخرى.

المدخل الأساس لاستعادة وحدة سورية، بات محصوراً في عملية التغيير الجذري الشامل، وهذا الأخير مدخله هو التنفيذ الكامل للقرار 2254.

شؤون عمالية

المحكمة العمالية وتطورها..

04

ملف «سورية 2020»

«الثنائيات الزائفة» كاصطلاح أدقّ من «الثنائيات الوهمية

07

شؤون محلية

حلب.. السكن الجامعي محسوبية واستثمار

10

شؤون عربية ودولية

العراق... بنية سياسية مأزومة وأبواب أمل مفتوحة..

15

العمال عن حقوقهم سيدافعون..

تعاني الطبقة العاملة السورية تاريخياً- وحيث تفاقمت المعاناة بشدتها الواضحة منذ أن تبنت الحكومات المتعاقبة السياسات الاقتصادية الليبرالية- التي تعني الهجوم على مكتسباتها وحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية، وتستمر بقضم ما تبقى من هذه الحقوق، تماشياً مع مصالح الناهبين الكبار والمراكز المالية الرأسمالية الدولية، والتي يأتي في مقدمتها: الهجوم المستمر على الأجور من خلال زيادة الأسعار على السلع الضرورية في حياة العباد، واضعين العمال في ظروف وحالة من عدم القدرة في الدفاع عن حقوقهم ومكاسبهم، نتيجة الظروف التي تحيط بالطبقة العاملة السورية الاقتصادية والسياسية، وفقدانها الحق بالحريات الديمقراطية، ومنها: الإضراب كأحد أهم أدواتها.

■ عادل ياسين

عمال القطاع الخاص، هذه الشريحة المهمشة من الطبقة العاملة، والمنسية حقوقها، عندما تلتقي مع أي عامل منها، تعصف المطالب بالجملة، فمن ضعف الرواتب والأجور الهزيلة، إلى هضم الحقوق والمكتسبات، ويُزاد عليها الافتقار إلى عقود عمل واضحة وموثقة لدى وزارة العمل، إضافة إلى حرمانهم من مظلة التأمينات الاجتماعية، وغياب التنظيم النقابي، وكل هذه المطالب تبقى صعبة المنال في ظل غياب موقف حقيقي للنقابات تجاه تلك المطالب العمالية، وتعسّف بعض أرباب العمل، ولجوء بعضهم إلى وضع سيف التسريح على رقاب عمالهم ساعة يرغبون بذلك، ويزداد الوضع سوءاً مع التدهور الحاصل في العملية الإنتاجية برمتها، وهذا انعكاسه السلبي ليس على العمال فقط، بل أن أصحاب المعامل يعانون كثيراً جرّاء عدم قدرتهم على تشغيل المعامل وتطوير إنتاجهم، وهذا يعني: خسارات كبيرة للعمال وأصحاب المعامل وللاقتصاد الوطني، الذي يقف الأن على رجل واحدة بشقيه الصناعي والزراعي .

إنّ هذا النهج الاقتصادي بمقدماته ونتائجه، أدى إلى تفاقم الأزمات الكبرى، ومنها: الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، وتوقف العملية الإنتاجية شبه الكامل، حيث انعكست هذه الأزمات بشكل واضح على مستوى معيشة الطبقة العاملة السورية بشكل عام، وجعلت العمال يئنون تحت وطأة الفقر والحاجة، إن هذا الوضع العام الكارثي الذي تعيشه الطبقة العاملة السورية، والذي أوصلت إليه السياسات الحكومية، يصب ضمن هدف معين واتجاه واحد، وهو إضعاف الاقتصاد الوطني، ووضعه تحت رحمة وقيادة قوى السوق، وإلّا ماذا تعني إعاقة شركات قطاع الدولة ومعامل القطاع الخاص عن الإنتاج؟ وماذا تعني مشاركتها؟ وماذا يعني طرح جزء من الشركات أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار أو التشارك؟ إن زيادة الأجور وفق سلم متحرك مع الأسعار أصبح الآن ضرورة ملحة، ومطلباً وطنياً عاجلاً، وزيادة الأجور زيادة مجزية متناسبة مع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، وإن التأخر في هذه الزيادة يعني مزيداً من الإفقار، ومزيداً من تسلط وتحكم أرباب العمل بمصير الملايين من العمال، ومزيداً من التدهور في الاقتصاد الوطني الحقيقي الزراعي الصناعي.

الطبقة العاملة بوضعها الراهن الذي تعيش فيه هي بأسوأ حالاتها من حيث حقوقها ومطالبها، وهي المنتجة للخيرات الرئيسة في المجتمع، وهذه الأجور الهزيلة التي لا تسد الرمق كما يقال هي تبديد لإمكاناتها ولوقتها وجهدها وطاقتها وللثروة الوطنية، وستجعل العمال يبحثون عن حلول لوضعهم المزري الذي يعيشونه، ولكن بطريقتهم الخاصة، التي لا تروق للكثيرين ممن يتحكمون بلقمة العمال وكلمتهم.

هذا النهج الاقتصادي بمقدماته ونتائجه أدى إلى تفاقم الأزمات الكبرى ومنها الفقر وانخفاض مستوى المعيشة

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

شركة الكابلات تستغيث هل من مجيب؟

في تصريح واستغاثة لمدير عام شركة الكابلات، نشر على صفحة صوت عمالي النقابية يعرض فيه واقع الشركة الإنتاجي والمصاعب التي تعاني منها الشركة، وتعيق الإنتاج وتمنع من تطوره وقدرته على تلبية الحاجات الضرورية في عمليات البناء وإعادة ترميم ما هدمته الحرب، حيث تشكل الكابلات عنصراً أساساً في عملية إعادة البناء ليس هذا فحسب، فالشركة رائدة في مجال تصنيع جميع أنواع الكابلات، سواء في مجال كابلات الاتصالات أو كابلات الطاقة، وإنتاج الشركة كان منافساً قوياً في مجال تصنيع الكابلات مع معامل القطاع الخاص.

طرح مدير عام الشركة أسباباً جوهرية تعيق عمل الشركة، ويبدو أنّ هذه الأسباب ليست وليدة لحظتها، بل هي متراكمة وبدون معالجة بوقتها، حتى أصبحت على وضعها الحالي الذي عبر عنه مدير الشركة، مستجدياً الحكومة لكي تمد له يد العون وتساعد على إنقاذ الشركة التي يمكن إنقاذها، إذا ما توفر القرار المطلوب لعملية الإنقاذ، ولكن هذا القرار مرهون صدوره بعوامل عدة ليست في وارد الحكومة العمل على تجاوزها، والحجج والمبررات جاهزة وموجودة لا تحتاج إلى جهد لمعرفتها، وهي: عدم وجود موارد تستطيع الحكومة تأمينها، وكذلك وجود العقوبات الجائرة المفروضة على شعبنا.. حجتان جاهزتان في كل الأمور التي لها علاقة بتدوير عجلة الإنتاج، من حيث تطوير خطوط الإنتاج، وتأمين مصادر الطاقة الضرورية لتشغيل المعامل، وتأمين المواد الأولية للتصنيع، وتأمين اليد العاملة المنتجة بأجور عادلة تمكنها من العيش بكرامتها، عبر تأمين حاجتها الضرورية، وهذا يؤكده التصريح المدلى به مبيناً تلك الصعوبات الجوهرية لاستمرار عملية الإنتاج وهي:

عدم تسديد القطاع العام للديون المترتبة عليه.

صعوبة تأمين القطع التبديلية الخاصة بالآلات.

صعوبة تأمين المواد الأولية من «نحاس، ألمنيوم».

النقص الحاد في اليد العاملة وخاصة الخبيرة وعمال الإنتاج.

الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي.

عدم وجود آليات لنقل العمال من مقر الشركة إلى منازلهم وبالعكس.

التشغيل المستمر للمولدات بسبب انقطاع التيار الكهربائي.

تطالب إدارة الشركة بإعفاء مستلزمات الإنتاج من كافة الرسوم والضرائب.

تحديث الآلات وخطوط الإنتاج.

أليست هذه مشاكل كل الشركات والمعامل التي تنتج، سواء في القطاع العام أم الخاص، مما يعني ذلك أنها سياسة عامة تنتهج تجاه التصنيع الذي هو قاعدة الارتكاز الأساسية في تحقيق النمو المطلوب لأية عملية تنمية، تؤمن الحاجات الضرورية للمجتمع والاقتصاد الوطني، وهذا ليس في بال الحكومة، وليس من سياساتها.

تعويض البطالة

البطالة، هي ظاهرة اجتماعية اقتصادية نشأت مع ظهور النظام الرأسمالي، بينما لم تكن هذه الظاهرة موجودة في المجتمعات واقتصاديات ما قبل الرأسمالية كما نعرفها اليوم. وتعني البطالة: عدم حصول الفرد على فرصة عمل، وذلك بالرغم من توفر قدرته على العمل والبحث المستمر عنه، وتنتج هذه الظاهرة عند اختلال التوازن في سوق العمل، بين طالبي العمل، وفرص العمل المتاحة في هذا السوق. ولأنها تنتشر بشكل أساس بين فئات الشباب القادرين على العمل، تعد البطالة من القضايا الكبرى التي تؤثر بشكلٍ سلبي على المجتمع.

■ نبيك عكام

عرفت بعض المصادر البطالة «بأنها مصطلح يُطلق على مجموعة من الأفراد في المجتمع، الذين لم يحصلوا على أي عمل أو وظيفة محددة ضمن مجال اختصاصهم، أو خبرتهم، مما يؤدي إلى عدم تحقيقهم لأية قيمة من قيم الدّخل» كما عرفت البطالة أيضاً «بأنّها حالةٌ يعيشها الفرد الذي لا يجدُ عملاً مع محاولته الدّائمة في البحث عن عمل». وحسب منظمة العمل الدولية، فقد اعتبرت العاطل عن العمل هو كل شخص قادر على العمل في سن محددة وراغب فيه، ويبحث عنه بأجر ضمن مستوى معيشة محددة، ولكن دون جدوى. ولكن ليس كل من لا يعمل يعتبر عاطلاً عن العمل، فمثلا: المعاقون والمسنون والمتقاعدون وأصحاب العمل والتلاميذ، أو من هم ليسوا بحاجة إلى العمل، لا يعتبرون عاطلين عن العمل. ومن أسباب البطالة: - تدني فرص العمل المتاحة في سوق العمل، والتي لا تتناسب مع قوة العمل الداخلة إلى السوق، وذلك نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي. - الخلل في السياسات التعليمية ومخرجاتها وسوق العمل، نتيجة انتهاج سياسات اقتصادية بعيدة عن مصالح المجتمع. ويقاس معدل البطالة بأنه النسبة المئوية لعدد العاطلين عن العمل، من إجمالي قوة العمل العاملة، والقادرة على العمل في سوق العمل.

عدم توثيق العمال

لقد ساهم تدمير الكثير من المنشآت الاقتصادية الإنتاجية للقطاع الخاص وقطاع الدولة في البلاد، وهدم البيوت والمؤسسات، وتشريد ملايين السوريين، في ارتفاعٍ لنسب البطالة التي كانت تزداد يوماً بعد يوم قبل انفجار الأزمة، بسبب تلك السياسات الاقتصادية التي انتهجت منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وهذا ما أشارت إليه مختلف الأرقام الصادرة عن مراكز الدراسات المتعددة. مع العلم أنه لا توجد إحصائيات حقيقية رسمية تدل على الواقع الفعلي للبطالة، فمن جهة قطاع العمل غير المنظم غير معروفة، وكذلك القطاع المنظم فمعظم سجلاته بما يتعلق بعدد العاملين غير دقيقة، هذا إضافة إلى عدم توثيق العمال الذين يتم فصلهم عن العمل ويصبحون في عداد العاطلين عن العمل.

خطر على الاستقرار الاجتماعي

يعتبر نظام تعويض البطالة من الآليات المتبعة في النظم الرأسمالية، في المراكز والأطراف، بما فيها بعض الدول العربية، بعد أن أصبحت البطالة تشكل خطراً على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي فيها، في محاولة تحقيق توازن ما بين حاجات التنمية الاقتصادية والسلم الاجتماعي. ويعتمد هذا النظام في صياغته المحلية على شرائع وقوانين دولية، جاء في الاتفاقية الثانية لمنظمة العمل الدولية: تنشئ كل دولة نظاماً للتأمين ضد البطالة، وشبكة من مكاتب الاستخدام عامة ومجانية، تحت إشراف هيئة مركزية، وتضم ممثلين للعمال وأصحاب العمل، لتقديم المشورة في الأمور المتعلقة بهذه المكاتب، وكانت التوصية رقم / 1 / الصادرة عن المنظمة قد أوصت أن تضع كل دولة نظاماً فعالاً للتأمين ضد البطالة، عن طريق مؤسسة حكومية تقوم بدفع تعويضات للعاطلين عن العمل. وكذلك جاء في الاتفاقية رقم /168/ تتخذ كل دولة تدابير مناسبة لتحقيق نظام الحماية لسياستها من البطالة في مجال العمالة، ونحرص لهذا الغرض أن يسهم نظام البطالة هذا في الحماية وخاصة طرق وأسلوب التعويض عن البطالة، وفي تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية، ولا يكون أثرها عدم تشجيع أرباب العمل على عرض عمل منتج، والعمال عن البحث عن هذا العمل. وأن تضع كل دولة هدفاً له الأولوية، يرمي للنهوض بالعمالة الكاملة، والمنتجة والمختارة بحرية بجميع الوسائل المناسبة، وبما فيها الضمان الاجتماعي.

الطبقة العاملة

ألمانيا- عمال أوبل

نظم العاملون في شركة أوبل الألمانية- للسيارات- مظاهرة باستخدام موكب سيارات للاحتجاج على شطبٍ محتملٍ للوظائف في مصانع أوبل، وشركة سيجولا للتزويد بالخدمات، التي تستعين بها أوبل بنظام التعهيد، وذلك يوم 25 تشرين الثاني. وأعلنت نقابة عمال المعادن في ألمانيا آي جي ميتال، عن وقفة احتجاجية في المقر الرئيسي لأوبل في روسلزهايم، وكذلك في مصنعي ايزناخ وكايزرسلاوترن.
وحسب المنظمين، فإنه كانت هناك نحو 600 سيارة عند نقطة انطلاق الموكب الاحتجاجي أمام مبنى أوبل الرئيسي آدم أوبل هاوس، وأفادت نقابة آي جي ميتال، بأن إجمالي المشاركين في روسلزهايم بلغ نحو 3000 عامل بأكثر من 1500 سيارة.

اليونان- إضراب عام

شهد القطاع العام في اليونان يوم 26 إضراباً مدته 24 ساعة للمطالبة بتدابير مهمة لحماية الصحة، في الوقت الذي وضعت فيه الشرطة في حالة تأهب لمنع التظاهرات في فترة العزل الصحي.
ومددت الحكومة حتى السابع من كانون الأول العزل الذي كان مقرراً أصلا حتى 30 تشرين الثاني، بسبب العدد الكبير للمصابين بفيروس كورونا، والضغوط الناجمة عن ذلك على المستشفيات.
وتظاهر العشرات من سائقي الدراجات النارية وموظفي وزارة العمل أمام مقرها في وسط أثينا.
ودعت نقابة موظفي المستشفيات إلى التظاهر أمام وزارة الصحة مطالبين بزيادة لجميع العاملين بمناسبة الميلاد» وتعزيز تدابير الحماية.

السودان- بنك العمال

أعلنت اللجنة التسييرية لعمال بنك العمال الوطني في يوم 26 تشرين الثاني موعداً للدخول في إضراب عن العمل، اعتباراً من يوم 29 تشرين الثاني، نتيجة عدم تحقيق المطالب وحل قضايا البنك المتمثلة في زيادة الرواتب بنسبة 70%.
وصدر بيان عن اللجنة، أوضحت فيه: أنها سعت بشتى الطرق لحل القضايا، ولكن دون جدوى ومنها: تعيين مجلس إدارة في البنك، وتعيين مدير عام للبنك، إضافة إلى إعادة فوائد ما بعد الخدمة لكل العاملين، وتعديل لائحة شروط الخدمة وتكوين مجلس الإدارة واللجنة الإدارية.
وأشارت إلى أنه ما لم يتم حل القضايا من تاريخ الإعلان عن الإضراب سيتم التصعيد والدخول في إضراب مفتوح.

المغرب- تضييق عمالي

احتشد عمال شركة أمانور في وقفة احتجاجية أمام مقر شركة أمانديس المفوض لها تدبير قطاع الماء والكهرباء في طنجة، احتجاجاً على القرارات التعسفية لإدارة الشركة، والمتمثلة بطرد العمال والممثلين النقابيين ومندوبي العمال، محذرين من تجاهل مطالبهم التي ستؤدي إلى تشريد 500 عائلة.
ويخوض حوالي 500 من عمال شركة «أمانور» للتطهير السائل في مدن طنجة وتطوان إضراباً عن العمل، واعتصامات واحتجاجات منذ حوالي 9 أشهر في مقرات الشركة، وذلك بعد إقدام الإدارة على طرد 11 عاملاً من بينهم ممثلين نقابيين ومناديب للعمال، كما يتهمون الشركة بالقمع والطرد وسوء المعاملة.
واعتبر نائب الكاتب العام للاتحاد الجهوي لنقابات طنجة، أن معركة عمال أمانور ليست لهم وحدهم، بل هي معركة كل قطاعات ومناضلي الاتحاد.

المحكمة العمالية وتطورها..

صدر قانون العمل الموحد رقم /91/ لعام 1959 الذي أعطى المحاكم الصلحية اختصاصاً شاملاً للنظر في منازعات العمال، ويكون حكم محكمة الصلح قابلاً للطعن بطريق الاستئناف، ويكون حكم محكمة الاستئناف مبرماً.

اللجنة الوطنية للأجور في ذمة التاريخ؟

في عام 1962 صدر المرسوم التشريعي رقم /49/ الذي انتزع سلطة التسريح من صاحب العمل، وأوكلها إلى لجنة قضايا التسريح والمشكلة كما يلي:

1 – قاضٍ ترشحه وزارة العدل رئيساً.

2 – مندوب عن وزارة العمل عضواً.

3 – مندوب عن المحافظة، وفي دمشق عن وزارة الداخلية عضواً.

4 – مندوب عن نقابات العمال في المحافظة، ينتخبه رؤساء النقابات عضواً.

5 – مندوب عن أصحاب العمل، أو الجهة الإدارية عضواً.

وتنحصر صلاحية اللجنة في البحث في القضايا المتعلقة بالتسريح الإفرادي الذي لا يؤدي إلى وقف المنشأة، وقرار هذه اللجنة قابلٌ للاستئناف خلال خمسة أيام من تاريخ تبلُّغه ويكون حكم الاستئناف مبرماً.

القانون رقم /17/

بقي الحال على ما هو عليه إلى أن صدر قانون العمل رقم /17/ لعام 2010، والذي جاء نتيجة لتَبنّي الحكومات السورية المتعاقبة للسياسات الليبرالية– الاقتصادية، وتكريس انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وترك لربّ العمل حرية تنظيم منشأته، دون تدخل من الدولة، أو من القضاء لحماية العامل الطرف الأضعف في علاقة العمل، فقد ألغيت بموجبه المادة /279/ من القانون رقم /91/ لعام 1959، وتعديلاته، والمرسوم التشريعي رقم /49/ لعام 1962، وأعطى سلطة البتّ في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه إلى المحكمة المختصة، والمشكلة بموجب المادة /205/ من هذا القانون على النحو التالي:

تحدث في مركز كل محافظة بقرار من وزير العدل محكمة بداية مدنية من:

1 – قاضي بداية يسميه وزير العدل رئيساً.

2 – ممثل عن التنظيم النقابي، يسميه المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال عضواً.

3 – ممثل عن أصحاب العمل يسميه اتحاد غرف الصناعة أو التجارة أو السياحة أو التعاوني للنظر في المنازعات العمالية بين العمال وأصحاب العمل عضواً.

كما يسمي كل من المكتب التنفيذي لاتحاد العام لنقابات العمال، واتحاد غرف التجارة، واتحاد غرف الصناعة، واتحاد غرف السياحة، عضواً ملازماً يقوم مقام الأصيل في حال غيابه.

وعندما وضع نصّ المادة /205/ من القانون وفق ما ذكر أعلاه موضع التطبيق، تبيَّن أن هذا النص جاء قاصراً، ولم يحقق الغاية المنشودة منه، لعدم التزام أعضاء المحكمة، وخاصة مندوب أصحاب العمل في حضور جلسات المحكمة، لكيلا تصدر أحكام بمواجهتهم، مما أدى إلى تعطيل هذه المحاكم عن العمل، وتنسيب الدعاوى لما يقارب أربعة أعوام، وتمّ تسريح عشرات الآلاف من العمال خلال هذه الفترة، وبلغ عدد الدعاوى المتراكمة بحدود آلاف الدعاوى في محكمة دمشق، وعشرات الآلاف في محكمة ريف دمشق.

كانت محكمة الصلح العمالية توفّر على العمال كثيراً من الجهد نظراً لانتشارها الواسع في كثيراً من المناطق

تعديل المادة /205/ من قانون العمل بقي الوضع على ما هو عليه لحين صدور المرسوم رقم /64/ لعام 2013، الذي عدل تشكيل المحكمة العمالية على النحو التالي:

تعدل المادة /205/ من قانون العمل رقم /17/ الصادر بتاريخ 2010/4/12 لتصبح على النحو التالي:

تُحدث محاكم عمل في مركز كل محافظة من محافظات الجمهورية العربية السورية، تختص بالنظر في المنازعات المتعلقة بالعمل الفردي في شأن تطبيق أحكام القانون رقم /17/، وعقد العمل الفردي وتشكل المحكمة وفق التالي:

قاضٍ يسميه وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى رئيساً.

ممثل عن العمال يسمّيه الاتحاد العام لنقابات العمال من حملة الإجازة بالحقوق. ممثل عن أصحاب العمل يسميه وزير العدل من حملة الإجازة بالحقوق بناءً على اقتراح اتحاد غرف الصناعة والتجارة والسياحة عضواً.

وقد فُرّغ هذا المرسوم التشريعي أعضاء المحكمة للعمل فيها، ومنحهم تعويضاً شهرياً من الجهة التي يمثلونها، وكذلك أخضعهم للالتزامات والواجبات الملقاة على عاتق القضاة، بموجب قانون السلطة القضائية، وإلى إدارة التفتيش القضائي.

وتمّت إحالة الدعاوى العمّالية بوضعها الراهن– وكذلك الدعاوى القائمة أمام محكمة الصلح المدني ولجان قضايا التسريح– إلى محكمة البداية المدنية العمالية المحدثة بموجب هذا المرسوم.

وكانت محكمة الصلح العمالية توفّر على العمال كثيراً من الجهد، نظراً لانتشارها الواسع في كثيراً من المناطق، عكس محكمة البداية العمالية التي يكون مركزها مراكز المدن فقط، كما أنّ هناك العديد من المحافظات السورية لم تفتَتح فيها محاكم عمالية إلى الآن.

ومع ذلك ما زالت الدعاوى متراكمة أمام المحكمة العمالية، ومن المعلوم أنَّ أية قضية عمالية تحتاج إلى سنوات للبت فيها، فلماذا لا يتم تخصيص غرفة في المحكمة مختصة بقضايا التسريح فقط، لتخفيف الضغط على المحكمة؟ هذا عدا عن أنه يحقُّ لرب العمل رفض قرارات المحكمة العمالية، وتسريح العامل من عمله، كل هذه الأمور دفعت العمال إلى الإحجام عن التوجه إلى المحكمة العمالية، وباتت حقوقهم في مهب الريح، وأصبح العمال يفضلون التسوية لحقوقهم في حال نشوء خلاف بين رب العمل والعامل، حتى لو كان ما سيحصل عليه من حقوقه ليس كما هو واجب.

كلمة د. قدري جميل خلال افتتاح «المؤتمر الوطني لأبناء الجزيرة والفرات»

استضاف «المؤتمر الوطني لأبناء الجزيرة والفرات» الذي انعقد يوم 25 من الجاري في الشمال الشرقي السوري برعاية مجلس سوريا الديمقراطية، وخلال افتتاحه د. قدري جميل أمين حزب الإرادة الشعبية ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية.

وفيما يلي نص الكلمة التي ألقاها د. جميل في افتتاح المؤتمر

أولاً: اسمحوا لي أن أحيي المؤتمر ومنظميه والمشاركين فيه، أحييهم باسم الألوف والألوف من أعضاء حزب الإرادة الشعبية وجبهة التغيير والتحرير في كل أنحاء سورية من أقصاها إلى أقصاها.

«حواركم نموذج للحوار السوري الشامل الذي سيجري على أساس 2254»

إن أهمية هذا الاجتماع كبيرة بالنسبة لنا... من أين تأتي أهمية هذا الاجتماع؟ تأتي من أنه يركز على الحوار، وسورية عطشى للحوار منذ 2011، والحوار هو أحد أشكال الصراع، ولكن الصراع الحضاري، الصراع السلمي، ومن يرفض الحوار يعني: أنه يطلب الحوار بلغة أخرى عرفناها ورأيناها خلال الفترة السابقة؛ اللغة الثانية لمن يرفضون لغة الحوار بالكلام هي لغة الحوار بالرصاص، والذين يعملون على الحوار بالرصاص فقط، هم عملياً عبر هذه الطريقة يريدون الدفع ليس إلى الأمام وإنما إلى الوراء، ولدينا أمثلة كثيرة على ذلك: داعش مثالٌ على ذلك، والنظام بحلوله الأمنية مثال آخر على هذه القضية. لذلك الالتزام بمبدأ الحوار السلمي بين كل السوريين، كان دائماً منذ اللحظة الأولى هو المخرج الوحيد، وهذا المخرج يثبت نفسه الآن مع الأسف بتأخر عشر سنوات تقريباً، فهل كنا بحاجة إلى كل هذه الفترة، ولكل هذا الدم لكي نصل إلى هذا الاستنتاج الصحيح البسيط؟ يتحمل مسؤولية ذلك رافضو الحوار.

أهمية حواركم اليوم، الذي دعت له مسد لمكونات الفرات والجزيرة، تأتي من أنه بنجاحه، وأنا متأكد بأنه سينجح، سيكون نموذجاً للحوار الشامل الذي يجب أن يشمل كل السوريين، وهذا هدفٌ سام يجب العمل عليه بشكل دائم، لأنه لا مخرج اليوم للحفاظ على وحدة سورية وتعزيزها إلا عبر الحوار بين كل السوريين الذين يرغبون بالخروج الآمن من الأزمة... هناك أناس لا يريدون الخروج من الأزمة، هناك أناس يريدون أن تستمر الأزمة، لأنها مصدر لمكاسب وامتيازات، وهناك أناس آخرون يريدون للأزمة أن تستمر لأنهم لا يريدون لسورية أن تستمر؛ استمرار الأزمة يعني زوال سورية، خاصة بعد عشر سنوات من انطلاق هذه الأزمة، لذلك نحن نبني آمالاً على اجتماعات من هذا النوع، ويسجل لمسد/ قسد السبق في عملية من هذا النوع، لأنها تؤسس لنموذج يجب أن يشمل كل السوريين وكل الأراضي السورية، هذا النموذج أعتقد أنه يجب أن يكون نقطة جذب وإشعاع لإثبات أن هذه التجربة هي تجربة صحيحة وتستحق التوقف عندها والاستفادة منها، أي: إن هذا الحوار الذي يمكن اليوم اعتباره جزئياً على المستوى السوري يجب تعميمه وتحويله إلى حوار شامل، يجب أن ينطلق فعلاً بين جميع السوريين، ولكي يكون فعالاً ويعطي نتائج يجب أن ينطلق فور بدء العملية الانتقالية التي ينص عليها قرار مجلس الأمن 2254.

أنا أعلم أن هناك قوى كثيرة تطلب الحوار، ولكنها لا تقصد الحوار، تقصد إجهاض الحوار، المهم متى يُطلق الحوار الشامل بين كل السوريين؟ إطلاقه يجب أن يكون مدروساً ومرتبطاً بعملية الحل السياسي الشامل، هذه النقطة الأولى حول أهمية هذا الاجتماع.

«سلطة الشعب في المناطق وفي المركز أيضاً»

النقطة الثانية، أعتقد أنها هامة جداً، أنتم تقومون بعمل فريد من نوعه، ذكرناه في مذكره التفاهم، بين مسد وحزب الإرادة الشعبية، تجربة الإدارة الذاتية، نحن في حزب الإرادة الشعبية ننظر إلى تجربة الإدارة الذاتية من زاوية أنها تجربة مهمة من أجل ممارسة سلطة الشعب الحقيقية في المناطق، مشكلتنا في سورية أنه منذ عام 1958 تحديداً لم يُسأل الشعب عن رأيه في أية قضية، كل من يحكم يتكلم باسم الشعب، ولكن لم يُسأل الشعب عن رأيه في أية قضية منذ ذلك الحين، الشعب بعيد عملياً عن ممارسة حقوقه في تقرير مصيره، اليوم تظهر عندنا إمكانية حقيقية لذلك، لماذا؟ لأن السلطة الحقيقية للشعب تبدأ في المناطق، لا تقولوا لنا بأن «مركزاً منتخباً ديمقراطياً يكفي لممارسة سلطة الشعب»، هذا كلام فارغ، هذا كلام هام وضروري لكنه غير كاف، وبالتالي يصبح فارغاً، ممارسة سلطة الشعب تتطلب فعلاً مركزاً منتخباً ديمقراطياً، ولكن هذا المركز المنتخب ديمقراطياً لا قيمة له نهائياً إذا لم تكن هناك سلطة شعب حقيقية ممنهجة وقانونية في المناطق، وهذا ما يجب أن ينص عليه الدستور السوري القادم، وأعتقد أن تجربة الإدارة الذاتية في الجزيرة والفرات هي تجربة هامة تستحق الدراسة والاستفادة، كما قلنا في مذكرة التفاهم، بإيجابياتها وسلبياتها، إيجابياتها من أجل تعزيزها وتطويرها، وسلبياتها من أجل إزاحتها وإلغائها، كي يصبح ممكناً تعميم هذه التجربة على كل الأرض السورية، بالله عليكم درعا ليست بحاجة إلى إدارة ذاتية؟ السويداء ليست بحاجة إلى إدارة ذاتية؟ إدلب ليست بحاجة إلى إدارة ذاتية؟ الإدارة الذاتية الحقيقية، أي أقصد المرادف بالنسبة لي لسلطة الشعب في المناطق، هكذا إدارة، هكذا سلطة، هي الضمانة الوحيدة لاجتثاث الفساد، الفساد المعشش في سورية لا يمكن إزالته بقرارات من دمشق، الفساد المعشش في سورية تلزمه سلطة حقيقية للشعب في المناطق على كل أجهزة الدولة، لا أتكلم عن المراقبة فقط على أجهزة الدولة من قبل الشعب، من قبل سلطاته الحقيقية التي يجب أن يقننها الدستور، وإنما أتكلم عن سلطة حقيقية، أي: إن سلطة الشعب في المناطق التي يجب أن تأخذ شكلاً دستورياً، ويجب أن تكون فوق سلطة أجهزة الدولة في المناطق، أجهزة الدولة يجب أن تكون خاضعة لهذه السلطة في المناطق، وهذا أمر يجب أن يتم الحديث التفصيلي عنه وصياغته وقننته في الدستور القادم.

2254 يعني حل المشكلة الإنسانية حل المشكلة الاقتصادية حل المشكلة الاجتماعية حل للمشكلة السياسية يعني تأمين سلطة الشعب في المركز والمناطق

«مذكرة التفاهم مع مسد نموذج أولي للتفاهم اللاحق والمستقل للسوريين فيما بينهم»

الآن كلمتي تأتي في سياق هام تعونه وتفهمونه كلكم؛ تأتي بعد توقيع مذكرة التفاهم بين مسد وحزب الإرادة الشعبية، وهذه القضية قضية مفصلية وانعطافية في تاريخ الأزمة السورية، وفي تاريخ الحركة السياسية في سورية، لأن هكذا نموذج من تفاهمات بين قوى سياسية سورية وطنية حقيقية لم تكن موجودة، هذا أول نموذج، يسعدنا أن يكون أول نموذج، ولكن لن يسعدنا أن يكون هذا آخر نموذج، نريد تعميم هذا النموذج، نريد أن تقوم كل القوى السياسية بتفاهمات من هذا النوع دون أي تدخل خارجي. ضمانة نجاح التفاهم الذي وقعناه، هو أنه كان من رأسنا، نحن الذين قررناه، لم تتدخل أية قوة خارجية رغم زعيق وصراخ وسائل الإعلام المختلفة منذ أول لحظة لتوقيع الوثيقة، بأنهم يريدونها لفلان وفلان، لم يكن أحد يعلم بها غير نحن ومسد، ونحن الذين قررناها ونحن الذي صنعناها، وهي التي فرضت وقائع جديدة على الأرض، هذه الوقائع يجب تعميقها واستثمارها وتطويرها والذهاب بها إلى نهايتها، ما هي نهايتها؟ نهايتها حسب رأينا في حزب الإرادة الشعبية، وكما أكدت المذكرة، نهايتها هي التطبيق الكامل والشامل للقرار 2254 بحذافيره، والذي ينص في جوهره على حق تقرير المصير للشعب السوري بيده. قد يقول أحدهم بأن هذا يعني أن قوى خارجية ستفرض القرار، لا، القوى الخارجية مطلوب منها أمر واحد فقط لا غير، إيقاف التدخل الخارجي، والباقي علينا، إذا توقف التدخل الخارجي فالسوريون قادرون على حل مشاكلهم بأيديهم وبأنفسهم وعبر الحوار، ومن لا يريد الحوار نعرف لغة التعامل معه، وجربناها، ونجحنا فيها، وقسد كانت في الجزيرة والفرات مثالاً على ذلك، نحن نمد أيدينا للجميع من أجل الحوار، والذهاب إلى كلمة سواء لحل الأزمة السورية سياسياً عبر الحوار، ولكن من لا يريد ذلك «ذنبه على جبنه»، من هذه الزاوية نحن نرى أن 2254 يعني حل المشكلة الإنسانية، حل المشكلة الاقتصادية، حل المشكلة الاجتماعية، حل للمشكلة السياسية، يعني تأمين سلطة الشعب في المركز والمناطق.

أحييكم في النهاية، وأرجو لمؤتمركم النجاح، وأن يكون فاتحة لعمل من هذا النوع سنقوم به جميعاً، سنقوم بتنظيمه نحن جميعاً على كل الأراضي السورية قريباً، وشكراً لكم.

بريكست:

حرب أهلية ضمن الرأسمالية ونحن جميعاً مجرد أضرار جانبية!

بالنسبة لنوع واحد من الرأسماليين، فإن انعدام الأمن والفوضى التي سيجلبها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أمر مرعب. وبالنسبة للأنواع الأخرى، فهو أمر مربح للغاية...

■ الغارديان- جورج مونبيوت
ترجمة قاسيون

حيث توجد فوضى، فإن الحكومة ستضاعفها. وحيث الناس على حافة الهاوية، فإن الحكومة ستدفعهم للسقوط. تجاهل بوريس جونسون نداءات الشركات والسياسيين في جميع أنحاء المملكة المتحدة- وخاصة في إيرلندا الشمالية- لتمديد عملية انتقال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. لا تهتموا بالوباء، ولا تشغلوا بالكم بالبطالة والفقر وانعدام الأمن- فلا شيء يجب أن يمنعنا من المضي في التجربة، وفي القفز إلى المجهول؛ سنقفز من المنحدرات البيضاء في الأول من كانون الثاني «يناير»، وليكن ما يكون...

ربما، وبعد استعراضات عديدة لعضلاتها، ستنتهز الحكومة آخر فرصها وتبرم صفقة هذا الأسبوع. إذا كان الأمر كذلك، فسيكون من الصعب توفر أيّ وقت للتنقيح، ومن المرجح عندها أن يتم التعجيل بالاتفاق وصياغته كيفما اتفق. على أية حال، فالآلام قادمة. من المحتمل أن يكون الاضطراب على الحدود محسوساً في جميع أنحاء البلاد.

لذا فإن الأمر يستحق تكرار السؤال الكبير: لماذا نفعل هذا بأنفسنا؟ أعتقد أن الجواب هو: أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو نتيجة حرب أهلية داخل الرأسمالية.

بشكل عام، هناك نوعان من الأشكال السائدة للمشروع الرأسمالي. يمكن وصف الأولى بأنها رأسمالية مقيدة. إنها تسعى إلى التوافق مع الدولة الإدارية، وتستفيد من الاستقرار والقدرة على التنبؤ والأنظمة التي تستبعد المنافسين الأقذر والأقسى. وهذه يمكن أن تتعايش مع شكل مروضٍ وهزيل من الديمقراطية.

أطلس الاستهجان

يمكن وصف الثانية بأنها رأسمالية أمراء الحرب. وهؤلاء يرون أن جميع القيود المفروضة على التراكم- بما في ذلك الضرائب واللوائح والملكية العامة للخدمات الأساسية- غير شرعية. لا ينبغي السماح لأي شيء أن يقف في طريق جني الأرباح. وقد صاغ فريدريك هايك إيديولوجيتها التبريرية في «دستور الحرية- **The Constitution of Liberty**»، وآين راند في «أطلس الاستهجان- **Atlas Shrugged**». يكنس هذان الكتابان جانباً التعقيد الاجتماعي ومصالح الآخرين. إنهما يخلقان صنماً يسميانه «الحرية»، والذي تبين أنه يعني: الحرية الكاملة للأثرياء، على حساب المجتمع. في الأوقات التي تغيب فيها الرقابة، فإنّ أمراء الحرب وأنصارهم يمضون حتى النهاية. هايك، على سبيل المثال «المقصود هو فريدريك هايك المنظر الاقتصادي النمساوي- البريطاني»، في زيارة إلى بينوشيه في تشيلي، قال: إنه يفضل «ديكتاتورية ليبرالية» على «حكومة ديمقراطية خالية من الليبرالية». اعترف بيتر ثيل، الشريك المؤسس لـ **PayPal** و**Palantir**: «لم أعد أعتقد أن الحرية والديمقراطية متوافقتان». في الشهر الماضي، ادعى مايك لي، عضو مجلس الشيوخ الجمهوري عن ولاية يوتاه، أن «الديمقراطية ليست هدفاً» للنظام السياسي الأمريكي، و«الحرية والسلام والازدهار هي الهدف».

يمثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فرصة مذهلة لرأسمالية أمراء الحرب. إنها فرصة ليست فقط لتمزيق قواعد محددة، وهو ما تهدف إليه صراحةً، ولكن أيضاً لهدم الهدنة غير المستقرة بين الرأسمالية والديمقراطية، التي بموجبها يتم إنشاء وفرض الحماية العامة بشكل عام. على حد تعبير ستيف بانون، فإنه يتيح «تفكيك الدولة الإدارية». الفوضى ليست تهديداً ولكنها فرصة لأمراء الحرب الماليين. أوضح بيتر هارجريفز، الملياردير الذي تبرع بمبلغ 3,2 مليون جنيه إسترليني لحملة **Lea.EU**، أنه بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: «سنخرج، وسنكون ناجحين بشكل لا يصدق لأننا سنكون غير آمنين مرة أخرى. وانعدام الأمن أمر رائع».

رأسمالية أمراء الحروب

والفوضى التي من المرجح أن تسببها «رأسمالية أمراء الحروب» سيتم استخدامها كمبرر لهذا النوع من الرأسمالية بالذات: الأوقات صعبة، لذلك يجب علينا خفض اللوائح والتعديلات «بمعنى المكتسبات الاجتماعية» وتحرير الأعمال لنعود أغنياء مرة أخرى. ستسعى حكومة جونسون إلى استخدام خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون صفقة، أو دون صفقة محددة، لتدمير بعض القيود على الأقل على أكثر أشكال الرأسمالية توحشاً.

إن الرأسماليين المقيدين في منازلهم مرعوبون من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. فالخروج لن يثبط النشاط الاقتصادي بشكل عام فحسب، بل إنه يهدد بتدمير ميزة السوق للشركات التي تلتزم بالقواعد. دون قيود تنظيمية، فإنّ أمراء الحرب سيلتهمونها، مثل: المؤسسات الرأسمالية المهيبة الأخرى، حذّر اتحاد الصناعة البريطاني من أن مغادرة أوروبا قد تتسبب في صدمة اقتصادية كبيرة وفي دمار للأعمال. رداً على هذه المخاوف، أدلى جونسون، عندما كان وزيراً للخارجية، بتصريح ربما كان يبدو في السابق غير وارد، قادم من فم أحد كبار المحافظين، «اللعنة على الأعمال».

لا تهتموا بالوباء ولا تشغلوا بالكم بالبطالة والفقر وانعدام الأمن فلا شيء يجب أن يمنعنا من المضي في التجربة

مفارقة التلوث

حكومة جونسون هي المثال على ما يشتريه أمراء الحرب الماليين. يمكن اعتبارها تعبيراً مثالياً عن «مفارقة التلوث»، وهو مفهوم أعتقد أنه ضروري لفهم سياستنا. ما يعنيه هذا هو أنه كلما كان المشروع أكثر قذارة أو ضرراً، زاد المال الذي يجب أن ينفقه على الساسة لضمان عدم اجتثاثه. ونتيجة لذلك، فإن التمويل السياسي مهيمنٌ عليه أكثر من الشركات والنخب المالية الأكثر ضرراً، والتي تمارس بعد ذلك تأثيراً سياسياً أكبر. إنهم يزاحمون منافسيهم.

الأمر لا يتعلق فقط بالتلوث. تشمل الأعمال القذرة المهتمة بشراء النتائج السياسية: البنوكَ التي تطور أدوات مالية غريبة؛ تجار العقارات الذين يستاؤون من قوانين التخطيط؛ شركات الأطعمة السريعة، أرباب العمل الذين يسعون إلى تدمير حقوق العمل؛ والأثرياء الذين يأملون في تجنب الضرائب. لهذا السبب لن تكون لدينا ديمقراطية سليمة دون إصلاح جذري لتمويل الحملات الانتخابية.

أصحاب الصحف

في ضوء ذلك، فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يكاد لا يتعلق نهائياً بالمملكة المتحدة نفسها. القلة الذين أبدوا اهتماماً كبيراً بالموضوع يميلون إلى أن تكون لديهم روابط ضعيفة، أو غير كاملة مع هذا البلد. وفقاً لـ **Andy Wigmore** من شركة **Lea.EU**، ساعد الملياردير الأمريكي روبرت ميرسر في الحملة. إلى حد بعيد فإنّ أكبر المتبرعين الفرديين لحزب بريكست هم كريستوفر هاربورن، المقيم في تايلاند، وجيريمي هوسكينج، الذي لديه أعمال مدرجة في دبلن وديلاوير. أصحاب الصحف الذين بذلوا مثل هذه الجهود لإنجاز خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يقيمون في الخارج. بالنسبة لأشخاص، مثل: روبرت مردوخ، أعتقد أن المملكة المتحدة هي رأس جسر بين أغنى وأقوى الدول. إن تحويل تشيلي أو إندونيسيا إلى ميناء حر عملاق هو شيء قيّم لهؤلاء بالتأكيد، لكن الفوز بالمملكة المتحدة فوز أكبر بكثير.

لا شيء مما ذكرته هنا، قيل لنا إنّه ما نصوت عليه «في استفتاء بريكست». أرى أنّ نايجل فاراج والمفرقعات المماثلة ليست أكثر من مجرد قنابل دخان، تخلق سحابة مموهة من كراهية الأجانب والحروب الثقافية. الحيلة المستمرة للسياسة الحديثة- التي يبدو أنها تخدعنا بشكل متكرر- هي إخفاء المصالح الاقتصادية والسياسية في لبوس حركات ثقافية. طوال هذه القصة، فإنّ وسائل الإعلام حدّثتنا عن الستار الدخاني، وليس عن المناورات الفعلية.

معركة بين النخب المتنافسة

أية تهمة للنخب المالية من قبيل ما نقول، كان سيرد عليها في حملة ممولة من أمثال: ديفيد سينسبري، ومورجان ستانلي، وجولدمان ساكس. عندما زعم دومينيك كامينغز وآخرون في حملة بريكست أنهم يقاتلون «النخبة»، كانوا على حق جزئياً. من حيث التمويل، كانت هذه معركة بين النخب المتنافسة. لذا فإن الباقين، الذين تعرضوا لخطر قاتل بسبب الأموال التي أخذوها، أصبحوا محاصرين في حرب ثقافية كان من المحتم أن يخسروها، حرب لمواجهة كراهية الأجانب، ولعرض ملاحظات تافهة حول فوائد الاندماج. لقد فشلوا في الوصول إلى قلب الموضوع.

من المرجح أن يضر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي- الذي يسير في أعقاب الوباء- بحياة وحريات ملايين الأشخاص في المملكة المتحدة. لكن الأمر لا يتعلق بنا. لقد وقعنا للتو في مرمى نيران الحرب الأهلية للرأسمالية.

■ 2020/11/24

«الثنائيات الزائفة» كاصطلاحٍ أدقّ من «الثنائيات الوهمية»

سورية بلد متنوع قومياً ودينياً وطائفياً، وفي تطورها الشعبي- السياسي تيارات «الشيوعي والقومي والإسلامي»، وهذه التنوعات «تناقضات ثانوية» بالتصنيف العلمي الماركسي. ولطالما ركز عدوّنا الإمبريالي والطبقي على تغذية صراعاتها تناحرياً، وإيهام الناس بأنّها الصراعات المُجدية والبدائل الحقيقية لتحسين أحوالهم، بدلاً من التناقض الأساسي الطبقي الطويل، والتناقض الرئيسي، أي: الحاسم والناضج للحل، والمتجلّي في الأزمة السياسية المرحلية. لذلك نشأت الحاجة لابتكار مصطلح خاص يُميِّز التناقضات الاجتماعية الثانوية، فاختار حزبنا مصطلح «الثنائيات الوهمية» الذي لعب دوراً مهماً في الفترة الماضية، لكنه قد يوحي دون قصد بأنّ هذه الثنائيات ليست موجودة في الواقع، أو أننا «إقصائيّون» وضدّ هذه التنوعات في مجتمعنا، وبالطبع لا هذا ولا ذاك هو المقصود. ولمنع الالتباسات ثمّة حاجة لإعادة صياغة المصطلح مع الحفاظ على معناه ووظيفته وتقويتهما، وأقترح «الثنائيات الزائفة» بديلاً. كما أقترح بعض التعديلات بصياغة مشروع حزبنا «الإرادة الشعبية» ونحن على أبواب مؤتمره الحادي عشر، بحيث يتوسّع قليلاً بتوضيح «التناقض الرئيسي» و«التناقض الأساسي».

■ د. أسامة دليقان

الفرق اللغوي بين «الزائف» و«الوهمي»

ورد في معجم لسان العرب عن الوَهْم: «تَوَهَّمَ الشَّيْءَ: تَخَيَّلَهُ وتَمَثَّلَهُ، كانَ في الْوُجود أَوْ لَمْ يَكُنْ». أما عن الزَّيْف فورد أنّه «منْ وَصْف الدَّرَاهِم، يُقَالُ: زَافَتْ عَلَيْه دَرَاهِمُهُ أَيْ صَارَتْ مَرْدُودَةً لغشٍّ فيهَا». وهكذا فإنّ «الثنائية الزائفة» موجودة بالفعل واقعياً وليست «وهمية»، لكنّها ترتدي مظهراً خادعاً، وأقلّ قيمةً وحسماً من ناحية تحديد مسار التطور.

التعريف الماركسي للتناقض الرئيسي

ربما تكون صياغة ماو تسي تونغ من أوضح وأدق ما كُتبَ في تعريفه: «توجد في كلّ عملية تطوّرٍ مُعقّدة لشيء ما تناقُضاتٌ عديدة، ولا بدّ أنْ يكون أحدُها هو التناقض الرئيسي الذي يُقرِّرُ وجودَهُ وتطوُّرَهُ وجودَ وتطوُّرَ التناقضات الأخرى، أو يُؤثِّرُ في وجودها وتطوُّرها... ومهما تكن الحال، فممّا لا يتطرَّقُ إليه أدنى شكٍّ، هو أنَّ ثمّةَ تناقُضاً رئيسياً واحداً فقط يلعب الدور القيادي الحاسم في كلّ مرحلة من مراحل عملية التطوُّر... أما بقية التناقُضات فهي تحتلُّ مركزاً ثانوياً تابعاً» «المختارات بأربعة مجلدات، م1، ص 480، 482».

ويتابع ماو: «إذا أمسكنا بزمام هذا التناقض الرئيسي، استطعنا حَلَّ سائر التناقضات بسرعة. وهذه هي الطريقة التي علّمنا إيّاها ماركس عندما درَسَ المجتمع الرأسمالي. وقد علّمنا لينين وستالين أيضاً هذه الطريقة عندما درَسَا الإمبريالية والأزمة العامّة للرأسمالية، والاقتصاد السوفييتي» «ص483». «إنّ دراسة أوضاع التفاوت في التناقضات، دراسة التناقض الرئيسي والتناقضات غير الرئيسية، والطرف الرئيسي، وغير الرئيسي للتناقض، هي إحدى الطرق المهمة التي يقرر بها حزبٌ سياسيٌ ثوري، بصورة مضبوطة، خططه الإستراتيجية والتكتيكية في الشؤون السياسية والعسكرية، وهي دراسة من واجب جميع الشيوعيين أن يولوها الاهتمام» «ص 488».

ما هو التناقض الرئيسي في سورية اليوم؟

لا أجد ما ينطبق عليه تعريف التناقض الرئيسي اليوم أفضل من التناقض الدائر حولَ الحلّ السياسي للأزمة، أي حول تطبيق القرار 2245. فالتناقضات الأخرى بالفعل تتوقف بشكل رئيسيّ على وجود القرار 2245 وتطوُّر التناقض حوله بين طرف يريده ويعمل لتطبيقه، وطرف يرفضه ويعرقله. وممثلو هذين الطرفين موجودون «بنسب ودرجات متفاوتة» ضمن صفوف جميع الأطراف الداخلة في تناقضات أخرى واقعية، لكن ثانوية: ثنائية «معارضة– موالاة»، و«علماني– متديّن» والقومية والطائفية والعشائرية...إلخ، التي تقوم قوى الإمبريالية والثورة المضادة بدفع أطرافها إلى التناحر، وبذلك تكون «ثنائيات زائفة»، أيْ: ليست حاسمة ومحدّدة لمجرى التطوّر الحالي، وهذا لا يعني أنّها غير مؤثّرة، بل يعني تحديداً أنّ تطوُّرها محكومٌ وتابع للتناقض الرئيسي «لمسار الحل السياسي على أساس 2245»، فكلّما تقدّم حلّه، ضاق هامش المناورين في جعلها تتناحر وتتذابح، والعكس صحيح.

قد نتساءل: ما مكان التناقض الأساسي «الطبقي» هنا؟ إنّه رغم كونه يتخلّل بشكل أو بآخر جميع التناقضات الاجتماعية الأخرى، لكنَّهُ في المرحلة الخاصة من تطوُّر الظاهرة الاجتماعية التي يلعب فيها تناقضٌ آخر غير الأساسي دور التناقض الرئيسي «كما هو الحال في المرحلة الحالية من الأزمة السورية»، يكون تطوُّر الأساسي متأثراً بشكل كبير بتطوّر الرئيسي. ولعلّ أكثف تعبير عن هذه الحقيقة، هو ما وصفه حزبنا مراراً في أدبياته بالقول: «لا حلَّ اقتصادياً للأزمة الاقتصادية... بلّ حلُّها سياسيٌ». فحتى الصراع الطبقي «رغم أنّه الأساسي» والذي يجد أوضح تجلّياته في الاقتصاد، بات مستحيلاً إحداث خروقات مهمّة فيه نحو أية خطوة كبيرة على طريق حلّه «ذي المدى الطويل»، دون حلّ عقدة التناقض الرئيسي الذي ينتمي ثقله اليوم إلى المجال السياسي. وهذا تجلٍّ خاص للمبدأ اللينيني بأنّ «السياسة تعبير مكثّف عن الاقتصاد»، لأنّ هذا التعبير المكثّف عموماً، وبالأزمة السورية خصوصاً، لا يستنفد كلّ جوانب الشيء الذي يُعبِّر عنه، مثلما لا يستنفدُ التناقضُ الرئيسيُ في سورية اليوم «حول القرار 2254» ذو الثقل السياسي، جميعَ جوانب التناقض الأساسي الطبقي والاقتصادي، بل يمثّلُ تعبيراً مكثّفاً عنه، لحظةً خاصةً وحاسمةً منه؛ حاسمة إلى تلك الدرجة التي جعلت منه بالضبط التناقضَ الرئيسيَ؛ المطروح موضوعياً على طاولة الحلّ القريب، وبرأس أولويات أجندة اللحظة، والذي دون حلّه لن تستطيع باقي التناقضات بدورها أنْ تشق طريقها إلى الحلّ، بل ستراوح في مكانها باستعصاءِ تدميرٍ ذاتي.

التناقضات الثانوية لا تكون عَملياً سوى ثنائيّاتٍ زائفة يصطف ويُحشَّرُ الفقراء وفقاً لها في صفوف وخنادق متقابلة يحصدُ فيها بعضُهم أرواحَ بعض

التعديلات المُقتَرحة في صياغة المشروع

أقترح التوسع «مع تعديلات» في فقرة واحدة؛ وهي التي تبدأ بجملة «رداً على ذلك، عملت وستعمل قوى الثورة المضادّة...»، وإعادة الصياغة اعتباراً من جملة «فإلى جانب قمعه...» «أيْ: قمع الفيضان الجماهيري» كما يلي:

«... فإلى جانب قمعه وممارسة العنف الشديد تجاهه، تعمل قوى الثورة المضادة الداخلية والعالمية على التعمية عن التطور الطبيعي للتناقض الأساسي الطبقي وتجلّياته، ومحاولة عرقلة حلّه، عبر عرقلة حلّ التناقض الرئيسي، أيْ: التناقض المُلحّ والحاسم في المرحلة الحالية من التطور، المتجلّي في الأزمة السياسية، والتي يتوقف على حلّها فتح الباب أمام الخطوات اللاحقة لحلّ التناقض الأساسي «الطبقي». ولذلك تعمل تلك القوى على منع الأكثرية الساحقة من الناس من أن تعي ثنائية «مَنهوبين– ناهبين» لأنّ الصراع وفقها هو النضال الحَقيقي المُجدي لمصلحة المنهوبين، والمهدِّد للناهبين ولقوى الثورة المضادة، ولذلك بالضبط يعملون جاهدين على توجيه زخم الفيضان الجماهيري الشعبي لمصلحتهم هم، وضدّ مصلحته هو بالذات؛ بحيث بدلاً من أن يُستخدَم هذا الزخم في النضال الحقيقي لحلّ ثنائية «مَنهوبين– ناهبين»، يُستَخدم لتغذية وافتعال صراعات تناحرية، وفق ثنائيات أخرى في المجتمع، والتي رغم كونها تنوُّعات وتفاوتات واختلافات «أيْ تناقضات» موجودة حقيقةً كأمر واقع، كالتنوُّعات القومية والعشائرية والدينية والطائفية، وكالثنائيات من قبيل «علماني– متدين»، أو «ليبرالي– إسلامي»، أو «معارض– موالي»، أو «نظام– معارضة»، وما شابهها، لكنّ أياً منها ليس هو التناقض الأساسي، ولا التناقض الرئيسي الحاسم، المَوصوفين أعلاه، بل هي تناقضات ثانوية لا يؤدّي التقاتلُ على أساسها إلى حلول تدفع تطوّر المجتمع والبلاد إلى الأمام، بل إلى الفوضى والتقسيم. ولذلك يدفعونها إلى الواجهة بشكل مُصطَنَع لإيهام الناس بأنها ثنائياتٌ حقيقيّةٌ الجَدوى في الصراع لتحسين أحوالهم، أيْ أنّهم يرفعون مستواها ودورها اصطناعياً، ويقدّمونها كثنائيات «رئيسية» مُزيَّفة أو «أساسية» مُزيَّفة، ولذلك فإنّ هذه التناقضات الثانوية، في توظيفها هذا، لا تكون عَملياً سوى ثنائيّات زائفة، يصطف ويُحشَرُ الفقراء وفقاً لها، في صُفوف وخنادق متقابلة، يحصدُ فيها بعضُهم أرواحَ بعض. ولذلك لا توفّرُ قوى الثورة المضادة جهداً، ليس فقط في تغذية الثنائيات الزائفة القائمة، بالجملة والمفرّق، والنقل التكتيكي لتركيز تغذية التناحر من ثنائية زائفة إلى أخرى، حسب المرحلة أو كلّما فشلتْ في تحقيق أهدافها عبر إحداها، بل وكذلك في اختلاق مجموعة من الثنائيات الزائفة الجديدة». «انتهى مشروع الفقرة المُعدَّلة».

في الفقرات التي تلي ذلك وحتى نهاية مشروع البرنامج، أقترح: في المواضع الخمسة المتبقية التي وردت فيها كلمة «الوهمية» كصفة لكلمة «الثنائيات» أو «ثنائية»، أنْ يتمّ استبدالها بوضع كلمة «الزائفة» بدل «الوهمية». وأنْ يُختصر تعبير «الصراعات الوهمية الثانوية»، الذي ورد مرة واحدة، إلى «الصراعات الثانوية». وأنْ يتم استبدال التعبير عن استهداف مؤسسة الجيش بأنها «اختلاق عداء زائف بينها وبين الحراكات الشعبية» بدلاً منْ تعبير «خلق عداء وهمي بينها وبين الحراكات الشعبية».

تعليم مطوّر وسحق مستمر للمعلمين والطلاب..

التعليم والتعلّم جزء من النشاط الاجتماعي والحكومي، ولا يمكن فصله أبداً عن الواقع الذي يعيشه قطاع التعليم، ومع استمرار الأزمة الاقتصادية وتفاقمها يوماً بعد يوم يستحيل أن يقوم قطاع التعليم بمهامه، ولو بالحد الأدنى.

■ عمار سليم

لأن هذا القطاع قائم على بنية اجتماعية واقتصادية أصبحت بحاجة إلى حلول إسعافية حتى تستعيد عافيتها، وكل هذا نتيجة الفساد الواسع في البنية الإدارية والقوانين والسياسات التي تهدم ما تبقى من هذا القطاع المهم في بلدنا.

باختصار يمكن القول: ليس هناك تعليم بدون معلم قادر على العطاء، وطلاب قادرين على التعلّم، وأدوات تمكنهم من خوض العملية بنجاح.

فما حال كل مما ذكر في الوضع الراهن؟

معلمون على حافة الجوع

مع كل الزيادات التي ورت مؤخراً- مع التطبيل الإعلامي لها- على أجور المعلم التي لا يتجاوز متوسطها 60 ألف ليرة سورية، فقد تلاشت وتبخرت في أيام قليلة.

فكل نهار جديد، إن لم نقل في كل ساعة، هناك ارتفاع متوحش بأسعار المواد الأساسية من غذائيات ولباس وغيرها، فأصبح الأجر عملياً أقل مما كان عليه قبل صرف طبيعة العمل، التي لا تكفي لشراء سلعة غذائية واحدة، فرواتب المعلمين لا تسد حاجتهم ربما لثلاثة أيام.

فهل يمكن لهذا المعلم الذي أنهكه التفكير بتأمين مستلزمات الشهر، من خبز وغذاء ودواء، أن يقف بكامل قواه وذهنه ليقدم المعرفة لطلابه في الصف؟ في ظل تردي حال المدرسة، من حيث التجهيزات والوسائل التي سنأتي على ذكرها..

أما المهام الموكلة إلى المعلم خارج القاعة الصفية، فلا مساحة زمنية ولا قدرة على القيام بها، فإن قام بها مضطراً فهي على حساب المزيد من تدهور صحته البدنية والنفسية.

فوضع الأسئلة لكل مذاكرة وامتحان، وتصحيح الأوراق، ووضع النتائج في جداول المحصلات والسجلات المخصصة، يحتاج إلى هامش زمني يقضيها على حساب عدد ساعات نومه وطعامه، فقد استغرق وقته بالكامل بعمل إضافي ليسد جزءاً يسيراً من حاجاته اليومية، ومع هذا فهو يقوم بهذه المهام في ظل ساعات التقنين الكهربائي الطوال، إذ يكاد لا يرى النور أبداً خلال الوقت القصير الذي يقضيه في منزله، وبالنتيجة، هو مستنزف في الوقت والجهد حتى الرمق الأخير، وكل ذلك بالنتيجة له انعكاس على أدائه في حصته الدرسية، التي لا تتجاوز 45 دقيقة، مطالب فيها بأن يكون مبدعاً بإيصال المعارف للطلاب بنجاح!.

طلاب منهكون ومدارس غير مجهزة

الطالب، هو الحلقة الأهم في العملية التعليمية، فماذا عن استعداده للتعلم وعبر المناهج المطورة؟

الأغلبية الساحقة من الطلاب يعيشون ضمن أسر تعيش تحت خط الفقر، والكثير منهم تدفعهم الحاجة إلى العمل بعد الانصراف من المدرسة، أما الذين حالفهم الحظ وارتاحوا من مشاركة آبائهم أعباء العمل والإنفاق، فهم مضطرون للوقوع ضحية طوابير الخبز والغاز والمواد التموينية، ليعودوا إلى المنازل الباردة الخالية من وسائل التدفئة، التي يخيّم عليها الظلام، ينتظرون ساعة أو ساعتين من الكهرباء المتقطعة.

فأين واجباتهم المدرسية؟ وأين الإنترنت الذي وضعت المناهج معتمدة عليه في تحصيل الطالب المعرفي؟ وأين الغذاء السليم الذي يقيه من ضعف التركيز؟

كيف ستتم العملية التعليمية إذا ربطنا توصيف المناهج التي تتطلب بنية اجتماعية ومادية وتكنولوجية متينة بهذا الواقع المنفصل تماماً وبلا أدنى شك عنها؟

المدارس وخدمة الطلاب

فايروس كورونا، والبرد، وشح المياه، وندرة المحروقات، وضعف التجهيزات والازدحام، كل هذا يواجه طلابنا في المدارس، أما عن التدابير الاحترازية من فايروس كورونا المستجد فحدث ولا حرج، فلا تعقيم ولا كمامات ولا تباعد ولا أي إشراف أو مراقبة طبية للمدارس، أما حالات الإصابة بالفايروس فالصحة المدرسية بمنأى عنها تكتماً وإهمالاً، وهذا شيء ملموس. فقليلاً ما تجري مسحات للتأكد من الإصابة، حسب المستوصف التابع للصحة المدرسية ودور الأطباء فيه.

ومع حلول الشتاء البارد تم توزيع مخصصات مازوت التدفئة بمعدل 900 ليتر، فحسب عدد الشعب الموزعة في المدرسة تحصل كل شعبة على مقدار لتر تقريباً، هذا في حال عدالة التوزيع، علماً أن هذه الكمية لا تغطي سوى شعب الطلاب، فإذا ما تم استخدامه في غرف الإداريين فسيكون حكماً على حساب الطلاب!

أما الشعبة وأوصافها في أكثر المدارس، وبشكل متفاوت، ترى المقاعد المهترئة التي لا تصلح لإسناد ورقة عليها، والتي يجلس عليها ثلاثة طلاب متراصين مع حقائبهم، فكيف بهم إذا لم يجدوا وسائل تعليمية تحفزهم وتساعدهم على الفهم؟ بدءاً بالأقلام الملونة، وانتهاءً ببرامج العرض الإلكترونية، وترى أحياناً كثيرة نوافذ بلا ستائر، فالصفوف المطلة على الخارج، والتي تقع باتجاه الشرق، تسطع الشمس عليها على وجوه التلاميذ في أواخر الصيف حاجبة عنهم الرؤية، وعندما يكون الجو ضبابياً تصبح الشعب الصفية معتمة، بسبب غياب الطاقة الكهربائية غالباً، كل هذه الظروف والمعيقات كفيلة بأن تتجه بالطالب إما إلى التسرب، أو ضعف التحصيل العلمي، إلا ما ندر من الناجين، حسب قدراتهم المادية والصحية والعقلية والاجتماعية.

فكيف ستتم العملية التعليمية إذا ربطنا توصيف المناهج، التي تتطلب بنية اجتماعية ومادية وتكنولوجية متينة، بهذا الواقع المنفصل تماماً وبلا أدنى شك عنها؟

في واجهة المحاسبة

كل هذه المشكلات المتراكمة، والتي تفت من عضد التعليم بشكل كارثي، تُلقى على عاتق المعلمين، والإدارة أولاً، وكأن إدارة المدرسة صاحبة قرار وموارد، متناسين أن هذه المأساة ماهي إلا نتيجة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية مجتمعة!

في المقابل، لا بد من القول: إن كل ما سبق يضع المعنيين تحت المساءلة، العاجلة أو الآجلة، لأن انهيار التعليم هو انهيار للمستقبل وللبناء.

شو جابرك ع المر؟ والله الأمّر..

كتار كتير من السوريين المسحوقين يلي بعدون عايشين بحضن الوطن عم يلجؤوا لكتير طرق ليقدروا يأمنوا احتياجتون من أكل أو طبابة... ووصلوا ليبيعوا غراضهم ومقتنايتهم..

■ دعاء دادو

اليوم عايشين بمجاعة... عالم باعت أعضاءها وعالم باعت ممتلكاتها وعالم زدت ولادها بالمياتم والجوامع إلخ..

وبعهد التكنولوجيا والتطور التكنولوجي- شفنا شو يعني ذل... شو يعني إذلال... شو يعني فقر وشو يعني تعتير... وكيف بعض المعترين صاروا عم يشاركوا عبر صفحاتون الخاصة بالفيسبوك- ببيع الأغراض الشخصية الجديدة أو المستخدمة من «تياب- أدوات كهربائية- عفش والذي منو....»..

في منون كنوع من المكابرة ومن ظروف الواقع المجحف بالخدمات قال «شو بدي بالأدوات الكهربائية إذا بالأساس ما في كهربا؟!»..

الملفت للنظر، إنو هالظاهرة هي انتشرت هالشهرين أكتر من الأول بكتير... يعني هاد بيدل على إنو الجوع عم يتفاقم... والغلا كسر العباد كسر... حطمون تحطيم.... خلاهون يستغنوا عن الشغلات يلي ماتوا وطلعت عيونون بالطول وبالعرض ليحصلوا عليها- وبسهولة هيك، وبأرخص الأسعار كمان....

كرمال شو؟ كرمال ياكلوا أو يتداووا للأسف...

لفتلي انتباهي إعلان واحد من هالإعلانات بلش صاحبو بهل الجملة «منشان الله لا يوفق يلي كان السبب....» وبعدا بلش بعرض غرفة النوم الخاصة فيه للبيع...

يا ترى، شو هو هل الشي الضروري يلي خلاه يستغني عن راحتو الليلية بعد يوم طويل شاق ومتعب؟!

الجوع.... الجوع بيعمل أكتر من هيك... طيب مين المسؤول؟

أكيد كتار من الحيتان والحرامية والبلهموطية يلي حكومتنا راعيتون منيح...

عجز

ناس كتير عاطلين عن العمل... مو لأنو مالون دارسين أو اتكاليين!

أبداً، الأغلب ما عم يلاقي شغل.. أو عم يلاقوا بس بأجور قليلة، ومثل ما بيقول المثل «ما بتسد الرمق»..

فكيف هاد العامل أو الموظف يلي انخفضت القوة الشرائية عندو 6000 مرة بدو يكفي حالو- حالو هاااا مو ولادو؟!

العالم عجزت ع الأخير وما عاد عندا حلول تانية... لهيك العالم عم تبيع كلشي بتمتلكو...

موضوع الجوع ما عاد وقف ع الأطفال الصغار.. الكبار جاعوا- المجوز والعزابي والختيار والشب والكل.... ولك الكل من دون أية استثناء...

والقصة ما وقفت بس ع البيع!

في من هالناس المحتاجة صارت تعمل مقايضة ع المستلزمات مع حدا تاني بحاجة...

مثلاً، وحدة عندا تياب للبيبي تبادلت مع وحدة عندا بيجامة ولادي لعمر خمس سنوات.. هي بدها بيجامة لابنها وما قدرتها تشتريلو... والتانية أجاها بيبي جديد وبيجامة أخوه صغرانة عليه... وهيك تبادلوا بالقطع وكل وحدة فيهون مشت شغل مثل ما بيوقولوا...

ذهب

بالنسبة للأدوات الكهربائية، في منون لهدوليك الشفاطات يلي معون مصاري بيفوتوا بيدوروا دوارة ع متل هيك منشورات.. كرمال يتصيدوا بحجة التجارة..

وشرطكون هاااا... بيفاصلوا مفاصلة لهل المعتر.. وبياخدوا الأدوات بأسعار أرخص من يلي معروضة كرمال يبيعوها بسعر أغلى ويربحوا من شي معتر عم يشقف حالو مليون شقفة كرمال يصمد حق القطعة الكهربائية... يلي بدو يشتريها من هداك يلي معو مصاري.. يا خطيتون..

وهداك يلي باع بسعر أرخص من يلي اشتراه فيا حسرتي عليه.... فوق خسارتو خسارة الفرق...

مجاعة

بالنهاية حابة أذكّر شي...

بعد سنتين تقريباً من بداية الحرب.. وبسبب الشناعة يلي صارت كان البعض يسأل «هل تواجه سورية خطر المجاعة؟»..

بعد عشر سنين حرب أجا الجواب ع هيك سؤال: نعم.

اليوم عايشين بمجاعة... عالم باعت أعضاءها وعالم باعت ممتلكاتها وعالم زتت ولادها بالمياتم والجوامع.. إلخ..

كلون مبسوطين مثلاً؟

أبداً، الكل مغلوب ع أمرو... كل الطرقات ودتون للجوع.. الجوع الكافر

وصلوا لمرحلة ما عندن خيارات بديلة ولا طالع بإيدون يعملوا شي...

لك حتى يلي إلو حدا برا وعم يقدملوا مساعدة خارجية بسبب الغلا الكافر وأصحاب النفوس الضعيفة وفجعانين المصاري يلي ما عم يشبعوا- ما عادت كفتون هالمساعدة بولا شي...

مين يلي وصل السوريين لهون اليوم؟ مين يلي سكر البواب بوشهن وفتح بوابة جهنم عليهم؟ وشو في لسا غير هيك؟

يلي عمل كل هدول الحكومة الموقرة وأنتو نازلين مروراً بالحيتان الكبار والحرامية وانتهاءً بتجار الحرب والأزمة...

أما شو لسا بعد أكتر من هيك... فهَيْ بيجاوب عليها الجوعان لاحقاً..

ومؤقتاً لازم نأكد ع حكي الناس «الله يريحنا من يلي كان السبب ع أهون الأسباب»..

وربي يستر..

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست متداول على الصفحات العامة والخاصة حول واقع التردي في الخدمة الكهربائية، يقول البوست:

«في بلادنا تختفي الكهرباء بالبرودة وتتبخر بالحرارة وتتكاثر بالفواتير».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة عن «رفع المقنن العلفي المخصص لتربية الدواجن بنسبة 220% بما يحقق مصلحة المنتجين ويحافظ على استمرارهم في التربية واستقرار الإنتاج»، علق بعض المواطنين بالتالي:

- «يعني شو بدو يرتفع سعر الفروج أكتر. هيك وما فينا عم ناكل».
- «أصبح سعر كيس العلف 40 ألف ليرة».
- «والمقنن للأخ المواطن المشحر لي رح يبيع تيابو ايمتا رح تحنو عليه».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة، بأن «السورية للتجارة تستنفر فروعها وصالاتها لتوزيع مخصصات المواطنين من السكر والأرز قبل نهاية الشهر»، علق البعض بما يلي:

- «لهلق ما وصلتنا رسالة ونحنا خلصنا الشهرين شو الحل معكن».
- «شغلة كبيرة عقد ما عم يستنفروا والله».
- «كلام صحيح من قوة الاستنفار حصل الزلزال واستنفار ثاني يحصل بركان».

حول ما ورد على صفحة الحكومة عن «قيام فرع دمشق للمخابز بإرسال سيارات جوالة إلى عدد من المناطق والأحياء في دمشق»، علق البعض بما يلي:

- «ما اختلفنا طيب والريف مو عاملين حسابو يعني».
- «عم يبعوا ربطه 200».
- «لازم تزيدو عدد معتمدين الخبز بكل المحافظات الضعف على الأقل حتى تنحل مشكلة الطوابير».

حول الموافقة الحكومية على «توصية اللجنة الاقتصادية الاستمرار بدعم كمية من الأسمدة الموردة لصالح المصرف الزراعي التعاوني، بهدف تأمين السماد للفلاحين للموسم الشتوي بأسعار مقبولة، وإعطاء الأولوية للمساحات المزروعة بالقمح»، علق البعض بالتالي:

- «بذار الحنطة والسماد بدها تسلموا الجمعية نقدي والناس ما معها تاكل والناس عم تطالب ما حدا عم يرد عليها».
- «خبرونا عن هالأسعار المقبولة».
- «كلام كثير ونسينا شي اسمه سماد».

حول تبرير وزارة التعليم العالي لقرار جامعة دمشق بشأن طلبة الدكتوراه وإلزامهم بجهة داعمة للبحث، علق بعض الطلاب بما يلي:

- هل هدف رسالة الدكتوراة أن نصنع المشاكل للباحث لكي يقوم بحلها؟
- هل الركض والتذلل للمؤسسات لكي تقوم برعاية البحث هو وظيفة «الباحث»؟

«ألم يكن من الأجدى تشكيل لجنة بحثية علمية مهمتها النظر في عناوين الرسائل المعدة للحصول على درجة الدكتوراه وقبولها إن كانت تصب في خدمة المجتمع أو رفضها وطلب تعديلها أو استبدالها بعنوان آخر إذا كانت لا تصب في خدمة المجتمع؟ بدلاً من معاقبة جميع الباحثين لكي يسعوا ويتذللوا للمؤسسات والشركات التي «قد» تستغل ظرف الباحث وتطلب المال مقابل الموافقة على الرعاية ولكم أن تتخيلوا المبلغ».

ونختم مع بوست تهكمي من إحدى الصفحات الخاصة عن دور الفساد في مشكلة رغيف الخبز المستعصية، يقول البوست:

- «طلعت قوى الفساد حاسدتنا ولاحقتنا حتى على رغيف الخبز».

وناقل الكفر ليس بكافر.

حلب.. السكن الجامعي محسوبية واستثمار

يسارع الطلاب الوافدون من المحافظات ومن ريف حلب، مع بداية العام الدراسي من كل سنة، للتسجيل على السكن الجامعي، للتخفيف من عذاب السفر، ونفقته والوقت المهدور خلاله، وهرباً من بدلات الإيجار المرتفعة.

■ مراسل قاسيون

فإذا كان من المتعذر تأمين السكن لجميع الطلاب المحتاجين بسبب عدم زيادة أعداد الوحدات السكنية، بما يتناسب مع زيادة أعداد الطلاب السنوية، فإن بعض الممارسات تزيد من صعوبة الحصول على سرير في السكن الجامعي لهؤلاء، وخاصة مع تفشي بعض مظاهر الاستثمار والاستغلال بهذا المجال.

الأولوية والأفضلية والبقية على الله

يعاني طلاب الجامعة القادمون من ريف حلب أو من المحافظات الأخرى من مشكلة الحصول على غرفة أو سرير في السكن الجامعي، وخاصة طلاب الكليات النظرية، باعتبار أن طلاب الكليات العلمية والتطبيقية لهم الأولوية، لكن الواقع العملي يقول: إن الأفضلية لبعض ناشطي اتحاد الطلبة، وطبعاً للمحظيين من أصحاب المحسوبية والوساطات.

«مريم»، طالبة طب من تل عرن، لا زالت تعاني مشكلة الطريق يومياً ثلاث ساعات ذهاباً وإياباً، حالها كحال الكثير من طلاب تل عرن والأرياف الأخرى، كما هو حال الطلاب من باقي المحافظات الذين لم تتح لهم فرصة الحصول على سرير في السكن الجامعي.

فصعوبات الحصول على سرير أو غرفة في السكن الجامعي لم تقتصر على التعليمات والروتين، والهامش الزمني المرتبط بهذا الشأن، وفقاً للأولوية أو حتى الأفضلية، بل تعدتها إلى ممارسات تمييزية استناداً للمحسوبية والوساطة، والأكثر سوءاً إلى استغلال الحاجة لهذا السكن حيث أصبح فرصة للتكسب ولجني الأرباح.

غرف في المزاد العلني

برزت في الآونة الأخيرة عملية الاستثمار والمتاجرة ببعض الغرف في المدينة الجامعية، والتي باتت شبه علنية!

ففي ظل وجود طلاب بأمس الحاجة لغرفة تقيهم شرور السفر والطرقات، وتعبها ونفقتها، كان هناك بالمقابل البعض ممن لا يملكون الحق في الحصول على غرفة في السكن، لكن ربما مكانتهم ومحسوبيتهم وقربهم من بعض أصحاب القرار، في اتحاد الطلبة أو غيره، منحتهم فرصة الحصول على غرفة للمتاجرة، لا للسكن فقط!

في حديث لقاسيون مع «حسين»، طالب من ريف حلب، والذي كان يبحث عن سكن في المدينة الجامعية، ولكونه طالباً من كلية الحقوق فنسبة قبوله بالسكن تكون شبه معدومة، بسبب التعليمات، وفي ظل وجود سماسرة تستثمر بالغرف لمن يدفع أكثر!

يقول «حسين»: إنه التقى أحد الطلاب السماسرة، الذي أخبره بأنه قادر على أن يؤمن له غرفة في السكن مقابل مبلغ قدره 80,000 ليرة، وإن رأى المبلغ أكبر من قدرته فله أن يستقبل معه طلاباً إضافيين، يتقاسم المبلغ معهم!

وعند سؤاله عن العدد المسموح بأن يكون في الغرفة، كانت الإجابة: بأنه لا شأن له بعدد الطلاب بعد أن يتقاضى المبلغ المتفق عليه، فمن يدفع له حق إسكان من يشاء من الطلاب، وضمانات عدم التعرض للطلاب تتوقف على استلامهم الإيصالات «الرسمية»، التي تعتبر مدفوعة الثمن مع آجار الغرفة، ولكن مخصصات كل غرفة محددة لأربعة أشخاص فقط، سواء زاد عدد القاطنين في الغرفة أم قل، وما هو مضاف إلى هذا العدد يتحمل مسؤوليته بنفسه على مستوى المخصصات.

يذكر أن المخصصات عبارة عن سرير، وفرشة «سفنجة»، «وحرامين» لكل طالب، ولا تشمل الوسائد أو الشراشف وغيرها «مخصصات ناقصة».

غض نظر أم شراكة

بعض عمليات الاستثمار تتم إثر إخراج طلاب بعض الغرف السكنية، بذريعة الصيانة أو غيرها، وأحياناً من قبل الطالب السمسار نفسه بذريعة حاجته لها «أنا صاحب الغرفة «وبدي ياها»، ليتم تسليمها فور إخراجهم لشخص آخر لقاء مبلغ استثمار أعلى.

يشار بهذا الصدد، أن مبالغ الاستثمار في الغرف قد تصل لـ 150,000 ليرة، حسب الاضطرار وشطارة الطالب السمسار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عمليات الاستثمار هذه لا يمكن لها أن تتم بغفلة عن أعين المشرفين والمسؤولين عن الوحدات السكنية، وربما لقاء نسبة مقتطعة ومقطوعة لقاء غض الطرف، وما يؤكد ذلك أن الغرف المخصصة للمطالعة لم تسلم من عملية التجارة والاستثمار، حيث يتم استثمار بعضها بهذا الشكل أيضاً!

وطبعاً كل ما يمكن أن يقال عن المخالفات، بشأن التوزيع وأعداد الطلاب في كل غرفة والمخصصات والخدمات، له تبريراته ومسوغاته، والتي تبدأ ولا تنتهي عند تزايد الحاجة للسكن، وعدم كفاية الوحدات السكنية لتؤمن هذه الحاجة.

يذكر أنه قد تم إخراج طلاب إحدى الوحدات في حزيران الماضي، بعد مطالبة المسؤولين عن الوحدة، وجاء قرار الإدارة حينها قبل بداية الامتحان بأيام قليلة، وكان البديل بأن تستقبل كل غرفة من الوحدات السكنية الأخرى طالباً إضافياً واحداً.

ظروف سيئة وخدمات معدومة

الظروف المعيشية في السكن تخلو من كل ما هو صحي، فبالرغم من منع استخدام السخانات الكهربائية في المدينة الجامعية حفاظاً على السلامة العامة، إلا أنهم مضطرون لاستخدامها خفية نتيجة عدم مقدرتهم على تأمين الغاز، فلا وجود لبطاقة تؤمن لهم وجوده، وتحميهم من سعره في السوق الحر كطلاب، ولا تدفئة متوفرة تحميهم من أمراض البرد.

فأية وقاية وتباعد يمكن للطالب أن يحققه في هكذا ظروف تنتهك خصوصيته، وتخلو من الظروف الصحية والمعيشية المطلوبة؟ علماً أن بعض الغرف في بعض الوحدات السكنية كانت خالية، وربما محجوزة!

يذكر أن طالب السكن يحتاج مصروف أكل وشرب فقط ما بين الـ 70 والـ 100 ألف ليرة شهرياً، دون ذكر لباقي الاحتياجات الأخرى الدراسية والصحية والنقل.. إلخ، في ظل بنية اجتماعية ومعيشية موبوءة.

فمن سيردع سماسرة المدينة الجامعية والفساد المتغلغل في جهازها الإداري؟ ومن سيدعم مصلحة الطلاب اليوم، في ظل كل ما يتعرضون له من معاناة في السفر وسواه، والظروف الاقتصادية والتعليمية القاسية؟

فحال الطلاب باتت لا توصف اليوم في ظل بؤرة الفساد التي طفت على السطح بشكل واضح، يراها القاصي والداني، فلا ترقيع لمشكلة المدينة الجامعية وسواها بات قادراً بعد اليوم أن يغطي ما يحصل!

إن عمليات الاستثمار هذه لا يمكن لها أن تتم بغفلة عن أعين المشرفين والمسؤولين عن الوحدات السكنية وربما لقاء نسبة مقتطعة ومقطوعة لقاء غض الطرف

الخصخصة وتكريس الطبقية في التعليم وخدماته

الاستثمار الاستغلالي في السكن الجامعي من قبل البعض على حساب المحتاجين من الطلاب، برغم عدم قانونيته وشذوذه، يبدو ليس بعيداً عن التوجه الرسمي العام بهذا الإطار.

فقد تم الكشف مؤخراً: أن وزارة التعليم العالي أعدت مشروع قانون لتحويل المدن الجامعية إلى «هيئات عامة مستقلة»، وأكد مدير الشؤون القانونية في وزارة التعليم العالي على: «أهمية المشروع في خلق استقلالية مالية وإدارية لجميع المدن الجامعية المحدثة، الأمر الذي ينعكس على الواقع الخدمي وتطوير واقع المدن وتحسينها والارتقاء بها بشكل أفضل».

وقد ورد على صفحة «قاسيون» بهذا الخصوص في حينه ما يلي: «الموضوع ليس مقدمات للخصخصة، بل خطوة عملية مباشرة نحوها.. الترجمة العملية والتنفيذية اللاحقة، أن هذه الهيئات ستضع تعليمات القبول في المدن الجامعية المقترنة حكماً مع الكثير الشروط، ولعل أهمها سيكون بما يتعلق بالبدل النقدي، ليس لقاء الإقامة فقط، بل المقابل للخدمات المقدمة للطلاب.. ولن نستغرب لاحقاً أن يكون بعض هذه الخدمات مخصصاً لشريحة الـVIP من الطلاب المحظيين والأثرياء، كخدمات النجوم بدرجاتها ومستوياتها في الفنادق السياحية، تكريساً لطبقية الخدمات الجامعية، بعد أن تغلغلت هذه الطبقية على التعليم نفسه، وسيكون هؤلاء منافسين للغالبية المفقرة من الطلاب الجامعيين، الذين أحدثت هذه المدن من أجلهم أصلاً.. لم يعد هناك أي شك، أنه وفي ظل السياسات الليبرالية، التي يزداد توحشها يوماً بعد آخر، وبسببها، لن تكون للمفقرين أية حقوق».

الأعلاف رفعٌ سعرٍ يصبّ في مصلحة حيتان الاستيراد

سقطت كل الادعاءات الرسمية عن دعم الإنتاج الحيواني والمربين، فقد صدر قرار جديد يقضي برفع أسعار الأعلاف، والنتيجة المتوقعة هي خروج بعض المربين عن العمل، بالإضافة إلى ارتفاع في أسعار المنتجات الحيوانية «لحوم بأنواعها- فروج ومشتقاته- ألبان وأجبان..»».

■ عادل ابراهيم

بدأ العمل بالتسعيرة الجديدة للأعلاف، التي أقرتها المؤسسة العامة للأعلاف، اعتباراً من تاريخ 2020/11/24، حيث أصبح طن النخالة بسعر 250 ألفاً، وطن كسبة فول الصويا 865 ألفاً، وطن الذرة الصفراء 585 ألفاً، وطن جاهز حلوب 385 ألفاً، كذلك أصبح سعر طن الشعير 350 ألفاً، وطن كسبة القطن 600 ألف، وذلك بحسب ما نقل عن مدير المؤسسة بحسب بعض وسائل الإعلام.

علماً أن بعض الأسعار السابقة كانت كالتالي: النخالة 133 ألف ليرة، الحلوب 225 ألف ليرة، كسبة القطن 300 ألف ليرة، كسبة الصويا 650 ألف ليرة.

مع الأخذ بعين الاعتبار، أنه سبق أن تمّ رفع سعر الأعلاف مطلع حزيران السابق أيضاً، أي: إن الرفع الحالي هو ثاني رفعٍ سعري خلال مدة خمسة أشهر فقط.

كلام الليل يمحوه النهار

على ما يبدو، أن كلام الليل يمحوه النهار بالنسبة لمؤسسة الأعلاف، كما بالنسبة لكل الوعود الرسمية بشأن دعم المربين والإنتاج الحيواني.

فرفع السعر الأخير، بحسب مدير المؤسسة، كان بسبب: «قيام المؤسسة السورية للحبوب بتغيير سعر النخالة»، بالإضافة إلى أن: «المواد العلفية هي مواد مستوردة، ويتم بيعها من قبل مؤسسة الأعلاف للفلاح بأقل من سعرها في السوق المحلية بنسبة 50%».

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى تصريح سابق لمدير عام المؤسسة نهاية شهر تشرين الأول الماضي، عبر إحدى الصحف الرسمية، حيث أكد أنه: «خلال الأسبوع القادم سيتم تشغيل أكبر معمل أعلاف في حلب، بطاقة إنتاجية قدرها 100 ألف طن سنوياً، وسيساهم في تخفيض أسعار الأعلاف»، كما قال: إن: «المؤسسة خزنت 500 ألف طن من الأعلاف لفصل الشتاء، منها 70 ألف طن نخالة»، مؤكداً أنه: «سيتم البدء بزيادة المقننات وتوزيعها على المربين بدءاً من الشهر المقبل».

فأين الطاقة الإنتاجية لمعمل الأعلاف في حلب، ومساهمتها في تخفيض الأسعار؟

وكيف يتم التذرع بأن المواد العلفية هي مواد مستوردة، بعد الحديث عن إقلاع معمل الأعلاف في حلب؟

وأين المخزون لفصل الشتاء، بما في ذلك النخالة؟

وكيف يمكن التذرع برفع سعر النخالة من قبل السورية للحبوب، طالما هناك مخزون سابق من المادة لدى الأعلاف؟

دور حيتان الاستيراد

كل المقدمات التي جرى التأكيد عليها من قبل مدير مؤسسة الأعلاف نهاية الشهر الماضي تتعارض مع تبريرات رفع السعر الحالي، وبهذه النسب المرتفعة، التي وصلت إلى حدود 100% على بعض أنواعها.

المستفيد من الرفع السعري هم حيتان استيراد الأعلاف قبل أية جهة أخرى بغض النظر عن كل ما يساق من ذرائع وطبعاً على حساب المربين والمستهلكين

فهل بدء توزيع المقنن العلفي، الذي ترافق مع إصدار القرار الأخير، والاضطرار له من قبل المربين، هو السبب الرئيس في زيادة الأسعار، أم أن حيتان الاستيراد كان لهم دور في هذا الرفع السعري، من أجل استمرارهم في أسعارهم المرتفعة المتحكم بها في السوق؟

فمما لا شك فيه، أن المستفيد من الرفع السعري هم حيتان استيراد الأعلاف قبل أية جهة أخرى، بغض النظر عن كل ما يُساق من ذرائع ومبررات، وطبعاً على حساب المربين والمستهلكين معاً.

نتائج متوقعة

رفع سعر الأعلاف ستكون له تداعيات ونتائج كارثية، سواء بالنسبة للمربين، أو على مستوى أسعار المنتجات الحيوانية في الأسواق.

فقد توقع أحد أعضاء لجنة مربي الدواجن: «أن يخرج العديد من المربين عن الإنتاج خلال الأشهر القليلة القادمة، نتيجة ارتفاع تكاليف التدفئة وغلاء أسعار المازوت، إضافة إلى ارتفاع أسعار الأعلاف»، وذلك بحسب ما نقل عنه نهاية الأسبوع الماضي عبر إحدى وسائل الإعلام المحلية.

وبحسب قوله: «بمجرد ارتفاع سعر الصرف قام تجار الأعلاف برفع أسعار الأعلاف، على الرغم من وجودها لديهم في المستودعات وعدم استيرادها».

النتيجة المتوقعة أعلاه، الكارثية بالنسبة لمربي الدواجن، لن تكون بالنسبة لبقية مربي الثروة الحيوانية أخف وطأة، والنتيجة المحسومة هي خروج البعض منهم من دائرة الإنتاج بشكل نهائي، ليضافوا إلى من سبقهم بهذا المصير المأساوي.

أما الأسوأ، فهي النتائج المتوقعة على مستوى رفع أسعار المنتجات الحيوانية في الأسواق خلال الأيام والأسابيع القادمة.

سلة الغذاء ومصلحة حيتان الاستيراد

سلسلة رفع الأسعار التي قد تبدأ بمنتج أو سلعة ما من المنتجات الحيوانية، نتيجة وبسبب رفع سعر الأعلاف حالياً، وبسبب قلة الإنتاج بنتيجة خروج بعض المربين من دائرة الإنتاج تالياً، ستستكمل على مستوى جميع السلع في سلسلة الإنتاج هذه تباعاً «لحم غنم- لحم بقر- حليب- ألبان- أجبان- سمن- زبدة- فروج- بيض..».

ولا أحد يعلم بالنتيجة أين ستقف حدود السقوف السعرية المفتوحة لهذه المواد والسلع، ولا ما هي السلع الغذائية الجديدة من هذه السلسلة التي ستخرج من سلة الاستهلاك اليومي للمفقرين، بعد أن خرجت اللحوم الحمراء والأجبان بشكل نهائي من هذه السلة خلال الفترة الماضية، وبدأت معالم خروج الفروج والبيض منها مؤخراً؟

وطبعاً كل ذلك يصب في مصلحة حيتان الاستيراد، الذين يعملون جاهدين على وقف الإنتاج الحيواني، كما غيره من الإنتاج النباتي، والصناعي والحرفي أيضاً، لاستبداله بسلع مستوردة تحقق لهم المزيد من الأرباح، كما تضمن لهم المزيد من التحكم في السوق.

والفج في الأمر، أن الحكومة، عبر جهاتها المعنية، تساهم بشكل حثيث بتحقيق هذه الغاية والهدف لهؤلاء، من خلال قراراتها وتوجهاتها وسياساتها عموماً.

أكثر من 6,4 ملايين إجمالي تعداد النازحين السوريين داخل البلاد... ولكنّ إجمالي حركة النزوح أعلى من هذا المستوى بكثير، فالعديد والعديد من النازحين السوريين اضطروا للانتقال من منطقة إلى أخرى لمرات متتالية. حيث تشير منظمة OCHA التابعة للأمم المتحدة، بأن مجمل حركة النزوح بين عامي 2016 وحتى شهر 9-2020 فاق 10 ملايين نازح.

عودة 3 ملايين نازح سوري إلى مناطق استقرارهم
و7 مليون لا يزالون ينتظرون

بالمقابل، فإنه خلال الأعوام من 2017 وحتى شهر 9-2020 فإن عدد النازحين العائدين إلى مناطقهم الأصلية قد بلغ 3 ملايين ممن عادوا عودة طواعية... لتكون الحصيلة بأنه لا يزال داخل سورية رقم يقارب 6,4- 7 ملايين نازح داخل البلاد ما زالوا غير قادرين على العودة إلى أماكن استقرارهم وسكنهم الأصلية.

■ عشتار محمود

أكثر من ثلث هؤلاء ما زالوا نازحين في مناطق إدلب والريف الشمالي الغربي لحلب، بينما قرابة 500 ألف منهم في الجزيرة السورية، أما الباقي وأكثر من 3,5 ملايين موزعون على المحافظات السورية الأخرى المختلفة...

بعض تفاصيل أرقام النزوح والعودة تعطي مؤشرات حول الواقع السكاني والمعيشي في أرجاء البلاد، نستطلع أهم نتائجها من تقرير منظمة OCHA لحركة النازحين بتاريخ 9-2020، وبالمقارنة مع إحصاء حركة السكان الصادرة عن المكتب المركزي بالتعاون مع الأمم المتحدة حتى عام 2014.

إدلب

إدلب وحلب أكثر المحافظات السورية التي شهدت ولا تزال تشهد حركة نزوح متدفقة إلى المحافظتين.

فبينما كان عدد النازحين إلى إدلب في عام 2014 يقارب 400 ألف، ومعظمهم من إدلب ذاتها، فإن حركة النزوح خلال السنوات الخمس الأخيرة قد بلغت 3,9 ملايين نازح إلى إدلب، وضمنها، وهو أعلى رقم نزوح خلال هذه الفترة على مستوى البلاد.

والمحافظة التي كانت تضم قرابة 1,5 مليون نسمة تضم اليوم أكثر من ضعف سكانها الأصليين، حيث تغيرت المعالم الديمغرافية للمحافظة بالكامل، والوضع التنموي والمعيشي للملايين المتكدسة في مساحة محدودة هو وضع متدهور، مع ما ينجم عن هذا من مشاكل كبرى في كل ما يتعلق بالأساسيات: تأمين الغذاء، الإسكان، البنى التحتية للمياه والكهرباء والصحة والطبابة والتعليم وغيرها... والسكان المتكدسون في المساحة الصغيرة يضطرون عملياً للعيش على «حسنات» المال الدولي للإغاثة إلى المنطقة، ويضطرون عملياً للارتباط بالحالة «المليشياوية» الموجودة في المنطقة...

في المقابل، تشير بيانات العودة إلى أن عدد سكان إدلب العائدين إلى مناطقهم الأصلية يقارب 460 ألفاً، وهي نسبة 30% من عدد سكان المحافظة الأصليين، ونسبة 100% من مجمل سكان إدلب النازحين حتى عام 2014! ولكن لا تتضح في إدلب الفوارق في حركة النازحين لاحقاً، بين نزوح السكان المحليين، ونزوح السكان النازحين إليها. ولكن عموماً تعطي هذه النسبة مؤشراً على أن سكان ريف المدينة الأساسيين لديهم وضع أفضل نسبياً بالمقارنة إلى الملايين الموجودة في إدلب من أهلها ومن المحافظات السورية الأخرى.

حلب

حلب هي أقل المحافظات السورية استقراراً، والتي تشهد مستوى نزوح مرتفع مستمر منذ بداية الأزمة وحتى 2020، رغم اختلاف المناطق التي يتركز فيها النزوح. فحتى عام 2014 كان قد نزح من حلب أكثر من 1,5 مليون شخص، مليون منهم بقوا في حلب ذاتها، بينما في الأعوام الخمسة الماضية، استمرت حركة النزوح إلى المحافظة لتبلغ 3 ملايين حركة نزوح إضافية، معظمها أيضاً داخل المحافظة أو من إدلب... مع التوتر والمعارك في الريف الشمالي والغربي لحلب المستمر حتى اليوم.

فالمحافظة التي كانت تضم قرابة 4 ملايين اضطر ما يقارب 3 ملايين من سكانها لأن يغيروا مكان سكنهم الأصلي مرّة على الأقل، وقد طالت حلب تغيرات سكانية كبرى لم يتم تقدير آثارها الجدية حتى الآن. ولكنها تتجلى في الضغط السكاني مقابل تداعي البنى التحتية والدمار الكبير الذي طالها، وهو ما يظهر في خدمات الكهرباء والمياه والصحة التي تعتبر بحدودها الدنيا في حلب، وتحتاج إلى أعلى مستوى إغاثة في سورية. كما تتجلى أيضاً في أن المساحات الزراعية المتروكة في حلب، فهي لا تزال واسعة نسبياً، ما يشير إلى استمرار النزوح الواسع لأهالي ريف المدينة الواسع.

أبرز ما يدل على مستوى عدم الاستقرار في حلب، هو معدل عودة النازحين منذ 2017 فرغم عودة 817 ألف نازح إلى مناطق استقرارهم الأصلية، إلا أن هؤلاء يشكّلون نسبة 20% من سكان حلب الأصليين في عام 2010، ونسبة 50% من النازحين من المحافظة حتى عام 2014.

حلب هي أقل المحافظات السورية استقراراً والتي تشهد مستوى نزوح مرتفع مستمر منذ بداية الأزمة وحتى 2020 رغم اختلاف المناطق التي يتركز فيها النزوح

دمشق وريف دمشق وحمص أسوأ المؤشرات

المؤشرات ذاتها تشير إلى سوء الوضع في دمشق وريفها وفي حمص، التجمعات السكانية الأكبر في سورية قبل الأزمة إضافة إلى حلب.

المراكز الثلاثة شهدت أعلى معدلات النزوح خلال السنوات الأربع الأولى من الأزمة، ورغم تباطؤ حركة النزوح بعد عام 2016، إلا أن حركة العودة للنازحين أيضاً في معدلات قليلة جداً. بما يشير إلى صعوبة العودة والاستقرار في المناطق التي توقف فيها النزاع في دمشق وريفها وفي حمص أيضاً.

محافظة ريف دمشق التي كانت تضم قرابة 3 ملايين نسمة في عام 2010 نزح منهم 1,2 مليون حتى عام 2014، 800 ألف منهم بقوا في المحافظة ذاتها، و250 ألف نزحوا إلى دمشق. بينما استمرت حركة النزوح بمعدلات أقل في السنوات الخمس الأخيرة لينزح 380 ألف شخص مجدداً.

والمؤشر الأسوأ هو مؤشر العودة، فمنذ عام 2017 عاد إلى ريف دمشق 233 ألفاً من نازحيه إلى مناطقهم الأصلية، وهي نسبة أقل من 7% من سكان المحافظة نفسها، ونسبة لا تصل إلى 20% من النازحين حتى عام 2014.

في دمشق التي نزح من أحيائها المدمرة أكثر من 480 ألف حتى عام 2014، استمرت حركة النزوح بمعدل قليل في السنوات الخمس الأخيرة، وقرابة 82 ألفاً. ولكن بالمقابل، لم يتجاوز عدد سكان دمشق العائدين إلى مناطقهم الأصلية منذ عام 2017: 21 ألف سوري. وهي نسبة قليلة جداً من مجمل عدد سكان دمشق في 2010: 1%، ونسبة لا تتجاوز 4% من مجمل النازحين حتى عام 2014! فالأحياء المدمرة لم يتم إعادة تأهيل أي منها تقريباً.

في حمص، التي نزح منها حتى عام 2014: 420 ألفاً، نصفهم تقريباً بقي في المحافظة... تباطأت نسبياً حركة النزوح خلال الأعوام الخمسة الأخيرة وسجلت حركة نزوح قاربت 108 ألف مواطن. ولكن حركة العودة قليلة أيضاً، إذ عاد إلى حمص منذ عام 2017: 96 ألف نازح إلى مناطق سكنهم الأصلية في المدينة وريفها، وهي نسبة أقل من 5% من سكان حمص قبل الأزمة، ونسبة 22% من نازحيها حتى عام 2014. في وضع أفضل نسبياً من دمشق وريفها ولكنه أسوأ من معدل عودة النازحين في حلب وإدلب.

في حماه التي نزح منها حتى عام 2014 ما يقارب 257 ألف مواطن، استمرت فيها حركة النزوح نسبياً منذ 2016 وبلغت: 272 ألفاً إضافية. أما حركة العودة فقد بلغت منذ عام 2017: 200 ألف نازح عادوا إلى مناطق سكنهم الأصلية، وهي نسبة تقارب 23% من سكان المحافظة في عام 2010، ولكنها تقارب 37% من مجمل حركة النزوح. الوضع في حماه أفضل من مراكز المدن السورية الأساسية، والأمر يرتبط بحجم الدمار الأقل في مركز المدينة، وبعودة جزئية إلى الريف الشمالي والشمالي الغربي للمحافظة، والتي يمكن تسريعها أيضاً بتنظيف الأراضي من الألغام وإتاحة وصول الأهالي إليها.

الريف قادر على استعادة سكانه بمعدل أسرع نسبياً

الأرقام الملفتة تسجّل في درعا، فالمحافظة التي نزح منها 330 ألف حتى عام 2014 بقوا بمجملهم تقريباً في محافظتهم منتقلين من مكان إلى آخر... وعلى العكس من باقي المحافظات، فإن حركة النزوح استمرت في درعا في الأعوام الخمسة الأخيرة وقاربت 480 ألف نازح، معظمهم من درعا ونزحوا داخل محافظتهم ذاتها.

ولكن الملفت هو معدلات عودة السكان النازحين إلى مناطقهم الأصلية، والذي فاق 560 ألف مواطن منذ 2017. وهؤلاء يشكّلون نسبة تفوق 50% من سكان درعا قبل الأزمة، بينما تفوق أعدادهم أعداد النازحين المسجّلين حتى عام 2014، ونسبة تقارب 80% من مجمل حركة النزوح خلال كل سنوات الأزمة. ما يشير إلى استقرار نسبي في الأوضاع في درعا، وقدرة الموارد والظروف المعيشية وعموم الظروف الأمنية على تحفيز عودة جزء هام من أهالي المحافظة، وتحديداً في الأرياف، وهو يفسر استعادة المساحات الزراعية في درعا بمعدل سريع أيضاً فاق في بعض المحاصيل مستويات ما قبل الأزمة... وجملة من العوامل ساعدت على هذا الاستقرار، منها: طبيعة المحافظة الزراعية والحدودية، وقربها من الأسواق الكبيرة في دمشق، وطبيعة التسوية فيها، التي جرت بأقل مستوى ممكن من المعارك، كل هذا سمح عملياً بوضع استقرار أفضل في درعا قياساً بغيرها من الأرياف المتضررة في سورية.

في دير الزور تتركز العودة في الريف أيضاً، فالمحافظة التي نزح منها 263 ألف حتى عام 2014، استمر معدل النزوح فيها بوتيرة أعلى خلال السنوات الخمس الماضية مع تفشي ظاهرة «داعش» حيث شهدت حركة نزوح إضافية بما يقارب 386 ألف. وفي المقابل، قاربت معدلات العودة إلى المحافظة 272 ألف نازح عادوا إلى أماكن سكنهم الأصلية، وهي نسبة تفوق ربع السكان قبل الأزمة تقريباً، وتعادل ما يقارب 40% من مجمل حركة النزوح خلال سنوات الأزمة. وهو معدل جيد نسبياً حيث معدل عودة النازحين أقل من المسجل في حلب وإدلب ودرعا، ولكنه أفضل من المعدل في دمشق وريفها وفي حمص. فاستمرار الاضطراب النسبي في الأوضاع الأمنية في أرياف المحافظة، وخاصة في مناطقها الحدودية مع العراق، إضافة إلى طبيعة النشاط الرعوي المعتمد على البادية، التي لا تزال منطقة عسكرية إلى حد بعيد، جعل من الصعوبة إعادة الاستقرار سريعاً إلى ريف دير الزور قياساً بأرياف أخرى.

الرقة، لم ينزح منها حتى عام 2014 إلا 100 ألف نازح تقريباً، ولكن منذ عام 2016 شهدت حركة نزوح قاربت 640 ألف، أما معدلات العودة منذ 2017 قاربت 240 ألف تقريباً من سكان المحافظة عادوا إلى مناطقهم الأصلية. وهؤلاء يشكلون ربع سكان المحافظة قبل الأزمة تقريباً، ونسبة 32% من حركة النزوح الإجمالية خلال سنوات الأزمة. والوضع في الرقة نسبياً أسوأ من دير الزور نتيجة حجم الدمار الذي طال المحافظة، وعدم استقرار وضعها الحالي بشكل كامل، حيث تتوزع مناطقها قوى نفوذ مختلفة، بعد أن شهدت معدل نزوح مرتفع قارب 70% من سكانها الأصليين، وهي نسبة مرتفعة جداً، حيث ترك معظم سكان المحافظة قراهم وأراضيهم واستقروا في مناطق أخرى، ولا تبدو أوضاع العودة مستقرة حتى اليوم، وتحديداً مع كون الإنتاج الزراعي في الرقة مروياً بجزئه الغالب، وطالت شبكات ريّه ومعدات زراعته خسائر كبيرة ليس من السهل استعادتها.

الحسكة، التي لم تشهد معدلات نزوح هامة قبل عام 2014 ومعدل أقل من 78 ألفاً، شهدت بالمقابل خلال السنوات الخمس الأخيرة حركة نزوح قاربت 540 ألف معظمهم ضمن مناطق المحافظة مع التوترات الأمنية في الأعوام الأخيرة في المنطقة ولكن هذه الأعداد قد تضم النازحين الوافدين إلى الحسكة في عامي 2016–2017 مع اشتداد المعارك ضد داعش في أرياف المنطقة الشرقية بكاملها. ولكن في المقابل معدل عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية كان منخفضاً، ولم يتجاوز 92 ألفاً من أهالي الحسكة عادوا إلى قراهم وأماكنهم الأصلية. وهي نسبة منخفضة قياساً بعدد السكان في المحافظة قبل الأزمة، لا تتجاوز 7%، ونسبة قليلة أيضاً 15% من مجمل حركة النزوح في المحافظة، وجزء هام منهم من المناطق التي كان يسيطر عليها تنظيم «داعش» مثل: منطقة الشدادي، ومن المناطق التي احتلتها تركيا في 2019.

■ هامش

*البيانات من تقرير IDPs– 9–2020: UNOCHA SYRIA

ومن مسح حالة السكان لعام 2014 المكتب المركزي للإحصاء.

طبيعة المحافظة الزراعية والحدودية وقربها من الأسواق الكبيرة وطبيعة التسوية فيها كل هذا سمح عملياً بوضع استقرار أفضل في درعا قياساً بغيرها من الأرياف المتضررة

خلاصة

يمكن أن نجمل من استطلاع البيانات الملاحظات التالية عن واقع النزوح وعودة النازحين داخل سورية خلال الفترة بين 2016 وحتى شهر 9–2020:

بلغت حركة النزوح في سورية 10 ملايين في السنوات الخمس الماضية، 70% منها في إدلب وحلب، وسكان المحافظتين تعرضوا لموجات نزوح متتالية لم تتوقف منذ بداية الأزمة.

عدد السكان النازحين والعائدين إلى مناطقهم الأساسية منذ عام 2017 بلغ: 3 مليون عودة طوعية.

سجّلت حلب 817 ألف عودة طوعية للنازحين، وهي نسبة 50% من نازحي حلب حتى عام 2014 معظمهم عاد إلى الريف ويشكلون 20% من سكان حلب قبل الأزمة.

دمشق سجلت أقل معدل لعودة النازحين: 4% فقط من النازحين حتى عام 2014 عادوا إلى مناطقهم رغم توقف النزوح تقريباً بعد 2016.

عاد إلى ريف دمشق وحمص نسبة تقارب خمس عدد النازحين حتى 2014.

سجلت درعا عودة أكثر من 70% من مجمل نازحيها خلال سنوات الأزمة، وهو أعلى معدل عودة أمنته جملة ظروف سياسية واقتصادية ترتبط بطبيعة النشاط الزراعي للمحافظة.

عاد إلى دير الزور نسبة 40% من مجمل حركة النزوح المسجلة في المحافظة خلال سنوات الأزمة.

الظروف الأمنية وإمكانية استعادة الاستقرار الريفي والدخل الزراعي بمعدل سريع تبدو عاملاً حاسماً في عودة النازحين إلى مناطقهم، وهو ما يشهد ضعفاً شديداً في مناطق ريفية هامة في ريف دمشق، وفي شمال حماة، وفي جنوب غرب الرقة، وفي جنوب حلب، وجميعها يمكن أن يسمح التأهيل الزراعي بإعادة موجة هامة من النازحين إليها.

الحسكة، سجلت معدلات عودة نازحين منخفضة أقل من 15% من مجمل النازحين، وهو معدل منخفض بالقياس بالمحافظات ذات الكثافة الريفية.

لا يزال حتى اليوم 6,4– 7 ملايين نازح يتوزعون داخل البلاد، وهؤلاء هم أضعف الفئات الاجتماعية وأقلهم استقراراً، يمكن للحكومة أن تصل مباشرة إلى أكثر من 3,5 ملايين منهم في المناطق التي تديرها بشكل كامل.

إن إعادة النازحين إلى مناطق استقرارهم ضرورة تحديداً في المناطق الريفية حيث تُترك الأراضي الزراعية، ولا يستطيع أهلها الوصول إلى استثمارها.

المشكلة الأبرز تبدو في دمشق، حيث لم يعد من النازحين إلا 4% بينما لا يزال مئات الآلاف في حالة بحث دائم عن دخل يؤمن المأوى.

ريف دمشق أيضاً يوضح مستوى عدم الاهتمام بعودة النازحين، حيث لم يعد إليه إلا 230 ألفاً من أصل أكثر من 1200 ألف نازح حتى 2014، رغم غنى هذا الريف بالموارد وسهولة استثماره، ما يشير إلى الحاجة إلى تعزيز العوامل الأمنية والسياسية والاقتصادية والبنى التحتية لتشكيل حافز لعودة نازحي الغوطة الشرقية والزبداني وداريا وغيرها إلى مناطق استقرارهم.

دَين الحكومات العالمي توقعات بفشل وإفلاسات

في مطلع الشهر الحالي نشر معهد التمويل الدولي في واشنطن «IFF» بيانات جديدة حول حجم الدَّين العالمي، الذي ما يزال يتصاعد بمعدلات قياسية، وتحديداً في العام الحالي. الدَّين العالمي وصل إلى حدود 272 تريليون دولار حتى شهر 9-2020 نصفها ديون متراكمة في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. وهذا الدَّين يشمل الديون المترتبة على الحكومات، وعلى القطاعات الاقتصادية المالية وغير المالية، وأيضاً الديون المترتبة على الأفراد والأسر.

■ ليلى نصر

الدَّين العالمي أكبر من مجمل الناتج بمقدار ثلاثة أضعاف، وثلثي دخل العالم السنوي 365% وهي النسبة المتوقعة لنهاية 2020.

حيث ازداد حجم الدَّين عبر العالم خلال عام الأزمة الحالي بمقدار: 24 تريليون دولار، للولايات المتحدة 9 تريليونات منها إذْ ساهمت بأكثر من ثلث الزيادة. بينما دول منطقة اليورو ساهمت في الزيادة بمقدار 1,5 تريليون خلال عام. حيث أصبح مجمل الدَّين الأمريكي 80 تريليون دولار، ودَين دول منطقة اليورو 53 تريليوناً.

ديون الدول المتقدمة أكبر ولكن!

يرتفع معدل الدَّين إلى الناتج في مجموعة الدول المتقدمة ليصل إلى 430% بينما كان قبل عام مضى 383% وأصبح الدَّين أكثر من أربعة أضعاف الناتج. في الدول النامية والصاعدة، فإن معدل الدَّين إلى الناتج أصبح 250% بينما كان قبل عام مضى 223% ولا زال اعتماد هذه الدول على الديون أقل من ارتباط اقتصاديات الدول المتقدمة بالدَّين الذي تصدره بنوكها المركزية بالدرجة الأولى.

أما على مستوى القطاعات، فإن الحكومات هي التي زادت حملها من الدَّين بمعدلات كبيرة في 2020، ومن المتوقع أن يصل الدَّين العام الحكومي عبر العالم في نهاية العام إلى 101% من الناتج العالمي.

أعلى معدل للدَّين هو دَين الحكومة اليابانية الذي يعادل 266% من مجمل ناتج اليابان، ودَين الحكومة الإيطالية بـ 161% من مجمل ناتج إيطاليا، ثم الدَّين الأمريكي، حيث أصبح دَين الحكومة الأمريكي يقارب 131% من مجمل ناتج الولايات المتحدة، بعد أن كان هذا المعدل في نهاية الربع الثالث من 2019 يقارب: 108%... والوصول إلى معدل دَين يقارب 1,3 ضعف الناتج، هو معدل قياسي لم تقترب منه الولايات المتحدة إلى في عام 1946 مع دخولها الحرب العالمية الثانية عندما وصلت نسبة الدَّين إلى الناتج إلى 126%.

ومعظم الدول المتقدمة قد تجاوز دَين حكوماتها معدل 100% من دخلها الوطني باستثناء ألمانيا، التي لا تزال عند 73%، أما اليونان التي ما تزال في إطار أزمتها المالية، يصل دَين حكومتها إلى 205% من ناتجها الإجمالي.

ديون الحكومات تفاقمت بمعدلات كبيرة رغم تخفيض معدلات الفوائد إلى حدود الصفر، حيث استمرت حتى الآن طريقة الإنقاذ التقليدية بطباعة الأموال واستدانة الحكومات من البنوك المركزية المستقلة والخاصة في الغرب، كما أن النفقات الحكومية ارتفعت إلى حد بعيد مع جملة النفقات الصحية التي اضطرت إليها الدول.

معظم الدول المتقدمة قد تجاوز دَين حكوماتها معدل 100% من دخلها الوطني باستثناء ألمانيا التي لا تزال عند 73%

ديون الدول الصاعدة الإفلاسات المرتقبة

بين الدول النامية والصاعدة معدلات ديون الحكومات أقل، ولكن هنالك حالات ترتفع فيها ديون الحكومات إلى معدلات قياسية، وهذه الحكومات لا تجد من يسندها كما في الدول المتقدمة التي تعتمد على الاحتياطيات الكبرى، وقدرة الطباعة لدى بنوكها المركزية. وهذه الدول النامية ذات الدَّين الحكومي الكبير مهددة بإفلاسات وإعادة هيكلة ضخمة. منها مثلاً: السودان الذي ارتفع دَين حكومته من 201% في 2019 إلى 259% في 2020 وهو تحت ضغط دَين حكومي هائل، ويحتاج إلى أكثر من ضعفي الناتج السوداني لسداد الديون. فنزويلا أيضاً، لديها معدل دَين للناتج يصل إلى 240%، مجموعة دول إفريقية وآسيوية أخرى، مثل: إرتيريا 185% من الناتج، سورينام 145%، البحرين 128%، زامبيا 119%، المالديف 118%، جمهورية الكونغو 104%. وجميع هذه الدول من المتوقع أن تدخل في أزمة سداد ديون سيادية مع مطلع العام القادم، مثلما دخلت دول أخرى: الأرجنتين ولبنان والإكوادور، التي بدأت عملياً في عملية إعادة هيكلة ديونها عبر مفاوضات لتمويل جديد، وتأجيل سداد مع صندوق النقد الدولي.

والدول الأقرب المتوقعة لاحقاً بحسب خبراء هي: زامبيا التي أعلنت إفلاسها في 16 تشرين الثاني، ومن المتوقع أن تلحقها: أنغولا والكاميرون وكينيا وباكستان حتى نهاية 2021.

أما دَين الحكومات في مجموعة دول البريكس مثلاً فهو في معدلات منخفضة نسبياً: حيث دَين الحكومة الصينية قياساً بالناتج يقارب 60%، في روسيا المعدل أقل وقرابة 19%، ويرتفع المعدل في الهند إلى 90% تقريباً، و78% في جنوبي إفريقيا، بينما يرتفع في البرازيل إلى 100% من الناتج.

فشل الدَّين والإفلاسات على مستوى الحكومات قد يكون حدثاً مكرراً في العام القادم وما بعده، وقد بدأت موجات الإفلاس في العام الحالي في الحلقات الأضعف في الأطراف... وستستمر غالباً في هذه الحلقات، لأن دول المركز المسماة بالدول المتقدمة تعتمد في إطفاء كتلة ديون حكوماتها الهائلة على طباعة الدولار واليورو من البنوك المركزية، وعلى قدرة الاستدانة من الأسواق الدولية التي لا تزال تصنف سندات حكومات هذه الدول بأعلى المستويات. بينما يصعب على الدول النامية المكبّلة بالقروض الدولية أن تحصل على تمويل، إن لم يكن مستحيلاً في الظروف الحالية دون شروط عالية التعقيد تدفع للوصول حد الإفلاس ثم التفاوض.

ستكون ديون حكومات الدول النامية واحدة من عناوين الأزمة والصراع، وستكون أيضاً واحدة من عناوين الانقلاب والتغيرات، فخيار صندوق النقد الدولي المكرّر لا يبدو قابلاً للفرض بسهولة، وقد يكون لبنان مثالاً على ذلك... والخيارات نسبياً أصبحت مفتوحة أكثر للتمويل، وعملات الدَّين العالمي قد تشهد تبدلات تغير من قيم الدَّين، ومصيره كما يتوقع البعض للدولار. وكل الاحتمالات مفتوحة في لحظة دولية عاصفة اقتصادياً وسياسياً وشعبياً.

المجاعة والمهمة الحياتية العاجلة

ورد على موقع برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة «WFP»، عبر حسابه على «تويتر»، بتاريخ 2020/11/7، ما يلي: «مَعْلَمٌ قاتمٌ آخر: الجوع في سورية بلغ مستويات قياسية. ما يقرب من نصف العائلات السورية، أو 9,3 مليون شخص، يعانون الآن من انعدام الأمن الغذائي. ما لم يتم اتخاذ إجراء عاجل، سنواصل تحطيم الأرقام القياسية التي لا نريد تحطيمها»، والحديث هنا عن الجوع!

■ سمير علي

يشار إلى أن برنامج الأغذية العالمي كان قد حذر، منتصف حزيران الماضي، من «مجاعة قد تطرق أبواب سورية، بسبب استمرار التدهور الاقتصادي والمعيشي في البلاد».

تفاصيل وأرقام

أورد الموقع الرسمي لبرنامج الأغذية العالمي عن سورية ما يلي: «بعد تسع سنوات من النزاع، لا تزال الأسر في جميع أنحاء سورية تتعرض لمستويات متزايدة من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وتستمر الاحتياجات الإنسانية الشديدة في جميع أنحاء البلاد.. ووفقاً لتقديرات البرنامج/ يعاني حالياً نحو 9,3 مليون سوري من انعدام الأمن الغذائي- بزيادة قدرها 1,4 مليون شخص خلال الستة أشهر الماضية فقط. ولقد أثّرت سنوات النزاع المتواصل على حياة الفئات الأشد ضعفاً واحتياجاً في البلاد، كما أضرت بحالتهم التغذوية، ومن بينهم النساء والأطفال.. ومع ارتفاع الأسعار، اضطرت الأسر إلى تبني تدابير قد تترتب عليها عواقب ضارة للتكيف مع الأوضاع. وقد كشفت دراسة استقصائية أجراها مؤخراً برنامج الأغذية العالمي: أن بعض الأسر تقلل من عدد وجباتها اليومية من ثلاث وجبات إلى وجبتين، كما تبين ارتفاع عدد الأشخاص الذين يشترون المواد الغذائية بالاستدانة، كما تلجأ بعض الأسر إلى بيع الأصول والماشية لإدرار دخل إضافي».

ومن الإحصاءات الرقمية الواردة على الموقع حول سورية أن:

11,1 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية.

9,3 مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي.

6,7 مليون شخص تلقوا مساعدات من البرنامج في عام 2019.

المفقرون لا تعنيهم التقارير

مضمون التقرير أعلاه، ليس موجهاً للغالبية المفقرة من السوريين من كل بد، وقد لا يعنيهم مضمونه، فهؤلاء وقد وصلوا حدود المجاعة ليسوا بحاجة لتأكيد المؤكد بالنسبة إليهم، ولما يعانونه من أجل تأمين الحد الدنى لمتطلبات البقاء على قيد الحياة، حيث تمارس عليهم وبحقهم مختلف أنواع وأشكال النهب والاستغلال، وليس على مستوى احتياجاتهم الغذائية فقط.

فحتى ما ورد في التقرير، من أن بعض الأسر خفضت عدد وجباتها إلى اثنتين بدلاً من ثلاثة، فيه بعض التجميل للواقع المعيشي القاسي.

فالغالبية من كبار السن في الأسر باتوا مضطرين للاكتفاء بوجبة واحدة يومياً فقط، وغالباً ما تكون غير مشبعة، بل وتفتقر للغنى الغذائي المطلوب لإعادة شحذ قوة عملهم لليوم التالي! أما على مستوى الاستدانة، فحدث بلا حرج، وكذلك على مستوى بيع المقتنيات والأصول من أجل تأمين الحدود الدنيا من الغذاء اليومي لأفراد الأسرة، التي أصبحت فوق طاقة وإمكانات هؤلاء، وقد وصلوا إلى المجاعة فعلاً.

الحكومة غير معنية

مما لا شك فيه، أن التقرير الأممي أعلاه، وإن كان موجهاً بغاية الحصول على مساعدات دولية لتغطية إنفاقه على المساعدات الغذائية المنقذة للحياة لبعض الشرائح المستهدفة من السوريين عبر قنواته، إلّا أنه يقرع ناقوس الخطر من المجاعة، التي لم تعد تطرق الأبواب بل اخترقتها، والواقع اليومي المُعاش والمُشاهد دليل أوضح من كل ما يمكن أن يرد في التقارير.

وبعيداً عما يمكن أن يحصل عليه برنامج الأغذية العالمي من مساعدات مالية لاستمرار القيام بعمله في الداخل السوري، لا بد من التساؤل عما قامت أو ستقوم به الحكومة حيال ذلك؟

فالواقع يقول: إن الحكومة لا يعنيها التقرير، ولا الواقع المعاش من الغالبية المفقرة التي وصلت حد المجاعة، لا من قريب ولا من بعيد، فهي مستمرة بسياساتها المفقرة، مع تغطيتها على كل ما يتعرض له السوريون من استغلال يومي، ليس على مستوى أسعار الغذائيات الأساسية في الأسواق فقط، بل وعلى كافة المستويات الأخرى التي تستنزف ممكنات الحياة، الخدمية والمعيشية والصحية و..

فالوضع المعيشي والاقتصادي، المتدهور سلفاً، أصابه المزيد والمزيد من التدهور خلال الشهور السابقة، فمؤشرات الأسعار، أو مؤشرات سعر الصرف مقابل الليرة، ومؤشرات الإنتاج «الصناعي والزراعي»، أو الخدمات، وهي بجلها من مسؤوليات الحكومة والدولة، ربما تكفي لتكون نتيجتها مزيداً من انعدم الأمن الغذائي، ومزيداً من الجوع.

المستفيدون من السياسات والقائمين عليها وخاصة كبار حيتان النهب والفساد يعمدون إلى استنزاف كل ما يمكن استنزافه ونهبه بما في ذلك المساعدات الأممية والدولية

المساعدات والنهب المستمر

بكل اختصار يمكن القول: إن المجاعة تجاوزت الأبواب، والتعويل على المساعدات الدولية بهذا الشأن قد يخفف منها، لكنه عاجز عن إنهائها، فالسياسات المتبعة حكومياً تعتبر مساهماً أساساً في تعميقها وتوسيع رقعتها، بل إن المستفيدين من هذه السياسات والقائمين عليها، وخاصة كبار حيتان النهب والفساد، يعمدون إلى استنزاف كل ما يمكن استنزافه ونهبه، وبكل وحشية، بما في ذلك المساعدات الأممية والدولية، سواء تلك الموجهة للمفقرين والجائعين، أو تلك الموجهة بمسميات خدمية أو صحية وزراعية وغيرها، مهما بلغت من أرقام، عبر أدواتهم ووسائلهم وشبكاتهم العاملة على كافة المستويات، وبكافة القطاعات، ما يعني أن السير نحو المجاعة لن يتوقف عند حدود الأرقام أعلاه، بل سنتجاوزه إلى أرقام أعلى وأعلى، طالما استمر العمل بالسياسات نفسها، وطالما بقيت شريحة المستفيدين منها، والقائمين عليها، تعمل نهباً وفساداً، بل وتخريباً، ولعل ما تمت الإشارة إليه في متن التقرير أعلاه من أعداد إضافية شملهم انعدام الأمن الغذائي خلال الأشهر الستة الماضية، والبالغ 1,4 مليون شخص، دليل واضح على ذلك.

على ذلك ربما يصح القول: إن استمرار العمل بهذه السياسات أصبح مهدداً للحياة، والتخلص منها، ومن المستفيدين منها، أصبح مهمة حياتية ملحة وعاجلة.

راهنية إنجلس في مئوية ميلاده الثانية

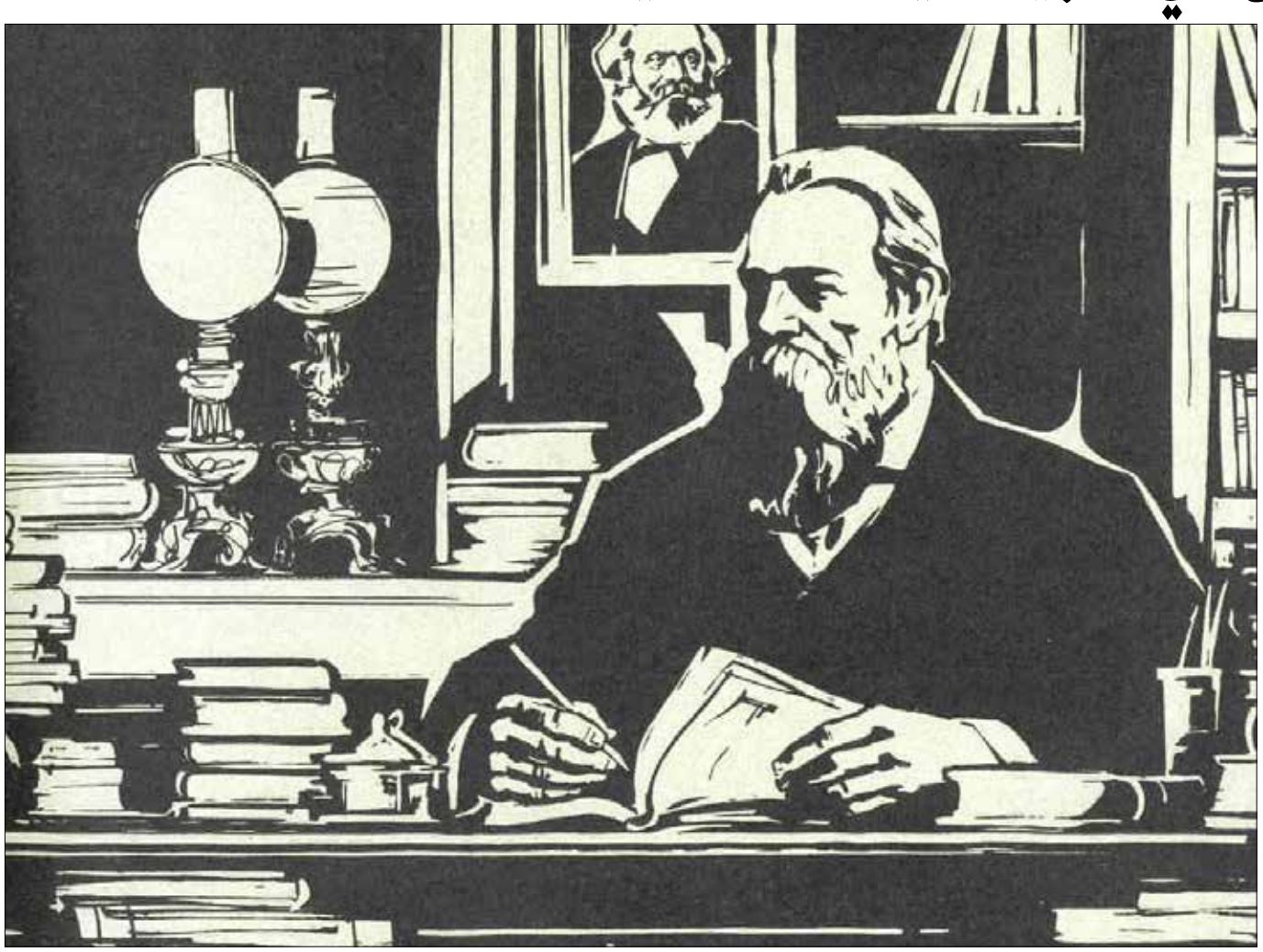

وُلِد فريدريك إنجلس في 28 من تشرين الثاني 1820، وتوفي في 5 آب 1895. «لو لم يكن إنجلس الرفيق الدائم لماركس في نضالات القرن التاسع عشر الثورية، فلا شك أنه كان سيُذكَر كأحد أبرز العلماء والفلاسفة في ذلك القرن. إنّ الإهمال التامّ الذي لقِيه إنجلس من علماء العصر الفيكتوري برهانٌ ومفارقة مريرة على صحة آرائه فيما يتعلق بالعلاقة بين السياسة والإيديولوجيا» — جون بيرنال «1936» عالم بلورات في جامعة كامبريدج. «يمكن إنجاز تشخيصٍ ديالكتيكي للعلم التقني المعاصر، ينقل التركيز من الألبومين الاصطناعي بوصفه «مادة حيّة» كما ناقشه إنجلس، إلى البحث المعاصر في الخلايا الاصطناعية، كما تنبّأ به إنجلس» — هاب زوارت، الباحث والمؤلّف في قسم الفلسفة بجامعة إيراسموس روتردام، هولندا، في بحث جديدة له في المجلة العالَمية «العلم والمجتمع» «عدد تموز 2020».

■ د. أسامة دليقان

إضافة إلى نضاله السياسي، كان إنجلس دائماً دارساً مجتهداً للعلوم الطبيعية، ومواكباً لأحدث التطورات العلمية، ومطلعاً على العلوم الطبيعية والهندسية. أصبحت أعماله في هذا المجال حجر الزاوية في التاريخ الماركسي للعلم عموماً، والعلوم الطبيعية والهندسية خصوصاً. تكثر فيها الإشارات إلى مئات المؤلفين وأعمالهم في مختلف فروع العلوم.

ألّف عدداً من كلاسيكيات الماركسية التي ساهم فيها بتأسيس المنهج المادي الديالكتيكي وتطبيقه للتفسير والتغيير في الطبيعة والمجتمع والفكر، مثل: «ضدّ دوهرينغ» و«ديالكتيك الطبيعة» و«لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الألمانية الكلاسيكية»، و«الاشتراكية العلمية والطوباية». فضلاً عن مشاركته لماركس بالتأليف المشترك لأعمال كالبيان الشيوعي والإيديولوجيا الألمانية.

ديالكتيك العلم والمجتمع

أظهر إنجلس وشدد على وجود صلة وثيقة بين العلم والاحتياجات المادية للمجتمع. فعندما تبرز حاجة تقنية في المجتمع، فإنّ هذه الحاجة تساهم بتقدّم العلم أكثر من عشرات الجامعات، وتمكين العلم من تخليص نفسه من المقدمات الخاطئة والحصول على أساس سليم لمزيد من التطوير. وشدد على وحدة العلوم، والحاجة إلى إزالة الانقسامات بين العلم والتكنولوجيا، وبين فروع العلوم الطبيعية، ولا سيما بين الفيزياء والكيمياء، والكيمياء والبيولوجيا، وغيرها.

من تنبُّؤات إنجلس العِلمية

في هذا الخصوص، نستفيد من الآراء التي تكمِّل بعضها، لكلٍّ من عالم البلورات البريطاني جون ديزموند بيرنال «1936» الذي ارتبط اسمه بالعمل على تركيب المعادن والهرمونات والفيتامينات والبروتينات، وعالم الهندسة الكيميائية السوفييتي البروفسور سايمون ياكوفليفيتش بلوتكين «1970»، الذي صدف أنْ كتب كلّ منهما مقالاً بالعنوان نفسه «إنجلس والعلم»:

خلافاً لعلماء بارزين، مثل: كلاوزيوس وطومسون، جادل إنجلس بأن ما يسمى بنظرية «الموت الحراري للكون» كانت غير علمية وتتعارض تماماً مع قانون انحفاظ الطاقة وتحوّلها، مشدداً على أن هذا القانون أحد أسس العلوم الطبيعية التي استند إليها المنهج المادي الديالكتيكي تجاه الطبيعة، وأنّه «قانونٌ ثابتٌ ومطلق للطبيعة». أثبتت الاكتشافات العلمية اللاحقة بشكل كامل صحة تقييم إنجلس لقانون الحركة الأساسي العظيم هذا.

وفي مجال بنية المادة، وباستخدام منهج المادية الديالكتيكية، طرح إنجلس فكرة أنَّ الذرة لها بنية معقدة، ولا ينبغي اعتبارها «شيئاً بسيطاً». أكدت الاكتشافات اللاحقة للفيزيائيين بالطبع وجود بنية داخلية معقدة للذرة، وأنها ليست أصغر جسيم مادي. وأولى إنجلس أهمية كبيرة لقانون دالتون في النسب المتعددة **multiple proportions**، معتبراً أنه مفتاح مهم للدراسة الذرية.

على الرغم من أنه لم يكن فيزيائياً ولا كيميائياً، إلا أن إنجلس تنبأ ببراعة بالخطوط العريضة العامة لنظرية التفكك في المحاليل الكهربائية «الكهارل» **electrolytic dissociation**. فافترض بوضوح أنّ ما يشكل النقطة الرئيسة لفرضية أرينوس **Arrhenius**، أي: إنّ الكهارل في المحاليل تتفكك لتكوين شوارد «أيونات»، هو أمرٌ يحدث بغض النظر عما إذا كانت تخضع، أو لا تخضع، لعمل تيار كهربائي.

افترض إنجلس الأصل الكيميائي للحياة كفترة محددة في تطور كوكبنا، في وقت كان فيه أنصار هذه الفرضية قليلون جداً، مقارنة مع عصرنا اليوم، حيث تحوّلت هذه الفرضية إلى نظرية مثبتة تجريبياً في المخبر بفضل أعمال علماء تأثروا تحديداً بإنجلس «مثل: أوبارين، وهالدن وغيرهما». أما الأطروحة البديلة الوحيدة التي كانت سائدة في الوسط العلمي لدى معاصري إنجلس فهي أن الحياة كانت موجودة دائماً وأزلياً. وواجه إنجلس السلطة والهيبة العلمية السائدة لأنصار هذه النظرة ممثّلةً في ليبيغ وهلمهولتز. فقد قال ليبيغ مثلاً: «لماذا لا تكون الحياة المنظَّمة قديمة وأزلية، مثل المادة نفسها؟ لماذا لا يكون من السهل تخيل هذا، مثل خلود الكربون ومركباته؟». فردّ عليه إنجلس بما يلي: «(أ) هل الكربون بسيط؟ إذا لم يكن كذلك، فهو على هذا النحو ليس أزلياً ولا أبدياً. «ب» تكون مركبات الكربون خالدةً فقط بمعنى أنه في ظل هذه الظروف من الخليط ودرجة الحرارة والضغط وما إلى ذلك، يمكن إعادة إنتاجها. ومع ذلك، فإن مركبات الكربون الأبسط، مثل: ثاني أوكسيد الكربون CO_2 والميثان CH_4، هي فقط التي يمكن أن تكون أبدية لأنها يمكن أن تكون موجودة في جميع الأوقات، وإلى درجة ما في جميع الأماكن، ويتم إنتاجها وتحللها إلى عناصرها».

> **كتب لينين «من المستحيل فهم الماركسية أو تقديم وصف كامل لها دون الإلمام بجميع أطروحات إنجلس»**

كانت النظرة الشعبية السائدة في القرن التاسع عشر لا تزال هي نظرة النشأة الاستثنائية للإنسان. وكانت سائدة بشكل أو بآخر حتى في أفضل عقول العلم الطبيعي آنذاك، مثل: داروين وهكسلي وهايكل، بمعنى أن الإنسان «استثنائي» رغم أنّه «مجرد قِرد متفوق يتميز بدماغ أكبر»، ودماغه مجرد نتاج للتطور البيولوجي، مثل تطور أجنحة الخفّاش أو خرطوم الفيل مثلاً. أمّا إنجلس فعمل على نظرية أنَّ الإنسان لا يوجد بمعزل عن المجتمع، وهو في الحقيقة نتاج المجتمع الذي أنتجه هذا الإنسان نفسه. أصبح البشر، بدخولهم في علاقات إنتاجية مع بعضهم، عن طريق التبادل الأول للطعام، وبنقل السمات الاجتماعية عبر العائلة، مختلفين كيفياً «نوعياً» عن الحيوانات الأخرى. تناول إنجلس هذه الموضوعات في مقاله الفائق الأهمية «وغير المكتمل» بعنوان «دور العمل في تحوّل القرد إلى إنسان»، الذي نُشِرَ بعد وفاته بفترة طويلة، عام 1925 ضمن مواد مخطوط «ديالكتيك الطبيعة»، وكذلك في أحد أكثر أعماله تألقاً «أصل العائلة والدولة والملكية الخاصة».

قدّر إنجلس عالياً أهمية مجموعة العائلة الأمومية أو العشيرة، التي أظهر الرحالة والمبشرون وجودهم بين جميع الشعوب البدائية، قبل فترة طويلة من الاعتراف بها من قبل علماء الأنثروبولوجيا الرسميين. وبمعرفته التاريخية الواسعة، ربط هذه الحقائق بتاريخ اليونان وروما القديمة، وأظهر أولاً وقبل كل شيء ما كانت عليه الأسرة الأمومية في مرحلة بدائية معينة من الإنتاج، وثانياً: كيف تحولت إلى الأسرة الأبوية، وأخيراً الأسرة الصغيرة الحديثة، تحت تأثير تطور المُلكية الخاصة وأساليب الإنتاج. وجاء التأكيد على أفكار إنجلس الأصلية من كل الأعمال والاكتشافات الحديثة لعلماء الأنثروبولوجيا والمؤرخين. لم تكن دراسات إنجلس الأنثروبولوجية مجرد تمارين أكاديمية: لقد كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمهمة العظيمة التي تقاسمها مع ماركس، وهي تحويل المجتمع الرأسمالي إلى اشتراكي.

عظيمان ومتواضعان

إن حب إنجلس الكبير واحترامه لصديقه ورفيقه ماركس، وكذلك تواضعه الاستثنائي، جعلته في مناسبات عديدة يعلن أنّ ماركس هو الذي يحتلّ مركز الأهمية الأول في فريقهم. فكتب مثلاً: «طوال حياتي لم أفعل سوى الذي يجدر أنْ أفعله– أنْ ألعب دور العازف الثاني، وأعتقد أنني أدَّيت عملي بشكل جيد. وبالفعل كنت سعيداً للعب دور العازف الثاني لشخص مميز مثل ماركس». ولكن ماركس الذي لا يقلّ عنه تواضعاً وعظمة، قال في إنجلس: «إنه موسوعة تمشي على قدمين، يستطيع العمل في أي وقت من النهار أو الليل، بعد تناول وجبة، أو على معدة فارغة، يكتب بسرعة، وهو خاطف الذكاء مثل الشيطان». وكتب لينين: «من المستحيل فهم الماركسية... أو تقديم وصف كامل لها دون الإلمام بجميع أطروحات إنجلس».

الثورة الممولة والرقص على «مزمار الملك»

ما هي المخاطر التي تواجه حركة «حياة السود مهمة»؟ وكيف تجري محاولات تطويق الحركات السياسية في محاولة لحرفها عن هدفها النهائي؟

■ حوار: جيف براون
ترجمة: ديما النجار

يجري نقاش هذه الأفكار وغيرها في هذا الحوار الذي أجراه الباحث والصحفي جيف براون مع موميا أبو جمال العضو السابق في حزب الفهود السود، والناشط السياسي والإعلامي الأمريكي، والذي اعتقل منذ عام 1981 على خلفية اتهامه بقتل رجل شرطة في مدينة فيلادلفيا، يحاول الاثنان عرض بعض من آرائهم حول المنظمات السياسية التي تسعى إلى التغيير في الولايات المتحدة. ويتمتع جيف براون وأبو جمال بقاعدة بيانات واسعة حول تاريخ النضال السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، والحركة الثورية العالمية، فبراون عمل وأقام في الصين لفترة طويلة، وكتب عن تجربة الثورة الصينية. أما أبو جمال وعلى الرغم من أنه قضى حتى يومنا هذا 38 سنة في السجن، إلا أنه يطّل بفترات متقطعة عبر لقاءات صحفية، أو مؤلفات كتبت من داخل السجن.

فيما يلي جزءٌ من حوار طويل نشر في جريدة «اليونغه فلت» الألمانية:

الستينات والحركات السياسية

براون: رفيق موميا، كيف تطور وعيك السياسي كإفرو- أمريكي نشأ في الولايات المتحدة الأمريكية؟ وما الذي دفعك لخوض النضال من أجل التغيير الاقتصادي الاجتماعي لأجل الـ «99%» من مجتمعنا؟

موميا: كانت الستينات فترة حراكات جماهيرية متنوعة. دارت بعضها حول التحرر الوطني والحريات وتقرير المصير مقابل قمع الدولة، كما كانت نضالاً ضد الحروب الإمبريالية كما في فيتنام. بالنظر إلى تلك الفترة، فقد كانت فترة فيها الكثير من الحراك الاجتماعي الذي تبنى رؤى تسعى إلى بلد يخلو بشكل أساس من العبودية والقمع. الموجة النضالية لجيل كامل التهبت عبر هذه الرؤى التحررية العميقة. على الأقل بدت كذلك.

ثم مدّ النظام كل مخالبه في محاولة لتفريق الناس، حدث هذا بشكل أساس عبر التفريق العنصري، فتزعزعت وحدة الناس، واغترب الناس عن بعضهم البعض. وجرى استهداف الحركات التي تأسست، والتي كان قد ملأها الأمل في التغيير الاجتماعي، أو كما قالت الأنثروبولجية الأمريكية مارغريت ميد: «لم يكن يحدوهم شك أبداً، بأن مجموعة صغيرة من المواطنين المفكرين والملتزمين قادرين على تغيير العالم» بالنسبة لي كان من المهم جداً أنني نشأت في ذلك الوقت.

إغراق الحركة بالأموال المشبوهة

براون: اليوم حركة «حياة السود مهمة» متواجدة بقوة في الإعلام السائد، كما أنها تحصل على دعم رسمي واسع. لكن ليست جميعها تتناسب مع الصورة الوردية لثورة. فمثلاً مؤسسة فورد «Ford Foundation» إحدى أقوى المؤسسات الخاصة المانحة عالمياً، مع منظماتها غير الحكومية، دعمت الحركة على مر ست سنوات بدءاً من نشأتها بمئة مليون دولار. ومن فترة قصيرة قامت كذلك مؤسسة المجتمع المفتوح «Open Society Foundation» التابعة لجورج سوروس بضخ 220 مليون دولار في المجموعات التي تناضل من أجل المساواة وضد الفاشية. إن مؤسسة فورد والمؤسسات التي تعتبر نفسها «فاعلة خير ليبرالية» هي في الغالب منظمات واجهة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA و«الدولة العميقة» التي تختبئ وراء صورة ليبرالية. مما يعني بأن حركة «حياة السود مهمة» والحركات المعادية للفاشية، مثل: أنتيفيا «Antifa» مخترقة، ليجعلوا منها «معارضة موجّهة» مطواعة لخدمة طموحات أوليغارشيتنا- الـ 1% من المجتمع- كما كانت حركة احتلوا وول ستريت «Occupy Wall Street» المثال الرئيس على ذلك. لو كنت قائداً لحركة «حياة السود مهمة» ماذا كنت لتفعل؟ فقد سمعت أنه في الماضي كان على حزب الفهود السود «Black Panther Party» أن يتعامل مع مشاكل مماثلة. ما الذي تنصح به الناس المعادية للرأسمالية وللإمبريالية الذين يريدون بناء حراكهم والدفع به إلى الأمام، دون أن يصبحوا جزءاً من معارضة موجّهة؟

موميا: في هذا السياق يخطر ببالي كتاب قرأته منذ بضعة سنوات: الثورة لن تمول «The Revolution Will Not be Funded». يعالج الكتاب كيف أن اليمين يستخدم رأس ماله ليؤسس مراكز أبحاث لدعم الرأسمالية فكرياً. في حين لا يملك اليسار الثروة ليواجه على المستوى الإيديولوجي. تزود المقالات الموجودة في الكتاب النشطاء اليساريين بحقائق من شأنها أن تساعدهم على تجنب الوقوع في فخ الشبكة المالية للأثرياء. لا ينبغي أن يفاجئنا حقًا أن النظام الرأسمالي يبذل قصارى جهده للحفاظ على استمراره إلى الأبد.

لا يمكن مقارنة حركة «حياة السود مهمة» مع حزب الفهود السود، على الأقل حسب تصورات مستشار ترامب الرجعي رودولف غولياني. فحزب الفهود السود كان مستقلاً مالياً، وكان يمول نفسه من مبيعات جريدته. عندما يتنظّم السود الرازحين تحت الفقر، فإن النخب من البيض الأغنياء يحاولون السيطرة على الحركة، عندما تفشل مساعيهم، يطلقون العنان لقتلتهم لمحو هذه الحركة، كما رأينا في الهجوم الشرس ضد حزب الفهود السود، وضد حركة ووف «Move». ويحمّون الكراهية عبر احتكاراتهم الإعلامية ضد الحركات التي تناضل ضد الاستغلال والقمع وتُشيطنها أمام العامة.

أود أن أذكّر بأن صانعي الثورة الأمريكية «1765–1783» كانوا بلا استثناء من الأغنياء، الذين سعوا إلى الحفاظ على نظام من العبودية والعمل الإجباري. رئيس الولايات المتحدة الأول، جورج واشنطن، كان من أغنى أغنياء مستعمرات أمريكا الشمالية، وامتلك مئات العبيد، وعدداً هائلاً من العقارات. كذلك توماس جيفرسون، الرئيس الثالث للولايات المتحدة، قال: بأن مئات العبيد لديه هم ملكيته. لكنه كان على الأقل «محترماً» بأن اعترف في رسالة إلى جون نيكولاس ديموينر، السياسي الفرنسي الذي أيد الثورة الفرنسية، إذ كتب له: «الإنسان آلة مدهشة وغير معقولة».

يقوم نظام القمع برشوة الناس كي يضمن استمراره، يقول المثل القديم: «من يأخذ دراهم الملك عليه أن يرقص على أنغامه». تسأل ما الذي قد أفعله لو أن لي الكلمة في حركة «حياة السود مهمة»؟ سأقوم بدراسة مكثفة للتاريخ لكي أوضح كيف تحاول أنظمة الدول أن تحدد الحركة الشعبية وفق وجهة نظرها. سأهتم كثيراً بأن تكون حركة «حياة السود مهمة» مستقلة اقتصادياً، وتمول بنفسها بنيتها التنظيمية. كذلك سأقوم بتدريب كل أعضاء الحركة على فهم برنامج مكتب التحقيقات الفيدرالي لمكافحة التجسس المسمى «Cointelpro» الذي عملوا عبره منذ السبعينات على زعزعة حركات التغيير الاجتماعي. هذا كل شيء. في النهاية، إن حركة «حياة السود مهمة» مؤلفة من جيل من الشباب الواعي المطلع، الذين ربما ليسوا بانتظار نصيحة من مناضل كبير السن مثلي. الحركات الشبابية يجب أن تكون حركات جديدة، هذا جوهرها، ولذلك هي موجودة.

تحاول أنظمة الدول أن تحدد الحركة الشعبية وفق وجهة نظرها من المهم كثيراً بأن تكون حركة «حياة السود مهمة» مستقلة اقتصادياً

العراق... بنية سياسية مأزومة وأبواب أمل مفتوحة..

تستمر الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة مصطفى الكاظمي بالمضي نحو تعزيز العلاقات غرباً مع واشنطن مباشرةً، ومحور حلفائها في المنطقة، مثل: مصر والسعودية، ضاربةً عرض الحائط بقرار البرلمان الصادر أول العام الجاري بإخراج جميع القوات الأجنبية من البلاد، ومصلحة الشعب العراقي وارادته المتمثلة برفض أي تدخل خارجي، ومصلحة البلاد بإنهاء الفساد وتنمية قطاعات الاقتصاد الحقيقي.

■ يزن بوظو

بات من الواضح بالنسبة للعراقيين، أن الحكومة الحالية تسعى- بالتعاون مع حلفائها الغربيين- إلى محاولة إعادة ترتيب «منظومة بريمر» وفقاً للمعطيات السياسية والعسكرية الجديدة، التي تجري في المنطقة، وتؤثر على البلاد، وعلى رأسها انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق، والدفع باتجاه علاقات تجارية، واستثمارات اقتصادية، وتعاون عسكري وأمني مع حلفاء واشنطن في الخليج، ومصر، ومع هذه الأخيرة تحديداً تحت عنوان «إعادة إعمار العراق»، حيث جرى توقيع 15 «مذكرة تفاهم» بين مصر والعراق حول مجالات مختلفة خلال زيارة رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي إلى بغداد نهاية الشهر الماضي، منها: النقل والموارد المائية والصحة والاستثمار والإعمار وغيره، وتم في 18 من الشهر فتح معبر «عرعر» الحدودي بين العراق والسعودية، المغلق منذ عام 1991، بغية مباشرة «النشاط التجاري ومرور المسافرين» وفقاً لتصريح مدير المنفذ العراقي حبيب كاظم.

تحليل وتوقعات الاقتصاديين العراقيين

بالتوازي مع هذه المجريات، نشر موقع «يس العراق» مقالاً من مجموعة مقتطفات لعدد من الخبراء الاقتصاديين العراقيين تحت عنوان «العراق «يأكل» كل ما يملكه ويتجه نحو إنهاء مدخراته» جاء فيه نقلاً عن نبيل المرسومي: أن «الإنفاق التشغيلي في العراق قد فاق بنحو 44 مرة الإنفاق الاستثماري، ولا يمثل الإنفاق الاستثماري في العراق لغاية 2020/9/30 سوى 0,5% من الناتج المحلي الإجمالي... التجربة التاريخية تفيد بأن معدل 10% من الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي يسمح فقط بالحفاظ على حجم الثروة السابقة، أي: بإعادة الإنتاج البسيط أي: بمعنى آخر يؤمن معدل نمو مقداره صفراً»، وقال حسين الكندي «في حال استمرار الفجوة المالية بين النفقات والإيرادات «فجوة العجز المالي» خلال السنين المقبلة، سيرتفع الدَّين العام «الخارجي» من 133 مليار دولار إلى 160 مليار دولار «تقديرياً» مطلع 2022» أما الدَّين الداخلي الذي يبلغ « «45 تريليون دينار عراقي» إلى «75 تريليون دينار عراقي» مطلع 2021» وتوقع زيادة «ارتفاع معدلات البطالة بالزيادة النسبية للكثافة السكانية من 33% الى 46% في العاميين القادمة، وارتفاع حصة الفرد الواحد من الدَّين العام من 3325 دولار إلى 4000 دولار بالنسبة للدين الخارجي».

وبمعنى آخر ومختصر، فإن إجراءات الحكومة العراقية الحالية من فتح الاستثمارات وتفاهمات «إعادة الإعمار» بالشكل الجاري تُغني جيوب الفاسدين، وتثقل البلاد والشعب بمزيد من الدَّين والعجز، وتنذر بأزمة اقتصادية جديدة أكبر.

واشنطن تدعم حكومة الكاظمي صراحة

على المستوى السياسي والعسكري، تحاول الحكومة العراقية تناسي وتجاوز قرار البرلمان الصادر مطلع العام الحالي بإخراج جميع القوات الأجنبية من البلاد، على الرغم من أن الاتجاه الموضوعي- وبغض النظر عن رغبة الحكومة الحالية ببقاء القوات الأمريكية- يمضي نحو مزيد من الانسحابات، كما جرى في 17 من الشهر الجاري، حيث أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن سحب 500 جندي من العراق مما يبقي 2500 وفق التصريحات الرسمية. «بالمناسبة، كما العادة، ورغم إعلان الانسحاب، تلقت المنطقة الخضراء المحسوبة أمريكياً في بغداد حصتها شبه اليومية من الصواريخ».

في اليوم نفسه، بحث رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي ووزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو «مستقبل التعاون بين العراق والتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة» وبعد ثلاثة أيام أعلن قائد القيادة المركزية للجيش الأمريكي «سينتكوم» الجنرال كينيث ماكنزي أن «حكومة العراق أشارت بوضوح إلى أنها تريد الحفاظ على شراكتها مع الولايات المتحدة وقوات التحالف» فيما يشكل مخالفةً مباشرة لقرار البرلمان العراقي، وليعلن بومبيو بعد يومين، بأن «تواجد الولايات المتحدة العسكري في البلاد يهدف إلى دعم حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لـ«بناء عراق جديد»» ولا حاجة للكثير من الاجتهاد لتفسير «العراق الجديد» وفق الرؤية الأمريكية بين حديها الأدنى بإنقاذ منظومة بريمر من إرادة التغيير الشعبي، والأعلى بصنع الفوضى والأزمات بعد خروجها لضرب الجميع بالجميع.

حكومة العراق أشارت بوضوح إلى أنها تريد الحفاظ على شراكتها مع الولايات المتحدة وقوات التحالف» فيما يشكل مخالفةً مباشرة لقرار البرلمان العراقي

زيارة موسكو وملء الفراغات الأمريكية

جرت يوم الثلاثاء الماضي زيارة قام بها وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين إلى العاصمة الروسية موسكو، وضم الوفد وزراء النفط والتجارة، ولجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب العراقي، أعلن خلالها وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن استعداد موسكو لتلبية أي طلب ستتلقاه من العراق في مجال التسليح، مشيراً إلى أن روسيا تلعب دوراً بالغ الأهمية في ضمان القدرات الدفاعية للعراق، وتسليح جيشه وأجهزته الأمنية، متابعاً «مستعدون لتلبية كافة احتياجات العراق من المنتجات العسكرية روسية الصنع» مشيراً إلى أن وزير الدفاع العراقي جمعة عناد سيصل روسيا قريباً من أجل دراسة مفصلة للملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي في المجال الدفاعي، بينما اكتفى بيان الخارجية العراقية بالقول: إن الجانبين «بحثا سبل تدعيم وتطوير العلاقات الثنائية في المجالات كافة، ومنها الطابع الإستراتيجي، والحيوي سياسياً، واقتصادياً، وتجارياً».

ونقلت وكالات الأنباء عن الوفد الذي شارك بهذه المحادثات، أن روسيا ترغب في زيادة استثماراتها في قطاع الطاقة لتغطي المليارات الروسية هذه النقص الناتج عن الاستثمارات الغربية المتراجعة، وستستهدف هذه الاستثمارات قطاع النفط والكهرباء بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية القديمة، ليتجاوز حجم الاستثمارات الروسية 13 مليار دولار.

أما الجانب الآخر الذي يجري الحديث حوله، هو التسليح، فروسيا تسعى بشكل معلن إلى تأمين المستلزمات العسكرية التي سيحتاجها الجيش العراقي بعد الانسحابات الأمريكية المتسارعة، ويبدو أن هذا الموضوع تحديداً لن يكون سهلاً على الإطلاق، فالولايات المتحدة تمارس ضغطاً شديداً على العراق لردعه عن خطوات كهذه، وهذا ما يفسر تصريحات وزير الخارجية الحذرة حول هذه النقطة بالتحديد، فقد حاول حسين التهرب من الإجابة، واعتبر أن تضخيماً إعلامياً يرافق هذه الخطة، لكنه في الوقت نفسه أكد: أن زيارة مرتقبة لوزير الدفاع إلى روسيا ستخصص لبحث شراء السلاح من موسكو، بالإضافة إلى تعاون وتدريب وتنسيق الجهود في المعركة ضد داعش.

العراق لن يكون معزولاً عن تبدل الموازين في المنطقة، فالخروج الأمريكي القادم سيترك العراق أمام خيارٍ وحيد وهو: الالتحاق بالتحالف الجديد الذي ينشأ، وتدل المؤشرات جميعها، أن بنية النظام القائم لن تكون قادرة على إنجاز هذه المهمة، لتضاف إلى القائمة الطويلة من المهام التي لم ينجح بإنجازها حتى اللحظة.

تصعيد جديد...

ماذا تتوقع العقول أمريكية الصنع؟

قام مسلحون بالهجوم على سيارة تقل العالم الإيراني محسن فخري زاده، رئيس مركز الأبحاث والتكنولوجيا في وزارة الدفاع، الذي أصيب إصابة بالغة في الاشتباك، مما أدى إلى وفاته لاحقاً في أحد مستشفيات طهران يوم الجمعة 27 من شهر تشرين الثاني الجاري. وما أن أعلنت وزارة الدفاع عن اغتيال العالم الكبير حتى جرى تحميل مسؤولية هذا الاغتيال للكيان الصهيوني، نظراً لأن زاده كان دائماً على قائمة الاستهداف الصهيونية.

■ علاء أبوفرّاج

الاتهام الإيراني للكيان الصهيوني بضلوعه في هذه العملية لا يحتاج إلى الكثير من الدلائل وخصوصاً أن الكيان لا يحاول إنكار الاتهامات أصلاً

بدأ اغتيال العلماء الإيرانيين منذ العام بداية 2010 مع اغتيال مسعود علي محمدي الذي كان أستاذاً للفيزياء في جامعة طهران، لتكون العملية الثانية في نهاية العام نفسه، حيث جرى اغتيال مجيد شهرياري أستاذ الفيزياء، والعامل في مؤسسة الفيزياء النووية في جامعة «شهيد بهشتي»، ونجى فريدون عباسي في اليوم نفسه من محاولة للاغتيال بعد إصابته إصابات بالغة. أما الاغتيال الثالث فهو اغتيالُ داريوش رضائي نجاد في العام 2011، ومن ثم اغتيال مصطفى أحمدي روشن في 2012. ليتوقف بعدها مسلسل الاغتيالات حتى لحظة اغتيال خامس العلماء الإيرانيين محسن فخري زاده. الذي ولد في مدينة قم 1958 وحصل على شهادة الدكتوراه في الهندسة النووية، وشغل مجموعة من المناصب، منها: المدير التنفيذي لمشروع آماد المتخصص بإجراء الأبحاث المتعلقة باليورانيوم وتحديث الصواريخ. ينسب إليه الفضل في تطوير البرنامج النووي الإيراني، عبر سلسلة من الزيارات التي قام بها إلى آسيا في الفترة التي كانت تبحث إيران فيها عن مستلزمات المشروع، سواء النظرية والعلمية أو مستلزمات بناء المفاعلات.

قبل تداعيات الحدث!

ينشغل المحللون ووسائل الإعلام بطبيعة الرد الإيراني على هذا التصعيد، لا بل يبدو هذا الطرح حاضراً بقوة داخل إيران، التي بدأت باتخاذ إجراءات جوابية أولية لم تقف عند التصريحات وتحميل الكيان الصهيوني مسؤولية هذا الاغتيال، الذي لم يختلف من حيث طبيعته عن كل الاغتيالات التي سبقته. ولكن وقبل نقاش السيناريوهات المطروحة يجب الوقوف قليلاً عند توقيت هذه العملية لا في الداخل الإيراني فحسب، ولا في داخل الكيان الصهيوني، بل تحديداً في واشنطن.

لابد لنا أن ننطلق من عمق الأزمة وشدة الانقسام الحاصل في النظام الأمريكي، ولا داعي للتذكير بأن معظم الملفات الدولية باتت موضوعاً يغذي هذا الانقسام، ولا تعد إيران استثناءً. فالسلوك الأمريكي اتجاه هذا الملف وغيره كان متذبذباً بين «الهجوم/ الانسحاب» فكل فريق يدفع الأمور بالاتجاه الذي يريده، لكن الملفت هو النتيجة النهائية لهذا الصراع، فأيٌ من الفريقين لم ينجح في حسم الصراع في الداخل حتى اللحظة، لكن شدة هذا الصراع مع عوامل أخرى تجرد الولايات المتحدة من قدرتها على المناورة خارج حدودها. فلا «فريق المهاجمين» يملك من الموارد ما يسمح له بتنفيذ مخططاته، ولا يستطيع فريق المنسحبين أن يثبّت انسحابه عبر اتفاقات دولية من نموذج «الاتفاق النووي الإيراني».

الاتهام الإيراني للكيان الصهيوني بضلوعه في هذه العملية لا يحتاج إلى الكثير من الدلائل، وخصوصاً أن الكيان لا يحاول إنكار الاتهامات أصلاً، لكن النظر إلى هذه الخطوة بوصفها «اجتهادٌ إسرائيليٌ» هو تفسيرٌ قاصر، فالكيان الصهيوني الذي بات يقلق من أن يُترك وحيداً بعد الانسحاب الأمريكي، لا يتحرك منفرداً بل يحظى بدعم وموافقة من أطراف فاعلة في واشنطن ترغب في تعقيد الأمور مع إيران. فالتغيرات التي جرت مؤخراً في الإدارة الأمريكية في كل من وزارة الدفاع والاستخبارات تهدف إلى دفع الأمور إلى نقطة اللاعودة في العلاقة مع إيران، مما يقلل فرص الإدارة القادمة– إن وصلت– للقيام بتغيرات جذرية في الملف الإيراني. وسيمكنهم تعكير الأجواء من كسب الوقت، وخلط الأوراق في المنطقة التي يرغبون في إشعالها أكثر ولعقود قادمة.

وإن كنا لا ننكر وجُود هذه المحاولات إلا أننا نشكك في جدواها، فللتذكير، كانت الأسابيع الماضية تحمل العديد من «التحليلات» عن اقتراب عملية كبرى أمريكية لضرب إيران، وكانت هذه الأنباء تؤكد هذا التوجه وتدعم فرضيتها بالأدلة العسكرية، ويكاد ينسى البعض أن الترسانة العسكرية الأمريكية العملاقة لن تكون أكثر من خردة بالية، إذ لم تكن ذراعها السياسية قادرة على ضغط الزناد!

مستقبل الوجود الأمريكي

الجعبة الأمريكية والصهيونية لم تفرغ بعد، فهم قادرون دون شك على القيام بمئات العمليات المشابهة وخصوصاً أن هذه العمليات تعتمد قبل كل شيء على ثغرات سمحت للكيان باغتيال خمسة من أكبر علماء إيران، من داخل إيران وبأيادٍ محلّية، لكن هذه العمليات لا تستطيعُ وقف البرنامج النووي الإيراني، ولن تسمح بشكلها هذا بتحولات جذرية. لكن وفي الوقت نفسه، بات واضحاً أن الوجود الأمريكي في المنطقة يقترب من نهايته، ولن يتوقف في هذه اللحظات عن المحاولات لتفجير المنطقة، وهي مهمة تصبح أشبه بمهمة مستحيلة مع مرور الأيام، ولن يكون تحقيقها ممكناً.

الصورة عالمياً

• على خلفية استمرار جائحة فيروس كورونا، أعلنت الحكومة البريطانية عن اكتشاف بؤرة جديدة لعدوى إنفلونزا الطيور في شمال إنجلترا من سلالة H5N8 في مقاطعة شمال يوركشاير.

• أسفرت الاحتجاجات التي شهدتها المدن الفرنسية، يوم السبت، ضد مشروع قانون «الأمن الشامل»، عن إصابة 62 شرطياً، فيما تم اعتقال أكثر من 80 متظاهراً، وقالت وسائل إعلام محلية: إن 23 شرطياً أصيبوا خلال احتجاجات في باريس.

• شهدت غواتيمالا، يوم السبت، احتجاجات شعبية واسعة، في إطار حركة أطلق عليها المحتجون اسم «ثورة الفاصولياء» للمطالبة باستقالة حكومة الرئيس أليخاندرو غياماتي، وبأن تخصص في ميزانية الدولة موارد أكبر لمكافحة الفقر.

• أعلنت حكومة كندا، أنها منعت تصدير العديد من الأدوية إلى الولايات المتحدة، وخصوصاً تلك المستخدمة في علاج كوفيد-19، إذا كانت هذه المبيعات تسبب نقصاً أو تفاقماً في نقصها في كندا.

• أكد خبراء بريطانيون في مجال علم الفيروسات، نجاعة اللقاح الروسي «سبوتنيك V»، وأوضحوا أن نتائج التجارب أثبتت فعاليته، كما هو الحال مع اللقاحات الأخرى التي تم الإعلان عنها.

• تبادلت الجبل الأسود وصربيا طرد السفراء، وأعلنت كل منها سفير الدولة الأخرى لديها «شخصاً غير مرغوب فيه» إثر تصريحات علنية من الطرف الصربي، حول الوحدة المشكوك فيها قانونياً بين الجبل الأسود وصربيا عام 1918 باعتبارها «تحريراً»، و«فعل إرادة حرة».

الحركات المناخية في مواجهة

يصبح واضحاً أكثر، بأنّ العالم يواجه موجة ثانية من وباء كورونا. ففي حين أنّ العواقب المأساوية للموجة الأولى بالكاد تمّت معالجتها في الكثير من البلدان، فعدد الحالات في ازدياد من جديد وبشكل كبير في العديد من الأماكن. يهدد هذا بوضع أزمة أكبر بكثير من الوباء على جدول الأعمال السياسي العالمي للأبد: احتباس حراري مهمل. ففي حين أنّ أزمة كورونا والكفاح ضدّه هو مشكلة واضحة وعاجلة في الوقت الحالي، فالأزمة المناخية لا تزال في نظر قسم كبير من السياسيين مشكلة مستقبلية بعيدة. على المقلب الآخر، فالانتشار الواسع للحركات البيئية والاجتماعية، مثل: «Ende Gelande» أو «Fridays for Future» قد ثبتت بشكل متزايد إدراكاً بالأزمة لدى الجماهير الواسعة. ما ينطبق على الوباء ينطبق أيضاً على المناخ: الأزمة المناخية قد بدأت بالفعل، ولهذا فنحن بحاجة لعمل سريع ومكثف. علاوة على ذلك، فصراع الحركة المناخية اليوم، وبشكل متواز مع الجهود لتخطي الوباء، مبنيتان على مطلب جوهري موجه للحكومات: استمعوا للعلم.

■ أولريك براند «بتصرف»

ورغم التوازي الصارخ، فقد تمّ بشكل واضح تهميش الأزمة المناخية خلال أزمة كورونا. الإدراك الاجتماعي، وهو الذي كان واضحاً في أجزاء مختلفة من سياسات مناهضة المؤسسة القائمة في 2019، والرغبة في إحداث تغييرات جذرية في الإنتاج وأساليب الحياة، كلّه قد تبخر الآن. وذلك بالرغم من استمرار تجلي ظواهر الأزمة المناخية، مثل: الحرائق المدمرة في الولايات المتحدة. وعليه فليس من الواضح كيف يمكن تسريع التظاهر البيئي وديناميكيات التغيير من جديد، سواء اليوم أو في المستقبل.

النضال التحرري ضدّ أزمة المناخ سيكون له فرصة بالنجاح فقط إن حقق، بالإضافة إلى الحفاظ على أسس الحياة الطبيعية، ظروف حياة أفضل لأغلبية الناس. وكلمة «أفضل» هنا لا تعني «أكثر فأكثر». فضمن السياق، العدالة المناخية يجب أن تعتمد على التجارب بالظلم والاستغلال، وهذا يجب أن يترجم إلى تغيير في الظروف الاجتماعية.

هنا تماماً نرى تحقيق بعض الحركات– مثل: «Fridays for Future» – لنجاحات كبرى في برنامجها: سواء على الصعيد الفردي أو الجماعي، فتدخل الدولة ضروري وممكن. ولا يدور هذا التدخل حول أسلوب الحياة «الصديق للبيئة» وسلوك التسوق الواعي وحسب. فحتى لو ركزت الحركات فقط على إجراءات المنع– ونقصد هنا تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشكل كبير – فهي ستكون تحارب في واقع الحال من أجل قضايا أخرى ذات صلة.

على النقيض من حركات نقد العولمة التي سادت منذ 2000 وصاعداً، فحركة Fridays for Future لديها اتجاه مرن شديد منذ بدايتها، هذا السلوك المرن الذي يحتاج لتغيير بشكل عاجل، أساسي لنجاح الحركة المناخية والنظام الذي ينشده. لكن مع الروتين اليومي المتجذر بعمق في النمط الإمبريالي للحياة، يبدو من الصعب تغييره. يظهر هذا لنا على الأقل في الاستجابة لأزمة كورونا، حيث تضغط في هذا السياق القوى المسيطرة من أجل مجرّد استعادة ما كان موجوداً، والذي يريدوننا أن نقتنع بأنّه «طبيعي» لنمط حياتنا الاستهلاكي.

الحركات والصراع على الأرض

يمكن لتجارب الإغلاق الاقتصادي والاجتماعي أن تقدم نقاط انطلاق هامة لتغيير النظام الذي تسعى إليه الحركات المناخية. ولا نعني القيام بمجرّد «تحولات سطحية» و«إبطاء» يمكن لقلة من الناس أصحاب الامتيازات تحمّل القيام به دون أن يقلقوا من مشاكل الرعاية الصحية والاقتصاد، بل إعادة تنظيم جذري لكامل سبل الإنتاج والعيش. فخلال أزمة كورونا تعلّم الكثير من الناس دروساً مهمّة، وعلى رأسها: أنّ الحياة التي تستحق أن تعاش يمكن أن تستند إلى نوعية مختلفة عن التي كانوا ينشدونها. وعليه، فحتى بعد الأزمة، بات الناس مهيئين للتعامل مع عدد أقل من السيارات والسفر عبر الجو، أو أنّهم باتوا ينشدون إعادة هيكلة جذرية لوسائل النقل. يمكن لهذه العقلية أن تبتكر وتعزز صناعة تسهم في وضع نظام نقل متعدد الوسائط كمثال.

إنّ نجاح مثل هذه النقلة المدفوعة بكورونا لن يحدث بأية حال منعزلاً، بل بالاعتماد على تحد آخر: تحديداً، إلى أيّ مدى يمكن إجبار الطبقة السياسية الحاكمة على أخذ مخاوف الحركات الاجتماعية والبيئية والمناخية على محمل الجد. الحركات، مثل: Fridays for Future وEnde Gelände اكتشفت اليوم بأنّه لا يجب عليهم توقّع الكثير من السياسات الحكومية. مثال: حزمة المناخ التي اعتمدتها الحكومة الألمانية منذ عام، تبدو مثيرة للسخرية في ضوء المناقشات الاجتماعية الواسعة حول إعادة الهيكلة البيئية اللازمة. وفي النمسا، جلّ ما فعلته حكومة المحافظين– الخضر، أنّها فوضت «فريق عمل» لإعداد خطط لإصلاح الضرائب البيئية بحلول عام 2022، وعلاوة عن ذلك، قد فرضت الحكومة شرطاً على الفريق: «ألّا تكون هناك أعباء إضافية على الاقتصاد، أو على المؤسسات والأفراد الخاصين».

النتائج الأخيرة لمؤتمرات الأمم المتحدة بشأن المناخ محبطة إلى درجة كبيرة، فيما يخص إجراء التغييرات الضرورية حقاً، إضافة إلى أنّ هذا العام– ولأول مرة منذ ربع قرن– لن تكون هناك قمة مناخية بسبب الوباء. بعد الاختراقات التي حققتها في عام 2019، تواجه الحركات المناخية اليوم تحديات على مستويات أخرى، وخاصة الحركات التي حققت نجاحاً «مجنوناً في تعيين خطط العمل» مثل: Fridays for Future. من الأفكار المهمة في نظريات نقد الدولة، أنّ الدولة، أو جهاز الدولة «يشمل ذلك السلطات المركزية والولايات والبلديات» لا تعمل أبداً بطريقة موحدة، فهي غير متجانسة بطبيعتها. وعليه فمن المهم للحركات المناخية أن تجد لها حلفاء من داخل وخارج مؤسسات الدولة لتتمكن من تحقيق وضع شمولي.

يمكن لتجارب الإغلاق الاقتصادي والاجتماعي أن تقدم نقاط انطلاق هامة لتغيير النظام الذي تسعى إليه الحركات المناخية ولا نعني القيام بمجرّد «تحولات سطحية»

خطر الانقسام

في الوقت ذاته، تواجه هذه الحركات تحدياً آخر: في أيّ المستويات يجب على هذه الحركات أن تتطوّر على الصعيد السياسي؟ هل في المستويات الأكثر صعوبة، حيث هناك تهديد حصول توترات هائلة و«خلافية» داخل هذه الحركات، ممّا قد يؤدي لتحوّل هذه الخلافات إلى صراعات؟ ما الإطار الذي يجب على هذه الحركات أن تتحرّك فيه لإحداث التغيير؟ ماذا يعني «تغيير النظام» المطلوب بعبارات ملموسة: هل يمكن تحويل اقتصاد كثيف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى «اقتصاد أخضر» في نهاية المطاف؟ أم أنّ أزمة المناخ مرتبطة أيضاً بالإنتاج الرأسمالي الإمبريالي وطرق الحياة واجبة التغيير؟ هذه هي نقطة حسم التموضع السياسي التي يجب على الحركات المناخية أن تسير بها، بين كونها توابع لأحزاب الخضر المروضة سياسياً إلى حدّ كبير من قبل النخب، وبين كونها نقاط انطلاق حركات ثورية أكبر وأبعد مدى.

إنّ عبارات، مثل: «الرأسمالية» يتمّ إلى اليوم إمّا تجنبها كلياً، أو استخدامها بحذر وتشكك من قبل الكثير من الناشطين. فهم يرون خلف هذه العبارات مفاهيم تنظيمية أكثر مما ينبغي، بحيث إنّها ستعيق الهوامش التي يمكن التحرّك داخلها. لهذا نجد بأنّ البعض داخل هذه الحركات يجادل بأنّ عليهم التركيز على التغييرات المناخية، وعدم التشتت

الانحلال أو تبني نهج جذري

بتوجيه النقد للرأسمالية. وبأنّه يجب تحويل الاقتصاد القائم إلى «اقتصاد أخضر» صديق للبيئة، وهذا يمكن أن يتم في حال تعاون وثيق مع الشركات والمؤسسات الخاصة بدلاً من تشتيت الحركة «بشعارات كبرى». في هذه المرحلة بالتحديد، من المهم استيعاب أيّة اختلافات داخلية، وعدم النظر إليها بوصفها تهديداً ودلالة على الانشقاق. الخطوة اليوم يمكن إجمالها بالحاجة لإيجاد طرق نقاشية تسمح للمختلفين بفهم حجج بعضهم البعض، بما يؤدي لاتخاذ خطوات موحدة تمنع الانفصالات.

هذا على المدى القصير، أمّا على المدى المتوسط، فحتّى الحركات المناخية الكبيرة لن تتمكن من تفادي التموضع في خانة ناقدة للرأسمالية، وذلك ببساطة، لأنّه الموقع الوحيد الجدّي الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق هدف «1,5 درجة = وهو الهدف المتفق عليه بين الحركات المناخية العالمية والمذكور في اتفاقية باريس للمناخ بتثبيت حرارة الأرض عنده وإنزاله عن درجتين». يتطلب هذا نقاط انطلاق إستراتيجية صلبة بمعنى «التحوّل المزدوج» أو «الإصلاح الجذري». وهذا سيعني بالطبع تحقيق تحولات جذرية تقدمية داخل الرأسمالية، تسمح بإيجاد وتعظيم البدائل والخيارات التي تتجاوز الرأسمالية.

التحوّل المزدوج والإصلاح الجذري

ليس هناك نقصٌ في المبادرات والاقتراحات القوية للمشاريع الأولية: وقت عمل قصير مع رفع الحد الأدنى للأجور، ضمانات عمل وديمقراطية اقتصادية، بالإضافة إلى ثورة الرعاية الصحية والتحول الاجتماعي– البيئي الزراعي الشامل وزيادة الحركية الاجتماعية، فضلاً عن الاقتصاد الدائري التحولي إلى ما أبعد من التحديث البيئي. ومن الجدير بالذكر بشكل خاص، النقاشات المكثفة الأخيرة حول البنى التحتية الاجتماعية والمادية المناسبة لحياة كريمة للجميع. لكن الذي ما يزال ينقصنا هو بدائل مقنعة في النظام. فرغم النجاح الهام على مستوى الحركات الشبابية، لدينا مشكلة نقص في التحالفات الدائمة والمتنامية، التي يمكنها إرساء هذه البدائل في الاقتصاد والمجتمع ومنحها الأمان السياسي. وبالتالي، فالحركات لا تواجه فقط تحدي إطلاق صراع محدد، بل أيضاً تطوير مفاهيم ومشاريع إيجابية بإمكانها فتح باب آفاق جديدة، والبناء على التجارب القائمة ووضعها في سياق أوسع. ففي النهاية، رغم أهمية هدف 1,5 درجة أو حتى درجتين بوصفه نقطة توجيه، لا يمكن تبرير قيام تحوّل بيئي حقيقي بالاعتماد على ردّة فعل الضرورة وحسب. لذلك من الأهمية بمكان، خاصة في مواجهة القوى المحافظة والنيوليبرالية الحاكمة، تطوير سياسة مناسبة لتحقيق الحرية.

لكنّ تطوير فهم تحرري للحرية أمر صعب، لأنّ الاتجاه المهيمن يسير باتجاه معاكس كلياً. مثال: حذّر بروفسور التنمية الاجتماعية إنغولفور بلودورن من أنّه على الرغم من التسييس العام لأزمة المناخ، فالغالبية الاجتماعية والحكومات التي انتخبوها يسيرون بشكل متزايد مبتعدين عن الاستدامة. فالحريات الفردية والتحرير أكثر أهمية بالنسبة للكثير من الناس من المشروع البيئي لوضع الحدود والضوابط. المشكلة هنا في الفهم الفردي للحرية إلى حدّ كبير. مثل هذه المفهوم السلبي للحرية يركّز على الفرد الذي يقوم بما يريد ويترك ما يريد بهواه. إنّ القدرة على أن تفعل أمراً وأن تمتنع عن فعله مرتبطة بشكل وثيق بالحصيلة: أسلوب الحياة الذي يشمل الكثير من الصراعات، والسيارات الكبيرة، والمنزل باهظ الثمن في الضواحي. هذا الفهم للحرية الفردية يبرر الاستهلاك غير المسؤول وأسلوب الحياة المرتبط به. يتم رفض التدخل السياسي بوصفه استبداداً واعتداءً على الحرية. هذا الفهم للحرية كما قال أندرياس نوفي، يتعارض مع حقوق الإنسان العالمية والمساواة لجميع البشر.

الفرق بين الاتجاهات الجذرية والفهم الفردي للحرية يتركز في طرح مسألة القوى الاجتماعية وعلاقات الملكية وإلزام البحث الرأسمالي عن الربح والنمو

نحو فهم تحرري للحرية

المفهوم الإيجابي للحرية، والذي لا يدور حول الحدود التي يمكن تفاديها، يشدد على أمر مختلف: يمكن إدراك الحرية فقط في مجتمع حر، وفي حرية الآخرين. وهذا يتفق مع المسؤولية والواجبات. ففي سبيل تعزيز هذا الفهم للحرية، يجب أن تتاح حياة ملائمة وآمنة وذات معنى، وأن تكون جذابة أيضاً. عمل أقل واستهلاك أقل، والمزيد من الوقت لنفسك وللآخرين. الحرية هنا تعني: أن تملك المزيد من الخيارات في الحياة بالمقارنة مع وضع المستهلك. العمل عندها لن يكون مجرّد عمل لجلب الدخل– وغالباً بشروط عمل سيئة، بل مساهمة واعية ومرغوبة للإنتاج الاجتماعي الجمعي.

من هنا يمكننا أن نفهم بأنّ أهمية الحركات الاجتماعية أمثال **Fridays for Future** هي في الجدل المتنامي الذي يمكنها أن تثيره لتحفيز الاستجابة الاجتماعية، بما يخص الشكل الذي يمكن أن يبدو عليه أسلوب الحياة التضامني، وماهيّة الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيقه. وغني عن القول بأنّ الفهم الاجتماعي والتغييرات الممكنة ستكون دوماً، كما هي اليوم، في حالة تضارب.

الجدل حول فهم الحرية بشكل مختلف يشير أيضاً إلى الحاجة للمزيد من التمييز، وهو الأمر الذي يمكن للحركات المناخية أن تصنعه. المشكلة حتى الآن هي في تركيز هذه الحركات على التناقض بين الأجيال الأكبر التي تأخذ دروباً منفصلة عن الشباب. إذا ما اشتدّ هذا التركيز فسيعني بأنّ هذه الحركات تخاطر بتجاهل اللامساواة الاجتماعية الموجودة: فالسبب المهم للأزمة المناخية يقع على الطريقة التي يتم فيها الإنتاج بناء على الاستغلال واللامساواة. والعواقب تؤثر أيضاً على مناطق ومجموعات سكانية مختلفة بطرق متباينة بالاعتماد على موقعهم في هذه العملية. وفقاً لماركوس ويسن، على هذه الحركات أن تستمر بتطوير رؤيتها للوصول إلى أنّ المسؤولية عن الأزمة المناخية وتأثيرها وعواقبها موجودة بسبب العلاقات الطبقية والجنسية والعنصرية وقواعد الاستعمار الجديد. وحتى هؤلاء الذين سيعيشون في المستقبل لن يعانوا بشكل متساوٍ مع جيل الأزمة المناخية.

يمكن لمس هذا التوجه في نضال منظمة **Ende Gelande** ضدّ التعدين وتحويل فحم الليغنيت إلى كهرباء، وفي صراعها ضدّ شركات السيارات المهيمنة على المدن ضمن حملات، مثل: «أوقفوا سيارات الدفع الرباعي الكبيرة». المنظمات التي تدعي بأنّها ذات تأثير كبير في الشارع، والتي تتخذ نهج عدم إخافة أحد، فشلت حتى الآن في اتخاذ مثل هذه الخطوات، وهو الأمر الذي يفسر الرواج الإعلامي الكبير الذي حازته. لكنّ المزيد من المطالب الجذرية يمكنها أن تنشأ مع عودة نشاط هذه الحركات، التي بات وجودها مهدداً في حال استمرت ضمن حدود خطابها القديم.

الاشتراكية البيئية

الفرق بين الاتجاهات الجذرية، والفهم الفردي للحرية يتركز في طرح مسألة القوى الاجتماعية وعلاقات الملكية، وإلزام البحث الرأسمالي عن الربح والنمو. فالإنتاج يجب أن يتجه نحو القيم الاستعمالية، إلى ما قال عنه بولانيي: نفع المواد المنتجة، والذي يجب أن يتم نقاشه قبل الشروع بالإنتاج، وأن يحدد التقسيم الاجتماعي للعمل. ولهذا فالهياكل والعمليات الديمقراطية، والسياسة والدولة، يجب أن يتغيروا بطريقة تمكن الأمة من التنظّم بشكل جماعي دون تمييز. هذا هو العنصر الجوهري في مشروع الاشتراكية البيئية الديمقراطي.

لكنّ الاشتراكية البيئية لن تكون قابلة للتحقق ضمن إطار الدول القومية وحسب. يجب ألّا يكون التعاون الدولي مجرد وسيلة لتأمين التجارة الحرة وسطوة رأس المال، بل يجب عليه أن يتصدى للمشكلات الاجتماعية والبيئية على نطاق عالمي. حياة جيدة للجميع هي مهمة دولية لا يمكن تحقيقها في ظلّ الشروط الرأسمالية، وعليه فإنّها تحتاج إلى بدائل جوهرية.

الاهتمامات البحثية الرئيسية للباحث براند هي أزمة العولمة الليبرالية وتدويل الدولة، والموضوعات الاجتماعية والبيئية «العالمية» مثل سياسات الموارد والاقتصاد الأخضر ودراسات الحالة الحرجة والحوكمة وأمريكا اللاتينية. يعد عمله النظري جزءًا من المناقشات حول نظرية الحالة الحرجة والهيمنة «أنطونيو جرامشي ونيكوس بولانتزاس» ونظرية التنظيم والإيكولوجيا السياسية. كان يعمل على «تحليل السياسات المادية التاريخية» «HMPA» لسنوات عديدة للجمع بين أشكال مختلفة من تحليل السياسات مع المقاربات المادية. قاد مؤخرًا مشروع بحث حول النقابات العمالية والتحول الاجتماعي البيئي. كما قدم أولريك براند وماركوس ويسن مفهوم «نمط الحياة الإمبريالي».

العمل مصدر الحياة والثروة المادية والروحية: الفُصام نموذجاً!

في مواد سابقة، كنا أشرنا إلى أن الفصام هو حالة عقلية تتمظهر من خلالها أزمة علاقة الفرد بواقعه، الرأسمالي تحديداً، بشكلها الحاد. وكنا أشرنا أيضاً إلى وجود فروقات فكرية فلسفية سياسية في تناول الظاهرة، وينحصر التمايز بين التيارات بين اتجاهين عامّين، الأول: يركز على الجانب البيولوجي والبحث القائل باضطراب كيمياء الدماغ، أو خلل جيني هو أساس الفصام. والثاني: هو الذي يعطي الجانب الاجتماعي السياسي الوزن السببي في هذا الاضطراب. وأحياناً نشاهد أيضاً الربط الميكانيكي للربط بين الاتجاهين. وفي هذه المادة سنشير إلى نموذج من الاتجاه الثاني المضاد لما يسمى بالاتجاه العقاقيري المرافق للاتجاه البيولوجي.

■ د. محمد المعوش

عن الفصام: معاناة إنسان اختلّ واقعه

الفصام في توصيفه العام الذي يجمع عليه الغالبية، هو تفكّك في علاقة الفرد مع الواقع، وله ملامحه «الإيجابية» «أي: النشطة» كالهلاوس والتهيؤات والتوهمات، وله ملامحه «السلبية» «الخاملة» التي هي تفكك وحدة بنيته العقلية، وتهدّمها إلى حطام، فينتقل الفرد إلى حالة عزلة شديدة فاقداً لأية فاعلية اجتماعية. ويعتبر الاتجاه الثاني الاجتماعي أن اختلالاً ما في واقع الفرد سبَّب هذا النوع الحاد من المعاناة العقلية. إنها إذاً معاناة إنسانية كما غيرها من أنواع المعاناة المادية والمعاناة. فكيف عالجها ما يسمى الاتجاه العلاجي النفسي الإجتماعي؟!

ضد الإتجاه العقاقيري نحو الدمج الاجتماعي

كما أشرنا في مواد سابقة، أنه على الرغم من سيادة التعريف البيولوجي، البحث للاضطرابات العقلية وسيادة العلاج العقاقيري، ومن خلفه احتكارات شركات الدواء العالمية، إلّا أن أعداد الذين يعانون من الفصام تحديداً زاد بشكل كبير، خصوصاً في ظل تعاظم الأزمة الاجتماعية المادية الروحية لعالَم الموت الرأسمالي المعمّم. مع تغييب لاتجاه يدعو إلى تغيير في علاقة الفرد بالواقع، وتغيير في الواقع نفسه. وعلى الرغم من وجود جانب إصلاحي في هذا الطرح، إلّا أنه يصب في نهاية المطاف بالمستوى الاجتماعي، اعترافاً منه، على عكس الاتجاه البيولوجي، بسيادة العامل الاجتماعي. ومثال على هذا الطرح: هو نموذج الدمج الاجتماعي للفرد بالمجتمع، واحتضانه الاجتماعي، بدل منطق المصحات المغلقة، التي تعامل الفصاميين على أنهم خرجوا من صلاحيتهم الاجتماعية، ومطلوب عزلهم قدر الإمكان مع علاجهم بالعقاقير المنشطة أو المثبِّطة. أي: إعادة إسناد وظائف اجتماعية إليهم، وتعزيز علاقتهم المقطوعة بالواقع.

نموذج من هذا الاتجاه

يُعتَبر ريتشارك وورنر رائداً في مجال الطب العقلي الاجتماعي. هو بريطاني المولد، في ثلاثينات القرن الماضي، في أسرة «متوسطة في طور انحدارها الطبقي» كما يصفها هو. والداه جيدا التّعلم، تعمل أمه «القارئة واسعة الاطلاع» في المزارع والفنادق بشكل أساس، ووالده عمل أساساً في مصنع للطيران. وزوجته إيرلندية المنشأ. عمل بين إنكلترا، واسكوتلندا، وكندا والولايات المتحدة. له عدّة مؤلفات، منها: «التعافي من الفصام، الطب العقلي والاقتصاد السياسي» «ط.1: 1985؛ ط.3: 2005»، «بيئة الفصام» «2000»، «بديلاً عن المستشفيات للعلاج العقلي الحاد» «1995».

في ورقته البحثية «تغيير بيئة الفصام على المستوى الاجتماعي»، يعتبر وورنر أن بعض العوامل المؤثرة في الفصام هي عدم القدرة على العمل، والأسباب الاقتصادية التي تثبّط العمل، والتمييز ووصمة العار. ويخلص في الورقة إلى أن العمل يساعد على تخفيض «اغتراب الأفراد الذين يعانون الفصام» ويساعد على تعافيهم. ويطرح إذاً من الموقع الإصلاحي إدماج هؤلاء في بيئة عمل، لا عزلهم، ومحاربة أفكار التمييز الاجتماعي ضدهم، وضمناً عبر الإعلام والتربية والدعاية الصحية الرسمية الواسعة، وتأمين تمويل دور الدمج الاجتماعي. ولتبيان دور العمل في التأثير الكبير على الفصام، يعتبر الكاتب حسب الإحصاءات: أن مرحلة الكساد العظيم مثلا عظّمت من ظاهرة الفصام، وارتفعت أعداد الطلبات الاستشفائية في الأزمات الاقتصادية الأخرى. والملفت حسب رأيهم هو أن نتائج الحالة الفصامية هي أفضل في «العالم الثالث» حيث شروط العمل أسهل لمن عانى من نوبات عقلية ويريد العودة للعمل. وهذه الإحصاءات مدعومة ببرامج الإدماج التي يعمل بها وورنر من بين آخرين مثله، حيث إن ممارسة العمل خفّضت بشكل كبير ملامح الاضطراب العقلي الحاد.

ويعترف وورنر، الذي هو من مؤسسي الجمعية الدولية للعناية بالصحة العقلية ومقرّها كولورادو «الولايات المتحدة الأمريكية» في مقدمة كتابه «التعافي من الفصام، الطب العقلي والاقتصاد السياسي» أن النظرية التي يعتمدها هي النظرية المادية، والتي تقول بأن فهم أفكار الإنسان وسلوكه يكمن في فهم الظروف المادية للوجود البشري ووسائل الإنتاج. ويقول: بالفكرة المادية التاريخية، أن القيم والاتجاهات والإيديولوجيا هي في النهاية يتم تشكيلها عبر قوى الإنتاج وإعادة الإنتاج، والتكنولوجيا وشروط العمل والتحكم الاجتماعي. ولا يخرج الاضطراب العقلي عن هذا الكلام. ويدعو وورنر إلى تجاوز البحث في «ديناميات العائلة» و«الموقع الاجتماعي الفردي» نحو البحث في الطابع العام للإنتاج الاجتماعي، الذي يربط بين العناصر المستقلة جميعها. وينبّه وورنر، بأن هذا الاتجاه النظري غير معتمد في الميدان العلمي الذي يحاول هو الخوض فيه، في إشارة إلى الاتجاه السائد العقاقيري والبيولوجي- الجيني البحت. ولكنه يضيف: أنه لا يعتبر أن الظروف المادية تخلق الفصام بشكل ميكانيكي، بل هي تؤثر فيه وفي ملامحه ونتائجه، إلى جانب عوامل أخرى «يقصد هنا التمايزات النفسية الفردية والعائلية والحالة الاقتصادية- الاجتماعية». وهنا يظهر إلى حد ما نقص في طرح وورنر، حين يحاول إضافة «عناصر أخرى» إلى الظروف المادية! وكأنه توجد عناصر أخرى مضافة إلى شروط الوجود المادي!؟

مصدر هذا التيار في أوروبا جاء مدفوعاً بالحاجة إلى اليد العاملة في مرحلة النمو التي تلت الحرب العالمية الثانية

دليل على التغييب

في مراجعة لكتب وورنر على الشبكة، وإذا ما لجأنا إلى موقع غوغل أكاديميا، المختص بالأوراق والكتب العلمية والمنشورات البحثية، نرى أن نسبة مَن ذكر منشورات وورنر في أوراقهم كمرجع هم قلة. فكتابه المذكور أعلاه «والمنشور منذ 4 عقود تقريباً» تم ذكره في 1265 مرجعاً فقط، وهذا رقم قليل نسبياً، إذا ما اعتبرنا أن وورنر نفسه في منشوراته ذكر مؤلفاته السابقة، وليس أحداً آخر. بينما هناك ورقته «تغيير بيئة الفصام» المنشورة عام 2003 لم يتم ذكرها كمرجع إلا 20 مرة. والمنشور «الفصام ليس مرضاً» «2004» ذكر فقط 48 مرة. أما كتاب «بيئة الفصام: الجديد في الممارسة، السياسة، والاتصال» «2003» لم يذكر إلّا 90 مرة. أما ورقة «الحد من الفصام، ما هو التدخل الآمن والفعّال» «2001» ذكر فقط 92 مرة... وكما يبدو أن التغييب هو سيد الموقف بما يتعلق بهذا الكاتب وهذا الاتجاه، باعتبار أن الرقم 1265 كأعلى رقم لذكر مؤلف لوورنر ليس كبيراً، نسبة لباحث يعتبر في المجال الأكاديمي من الأساسيين في ميدانه. فقد نجد أوراقاً علمية غير شاملة وسطحية إلى حد بعيد، تجاوز مجال اعتبارها كمرجع أكثر من 3 آلاف مرة، تلك التي نشرت منذ مدة لا تتجاوز السنوات الثلاث، لا الأربعة عقود كما في حالة وورنر.

مصادر التيار الاجتماعي في الطب العقلي

يعتبر وورنر نفسه أن مصدر هذا التيار في أوروبا جاء مدفوعاً بالحاجة إلى اليد العاملة في مرحلة النمو التي تلت الحرب العالمية الثانية، أما في الولايات المتحدة فقد جاء تعبيراً عن الحاجة لتخفيض الإنفاق الاستشفائي، وبالتالي، تقليل عدد الأسرّة في أقسام الأمراض العقلية. ونضيف هنا، ربطاً بالنهوض العالمي الثوري الحاصل، والذي أعطى وفرض طابعاً اجتماعياً إنسانياً «حقوق الإنسان وغيرها» على العالم، منذ منتصف القرن الماضي. وليس وورنر إلّا نموذجاً من هذا التيار المذكور.

السوفييت؟

ذكرنا سابقاً: أن العلماء السوفييت الأوائل «نذكر منهم لوريا وليونتييف» أعلام النظرية الثقافية التاريخية، كانوا قد وجدوا مبكراً جداً علاقة النشاط بتشكيل الوعي، ووظائفه، وهنا يظهر مباشرة، أن أي خلل يصيب هذا النشاط يؤدي إلى خلل في انعكاس الواقع، وفي اضطراب وظائف التفكير ووحدته، وما «العمل» الذي شدد عليه وورنر إلّا تعبيراً عن هذا النشاط في إعادة لدور العمل في خلق كل ثروة وكل حياة «وهنا الحياة العقلية والروحية». السوفييت؟ من هم هؤلاء في الحقل الأكاديمي الممسوخ؟! ولكن هناك عودة ضرورية إليهم اليوم كأعلى منصة علمية في القرن الماضي دون مبالغة.

عرض للإصدارات الأمريكية

فريدريك إنجلز والاقتصاد السياسي، الرأسمالية والزراعة، رسائل إليانور ماركس، القانون والرأسمالية، الطاقة المتجددة، الطبقة الوسطى، هي موضوعات الإصدارات الأمريكية الأخيرة.

■ قاسيون

إنجلز 200

بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد فريدريك إنجلز، يشرح الخبير الاقتصادي مايكل روبرتس، ويحلل مساهماته المهمة في النقد الماركسي للاقتصاد السياسي والرأسمالية، وهو نقد لا يزال وثيق الصلة مع عصرنا، وذلك في كتابه الجديد «إنجلز 200، مساهمته في الاقتصاد السياسي».

الرأسمالية: قصة جريمة

يفجر المحامي المناهض للرأسمالية هاري غلاسبك في كتابه «الرأسمالية: قصة جريمة» الأسطورة القائلة بأن النظام القانوني هو حكم محايد وغير متحيز، وأن القوانين تنطبق بالتساوي على الجميع. يوضح كيف يخدم القانون الرأسماليين من خلال انتهاك المبادئ ذاتها التي يدّعي الدفاع عنها، ويناقش كيف يمكن فضح ذلك وتحدي سلطته.

رسائل من إنجلترا، 1895

يضم هذا الكتاب سبع مقالات كتبتها إليانور ماركس مع وإدوارد أفلينج لمجلة سياسية روسية في عام 1895. وتعالج المقالات– من منظور ماركسي– قضايا المجتمع والثقافة والسياسة البريطانية نهاية القرن التاسع عشر، وهي الترجمة الإنكليزية الأولى لهذه المقالات.

طبيعة المستقبل

تتحدث إميلي باولي في كتابها الذي صدر في شيكاغو مؤخراً «طبيعة المستقبل» وكيف طبق آلاف المزارعين في ولاية نيويورك بداية القرن التاسع عشر المعارف العلمية على زراعة الغذاء. وتقدم باولي حساباً حول أصول الزراعة الرأسمالية في الولايات المتحدة، وموادا عن الزراعة والعلوم والرأسمالية.

الطاقة المتجددة

يسأل ديفيد إليوت في كتابه «الطاقة المتجددة»: يُقال أحياناً أن الطاقة المتجددة مطلوبة، لكنها ليست كافية. هل يمكن أن تحل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والكتلة الحيوية محل الفحم والنفط والطاقة النووية، وتوفر 100% من طاقتنا؟ أم أن أنظمة الطاقة المتجددة بطبيعتها غير موثوقة ومكلفة؟ ويبرهن إليوت على أن مصادر الطاقة المتجددة يمكن أن توفر مستقبل طاقة قابلة للاستمرار من الناحية التكنولوجية والاقتصادية.

التاريخ السياسي للطبقة الوسطى يقول ديفيد روديجر: هل الولايات المتحدة دولة الطبقة الوسطى؟ وهل كانت من قبل؟ يكشف روديجر في كتابه «الطبقة الوسطى الغارقة: تاريخ سياسي» عن «أساطير» الطبقة الوسطى، في قراءة لظروف الانتخابات الأمريكية الأخيرة، وكيف يدفع الوباء بالمزيد إلى الفقر.

أخبار ثقافية

تشيخوف في السويداء

تابع جمهور المهرجان المسرحي الرابع– في مدينة السويداء– مسرحية «الدّب» الشهيرة، للكاتب أنطون تشيخوف التي كتبت قبل 150 عاماً، وقدمت إحدى الفرق المسرحية المحلية على مسرح قصر الثقافة في المدينة مسرحية «الدّب» التي تحكي قصة الأرملة «بوبوفا» الحزينة على زوجها ومحاولات خادمها لوقا إخراجها من حزنها، واستعانته بشخص غريب اسمه سميرانوف لهذه الغاية، الذي لا يترك وسيلة لذلك حتى تنعته الأرملة بالدّب، ويدعوها الأخير للمبارزة، فتوافق ويطلب يدها للزواج. ويذكر أن تشيخوف قد ترك العديد من الأعمال القصصية والمسرحية، مثل: الأخوات الثلاث، وغابة الشيطان وغيرها.

محطة أبحاث قمرية

صرح القائمون على برنامج استكشاف القمر والأكاديمية الصينية، بأن الصين تخطط لبناء نموذج أولي لمحطة أبحاث علمية قمرية في المرحلة الرابعة من البرنامج المذكور. وسيتكون النموذج الأولي من عمليات تحقق متعددة في مدار القمر وعلى سطحه، وسيكون قادراً على إجراء بحوث علمية وتقنية على القمر، إلى جانب التحقق التقني من استكشاف واستخدام موارد القمر. كما سيعمل العلماء مع نظرائهم الدوليين لإنشاء محطة أبحاث علمية قمرية دولية. وأطلقت مؤخراً مركبة الفضاء «تشانغ آه–5» لإحضار عينات من القمر، وهي أول محاولة صينية للحصول على عينات من جرم سماوي.

كانوا وكنا

الطبيب: معك ارتفاع ضغط؟ ... المريض: لا دكتور ... ارتفاع أسعار وفواتير كهربا. كاريكاتير ساخر منشور في جريدة قاسيون العدد 129 تشرين الأول 1991. يا ترى شو معن السوريين اليوم بنهاية الـ 2020 وعلى أبواب الـ 2021؟ ارتفاع ضغط ولا ارتفاع أسعار؟

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/11/29» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الأغنية الشعبية وأسئلة الأصالة

قبل سنوات ذَهبت عائلتي في زيارة إلى مصّر، وكنت حينها لا أزال مراهقة مولعّة بالفنان محمد منير. وعلى اعتبار أنني كنت في زيارتي تلك أقترب خطوة منه، ومن البلاد الذي لطالما غنّى لها، أخذت معي مسجّلة صغيرة وبضعة شرائط كاسيت له أعدت سماعها طوال الرحلة.

■ نور أبوفرّاج

-1-

في القاهرة، شاءت الظروف بأن تتعرف عائلتي برجل مصري قدم من إحدى قرى مصر واستقرّ في القاهرة، الرجل لاحظ تعلقي بشرائط منيّر وعلّق ذات يوم قائلاً: «جدتي من النوبة بكت حينما سمعت منير يغني بعض الأغاني من التراث النوبي، فالأغنيّات جزءٌ من تراث منطقتها، هي أغنيّات ظلت منسيّة حتى أدّاها منير مصوّرةً، لكنها وبصورة أو أخرى لم تعد ذات الأغاني التي تربّت عليها». لم أشأ في حينها التوقّف عند ملاحظة الرجل؛ إن كانت جدته بكت لما رأته تشويهاً للتراث أو استغلالاً له، فأنا وألوف المستمعين استمتعنا باكتشاف ألحانٍ جديدة. في المرة الثانية التي التقيناه فيها، جلب الرجل لي هدية، وكانت عبارة عن شريط كاسيت لمغنٍ نوبي مغمّور لم يحصد أي نوعٍ من الشهرة خارج مصر. واقترح عليّ سماعَ الشريط كي أتعرف على الموسيقى الحقيقية للمنطقة. مدفوعةً بغرور المراهقين وعنادهم، تجاهلت الكاسيت، أو ربما أكون سمعت بضع أغنيات منه. بدّت ألحانه نيئّة «غير مطهوّة» لم يكنْ سماعها سهلاً، ولا حتى تذّكرها. مقابل أغاني منيّر التي بدت مألوفةً ومنعشة حتى وإن تحدّثت بلغة لا أفهمها.

مرّت سنوات قبل أن أعيد التفكير في ذلك الكاسيت المرمي في إحدى خزائن المنزّل وألوم نفسي على تجاهله. ذكرتني به نقاشات معقّدة تُطرّح بكثرة اليوم حول الموقف من إعادة تقديم الأغاني التراثية القديمة داخل سورية وخارجها. فالتنقيب الكثيف في الموروث الموسيقي والألحان القديمة قد يكون إحدى سمات الإنتاج الموسيقي العربي المعاصر.

جدتي من النوبة بكت حينما سمعت منير يغني بعض الأغاني من التراث النوبي فالأغنيّات جزءٌ من تراث منطقتها

صلة الوصل مع الإرث الموسيقي

يجادل المتحمسون للتجارب الموسيقية الجديدة التي تعيد إنتاج الأغاني التراثية أو القديمة بالقول: إن الإرث الموسيقي أشبه بجبلٍ ضخم لا نهائي من الألحان، والجيل الجديد ملول، وقليل الصبر، لم يدّرب ملكات الاستماع والبحث، فهو لا يعرف من أين يبدأ. وبالتالي، كثيراً ما تلعب هذه التجارب دور صلة الوصل مع المنتج الأصلي الذي لم يسبق للجيل الشاب أن سمعه. ولهذا تحديداً تتكرر كلمة «إحياء»، كما لو أن هذه الأغنيات كانت منسيّة، ومُهملة حتى جاء من ينفض الغبار عنها. ويكمل هؤلاء فكرتهم بالقول: إن الجمهور يستطيع، إذا ما امتلك الرغبة، والاهتمام أن يعود ليبحث عن القطعة الأصلية أو عن نسخ قديمة متداولة. ويشير أنصار التجارب الموسيقية الجديدة إلى كون الموسيقى منتجاً حياً ومتبدّلاً، فلا ضيّر من وجهة نظرهم أن توضع الألحان القديمة في قوالب جديدة، ويتم تسريع إيقاعاتها بما يلائم إيقاع حياتنا.

حَلْب الموروث بحجة إحيائه

يطرح بعض النقّاد الموسيقيين المهتمين بالموسيقى السورية أسئلة جوهرية تتعلق بالإنتاجات الجديدة للأغاني التراثية، أولها: يرتبط بحجم هذه الاستعادات من كتلة ما يتم إنتاجه عموماً، ويقولون بإن نسبة ما يتم خلقه كأعمال فنية جديدة لا يقارن بحجم النسخ التي تعيد تقديم الإرث الموسيقي القديم. في حين أن الأعمال الجديدة تأتي أيضاً ضعيفة وسرعان ما ينساها الجمهور. هذا وتتم الإشارة أيضاً إلى أن الاستثمار في أغانٍ قديمة رائجة ومحببة هو عملٌ مجدٍ من الناحية المهنية أو حتى الاقتصادية، لأنّ الموسيقيين الجدد وشركات الإنتاج لا يصطدمون بقيّود حقوق المُلكية الفكرية المرتبطة باللحن أو الكلمات. والأهم من ذلك: أنهم يستندون في نجاحهم وشعبيتهم على أغانٍ أثبتت نجاحها ورواجها عبر الزمن.

من زاوية أخرى، يجادل المنتقدون لهذا النوع من الأعمال الفنيّة بأن قلة منها أضاف شيئاً من حيث القيمة الموسيقية للنسخ القديمة السابقة. يؤكد هؤلاء بأن الأعمال الجديدة تتلاعب أحياناً بالإيقاعات، أو تقدّم توزيعات جديدة تجعل الألحان مستساغة أكثر لجيل المستمعين الشباب. وبالتالي، يندر أن تكون هناك دراسة فعليّة معمّقة تفكك هذه الألحان وتُحللها وتهضمها، ومن ثم تعيد تقديمها أو توظيف أجزاء منها ضمن إنتاجات موسيقية جديدة. فما يحصل حقاً هو تناقص قيمة هذه الإنتاجات الفنية مع كل استعادة جديدة بدّل تعظمها. وفي الختام، يشير البعض إلى أن هناك خطوات أساسية وأوليّة ينبغي القيام بها قبل التفكير بإعادة إنتاج ما سبق إنتاجه، أولها: بذل جهود جادة لتوثيق الإرث الموسيقي الشفهي المتناقل كما هو قبل تعديله أو المساس به، من حيث مقاماته والآلات المستخدمة في تقديمه وإيقاعاته وتوزيعاته، هذا إلى جانب فهم السياق المرتبط به، وعلاقة المُنتَج بالمجتمع الذي أنتجه، ومعانيه السياسية والثقافية. إذ كثيراً ما يتم تجاوز هذه الخطوة والقفز مباشرة للاجتهادات في إعادة تقديم المنتج الفني، مع استغلال حقيقة أن الجمهور غير المتعمّق أو المطّلع موسيقياً قد لا يتمكن من تمييز أن ما يروّج له على اعتباره «رؤية جديدة للموروث الموسيقي» قد لا يتجاوز في أحيانٍ كثيرة تنفيذ بضعة حيل، أو رش بعض البهارات الموسيقية، التي لا تمس سوى قشرة القشرة من النسخ الأصلية.

كاسيت منسي في الخزانة

اليوم، وبعد سنوات من الزيارة لمصر، أشعر بأنني بت أكثر قرباً من التسجيلات سيئة الحظ المحبوسة ضمن كاسيت منسي في خزانة. بت أفهم بصورة أكبر لماذا بكت تلك الجدّة وما الذي أحزنها. في المحصلة أنا كنت، وربما أزال، أنتمي لجيل المستمعين الكسولين، الذين احتاجوا رش البهارات لهضم التراث، وبالتالي، لا أستطيع أن أنكر بأن بعض تلك التجارب عرّفتني بما كنت أجهله، وأنني كنت سابقاً آخذ موقفاً متعالياً من التراث، لأنني ببساطة لم أستطع فهمه، أو تذوّقه كما هو. وكان لبعض التجارب الحديثة فضلٌ في كسر ذلك الحاجز. لكن في المقابل، بت أدرك أيضاً خطورة الطريقة التي يتم التعاطي فيها مع الإرث الموسيقي، وكم التشوّه الذي يلحق به من موسيقيين يستعجلون الطريق نحو الشهرة، ولا يريدون بدورهم بذل الجهد لخلق ما هو جديد. يفعل هؤلاء ما يفعلون تحت عنوان «دعم التراث» وهو في الحقيقة الذي يدعمهم.